عدد 118 — 2 ربيع الآخر 1443 (8 نوفمبر 2021)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021–2022 : دورة أكتوبر 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2021

صفحة

• محضر الجلسة رقم 004 ليوم الأربعاء 6 ربيع الأول 1443 (13 أكتوبر 2021) 9844

جدول الأعمال: جلسة مشتركة مخصصة لتقديم البرنامج الحكومي من قبل السيد رئيس الحكومة.

• محضر الجلسة رقم 005 ليوم الأربعاء 6 ربيع الأول 1443 (13 أكتوبر 2021) 9852

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة البرنامج الحكومي.

• محضر الجلسة رقم 006 ليوم الاثنين 18 ربيع الأول 1443 (25 أكتوبر 2021) 9873

جدول الأعمال: عرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

• محضر الجلسة رقم 007 ليوم الثلاثاء 19 ربيع الأول 1443 (26 أكتوبر 2021) 9879

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 008 ليوم الثلاثاء 26 ربيع الأول 1443 (2 نوفمبر 2021) 9892

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 004

التاريخ: الأربعاء 06 ربيع الأول 1443هـ (13 أكتوبر 2021م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛ السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية مساء.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة مخصصة لتقديم البرنامج الحكومي من قبل السيد رئيس الحكومة.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، نعقد هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان تخصص لتقديم البرنامج الحكومي.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة، فليتفضل مشكورا.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

لازال المغرب يواجه اليوم أزمة غير مسبوقة، شأنه شأن كل بلدان العالم. وقد شكلت هذه الأزمة التي يواجهها المغاربة بشكل جماعي، لحظة وعي حقيقية أبانت فيها بلادنا، تحت الريادة الملكية السامية، عن قدرتها على الصمود والتكيف؛ إذ أعلن جلالة الملك التعبئة العامة للحد من آثار الأزمة وجعل صحة المغاربة فوق كل اعتبار، فتجندت كل السلطات العمومية وانخرطت المواطنات والمواطنون في إجراءات منفردة لمحاصرة الوباء وتحقيق المناعة.

وإن كان صحيحا أن الوباء المرتبط بفيروس "كوفيد-19" لم يكن وراء كل الإشكاليات، إلا أن انتقاله السريع كشف بجلاء عن النواقص الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا.

وكشفت الأزمة عن ضخامة الاقتصاد غير المهيكل وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية وضعف شبكات الأمن الاجتماعي.

وإدراكا منها لحجم التحديات، تقدم الحكومة أمام أنظار مجلسكم الموقر، مشروعا موحدا للتحول الاجتماعي والاقتصادي؛ مشروعا مستمدا أساسا من الثوابت الدستورية، يرتكز على قيم التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص، والفعالية، والشفافية.

ويقدم هذا البرنامج الحكومي إجابات واقعية وطموحة للخروج من الأزمة ولاستشراف المستقبل بعزيمة وثبات، من خلال حزمة إجراءات تبتغي تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد والإجابة الصريحة على أولويات المواطنين والمواطنات.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاح بلادنا في ربح رهان هذا التمرين الديمقراطي يدعو لنبدأ مسارا جديدا تقع على عاتقنا جميعا، حكومة ونواباً ومستشارين ومنتخبين، مسؤولية النجاح في تحقيق أهدافه.

وإن التشكيلة الجديدة، سواء على مستوى الوزراء أو أعضاء البرلمان بغرفتيه أو باقي المنتخبين، تعكس إلى حد كبير نجاحنا المشترك في تجديد النخب السياسية، وهو مؤشر إيجابي ستظهر نتائجه لا محالة على أرض الواقع.

وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه إلى حضراتكم بخالص التهاني على الثقة التي حظيتم بها من لدن الناخبات والناخبين، وعلى المسؤولية التي قلدكم إياها الشعب المغربي لتمثيله في هذه المؤسسة المحترمة.

كما أتقدم بالتهنئة للأحزاب السياسية، أغلبية ومعارضة، وأتوجه إليها بخالص التقدير على انخراطها في هذه المرحلة الجديدة، آملا أن نرتقي معا بالعمل السياسي، بمعناه الإيجابي المؤثر، لنقدم البديل الذي يتوق له المواطنين والمواطنات ونرفع معا التحديات، تنفيذا للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله والمبنية بالأساس على التفاعل السريع والناجع مع تطلعات المواطنين والمواطنات.

وأود هنا أن أتوجه إليكم جميعا اليوم، للتأكيد على ضرورة تضافر جهودنا جميعا، لأن نجاحنا كحكومة مرتبط كذلك بنجاحكم في أداء مهامكم التشريعية.

ونحن اليوم في أمس الحاجة إلى تسريع الزمن التشريعي، وندرك جميعا حجم انتظارات المواطنين، وحجم المسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعا، وحجم الإنجاز الذي ينتظر منا تحقيقه.

وإذا ما دبرنا معا الزمن التشريعي والديمقراطي، وفق مقاربة تشاركية بناءة، سننجح إن شاء الله في إحداث التغيير الذي ينتظره المواطنات والمواطنون.

كما أود اغتنام هذه الفرصة لأتوجه خاصة لفرق الأغلبية من منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا في توفير الظروف المثلى لضمان تكامل وانسجام مختلف مكوناتها ولجعل الخيط الناظم لعمل الأغلبية واضحا في ظرفية تقتضي تخليق الحياة العامة لاسترجاع ثقة المواطنين في العمل السياسي، وتحصين مكتسبات دولة الحق والقانون، وتحفيز الاقتصاد الوطني وضمان تكافؤ الفرص لكل المواطنين والمواطنات.

السادة الرؤساء،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

لقد قطع المغرب أشواطا هامة في ورش تعزيز الديمقراطية والإصلاحات السياسية، وتتمتع اليوم بلادنا بمشروعية سياسية وتاريخية وثقافية، مستمدة من الملكية المغربية ذات التاريخ العريق والوطنية الدائمة، والنفس الإصلاحي العميق، والمبادرات الجريئة.

فبلادنا المستقرة، الآمنة، بفضل الله والإرادة الحقوقية والإصلاحية الراسخة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وانخراط كل القوى الحية، تحصد اليوم ما زرعته خلال العقدين الأخيرين، من المبادرات السياسية الوازنة، والإجراءات الحقوقية الجريئة، كدستور 2011، وشجاعة إحداث "هيئة الإنصاف والمصالحة"، وجرأة التغييرات الجوهرية في مدونة الأسرة، وإقرار المفهوم الجديد للسلطة، وطرح ورش الجهوية المتقدمة، وفتح ورش إصلاح العدالة، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وغير ذلك من الأوراش الإستراتيجية الكبرى التي سنعمل داخل الحكومة على استثمارها، وتكريس أثرها الإيجابي على حياة المواطنين والمواطنات، لتعزيز بناء دولة الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية والمجالية، القادرة على لعب دور تنموي استراتيجي، في خضم التحولات الإقليمية والدولية المحيطة بها.

وتعتبر الحكومة بأن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات هي قضايا أفقية رئيسية ومشتركة بين عدد من القطاعات، يحتاج النقاش فيها إلى روح جديدة وتناسق والتقائية ناجعة، كما أن هناك حاجة ملحة اليوم إلى تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف تطويرها وتجويد محاورها من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي في بلادنا وضمان فعلية حقوق الإنسان بكل أجيالها، تعزيزا لدينامية الوعي الحقوقي ببلادنا.

كما أن ورش إصلاح منظومة العدالة وما تحقق فيه من مكتسبات قد جعل بلادنا نموذجا في هذا المجال، خاصة وأن الإصلاح القضائي لم يقتصر على جوانب تقنية فقط وإنما له بعد استراتيجي يروم بناء دولة القانون، وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة الفساد وجعل المواطنات المواطنين كلهم سواسية أمام القانون والقضاء.

وتشبثا منها بثوابت الأمة الجامعة، والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي، واستحضارا منها لقدسية السيادة الكاملة لبلادنا، ووعيا منها بإكراهات التحديات الخارجية، وانطلاقا من التراكمات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا تحت القيادة الدبلوماسية السديدة لصاحب الجلالة، المتجسدة في جدية ونجاعة مقترح الحكم الذاتي بالصحراء المغربية والاعتراف الأمريكي بسيادة بلادنا على جميع ترابها، وفي ظل ارتفاع وثيرة التمثيل الدبلوماسي الأجنبي بأقاليمنا الصحراوية، وترسيخ الصورة المشرقة لبلادنا داخل القارة الإفريقية وباقي الملتقيات الأممية، ستبقى الحكومة ملتفة وراء جلالة الملك الضامن لحوزة البلاد، وستسير على النهج الملكي القويم للطي النهائي لملف الصحراء المغربية، وذلك بالاعتراف الذي لا لبس فيه، بالسيادة الوطنية وبإقرار الحل السياسي الذي قدمه المغرب والذي لقي تجاوبا واسعا لدى المنتظم الدولي.

وأريد في هذا المقام أن أتقدم أمام مجلسي البرلمان الموقرين، باسم الحكومة بتحية تقدير وإكبار لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، على العناية المولوية السامية الذي يوليها للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي، وأشيد بالروح العالية للتفاني والتضحية التي ما فتئ رجال ونساء هذه المؤسسات يبرهنون عليها من خلال مزاولتهم لمهامهم النبيلة، وستعمل الحكومة جاهدة على حسن تنفيذ التوجيهات الملكية السامية وذلك بتسخير كافة الامكانيات والوسائل الكفيلة بتمكين القوات المسلحة الملكية بالاضطلاع بالمهام المنوطة بها للدفاع عن حوزة الوطن ووحدة ثوابته وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين وكذلك بالمهام التي تشارك فيها في إطار عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين.

كما ستعمل الحكومة الاستثمار الأفضل للإجماع الوطني حول الوحدة الترابية، وعلى الإشارات القوية الصادرة عن نسبة التصويت الكبيرة في الأقاليم الجنوبية في الاستحقاقات الأخيرة، وعلى الحضور القوي للمملكة المغربية داخل مختلف المحافل والتكتلات، والقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولية.

كما تلتزم الحكومة بالتجند وراء جلالة الملك نصره الله للتصدي للتحديات الخارجية والدفاع عن المصالح العليا للوطن، ودعم الدبلوماسية البرلمانية، وتعزيز قدرات الدبلوماسية الموازية والدبلوماسية الاقتصادية والثقافية، نصرة لقضيتنا الترابية، وتقوية للدور الذي تضطلع به بلادنا على الصعيد القاري والدولي.

وسنعمل داخل الحكومة على مواصلة دعم مسار التنمية بأقاليمنا الجنوبية، والوفاء بكل الالتزامات المعلنة سابقا، وتسريع تنفيذ مختلف المخططات والبرامج التنموية المسطرة، في إطار وحدتنا الترابية المسندة باختياراتنا للجهوية المتقدمة.

هذا الورش الأخير الذي ستعمل الحكومة على الإسراع باستكمال

إرسائه.

وفي هذا السياق، ستعمل الحكومة على توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي وكبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والممركزة في القضاء على التفاوتات المجالية، فيما يخص الاستثمارات والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات.

كما ستعمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة، من خلال إبرام برامج تعاقدية بين الدولة والجهات، وفق مقاربة ترتكز على النتائج، وعلى نهج يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد نهج جلالة الملك نصره الله سياسة انفتاح وتعاون وصداقة مع مجموعة من الدول والمؤسسات الدولية والشركاء الدوليين الاستراتيجيين، مما عزز مكانة المغرب داخل المنتظم الدولي وجعل مواقف المملكة المغربية قوية في مختلف المحافل، ومكنها من الدفاع عن قضاياها العادلة بكل فخر واعتزاز.

وإن دعم السياسة الخارجية لبلادنا عامة، وفي مجال التعاون جنوب- جنوب خاصة والذي يقوده ويرعاه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، هو مرتكز ستعمل هذه الحكومة على ترسيخه.

فالمغرب، بقيادة جلالة الملك بعد عودته إلى أحضان أسرته في الاتحاد الإفريقي، وإصراره الدائم والمبدئي على التمسك بجذوره الإفريقية، يسعى بكل صدق ومصداقية، إلى تطوير شراكات قوية مع عمقه الإفريقي وفق مبادئ تنبني على توجهات التنمية المشتركة.

ومن جهة أخرى، تستحضر الحكومة التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالعناية بمغاربة العالم باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع المغربي، ويساهمون في تنمية بلدهم من زوايا مختلفة.

وتعتزم الحكومة تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع للنهوض بأوضاعهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، سواء فيما يتعلق بالجانب الثقافي والتربوي والاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالمواكبة القانونية لتبسيط المساطر ودراسة ومعالجة الشكايات، وكذلك على مستوى تعبئة وتشجيع استثمارات الكفاءات ودعم الدينامية المقاولاتية وجمعيات مغاربة العالم.

وستعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الصورة المشرفة للمملكة، خاصة لدى المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية الساهرة على احترام الحريات وحقوق الإنسان والحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية والشفافية ومحاربة الفساد، وتحسين ترتيب المملكة في مختلف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية.

السادة الرؤساء،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الانطلاقة الفعلية لبناء نموذج تنموي تشاركي جديد، يروم وضع خطة للانتقال إلى مغرب مزدهر، مغرب الكفاءات، مغرب الإدماج والتضامن، ومغرب الاستدامة والجرأة.

خطة يؤطرها ميثاق وطني، ويجعلها لحظة توافقية لانخراط جميع الفاعلين في مجال التنمية حول طموح جديد للبلاد، ومرجعية مشتركة تقود وتوجه عمل جميع القوى الحية بكل مشاربها.

وإننا نتعهد بإيلاء الأهمية اللازمة للميثاق الوطني حتى يكون وثيقة موجهة لعملنا باعتباره التزاما وطنيا أمام جلالة الملك، وأمام المغاربة كافة.

ونلتزم داخل الحكومة بإنجاز الأوراش الإستراتيجية الكبرى وأجرأة النموذج التنموي الجديد بكفاءة عالية، وسنعمل على مأسسة آليات تتبع وتقييم أداء السياسات العمومية والإصلاحات، كما يوصي بذلك النموذج التنموي، فضلا عن التتبع الدقيق لتقدم الأوراش ودعم تنفيذها وتجاوز العراقيل المحتملة.

حضرات السيدات والسادة،

إن البرنامج الحكومي الذي أتشرف اليوم بعرضه أمام مجلسكم الموقر، طبقا لأحكام الفصل 88 من دستور المملكة، يستمد روحه وفلسفته من التوجيهات الملكية السامية ويتقاطع مع مضامين النموذج التنموي الجديد للمملكة، وينهل من الإجراءات التي التزمت بتنفيذها الأحزاب المشكلة للأغلبية الحكومية، والتي استأثرت باهتمام المواطنين والمواطنات وصوتوا لمضامينها بأغلبية.

وهو مشروع نابع من ثوابت المملكة وثرائها التاريخي وحيوية ثقافتها وتعدد هويتها وتنوع إمكانياتها، مستشرف لآفاق التنمية المندمجة والمستدامة.

وقد تم وضع هذا البرنامج وفق مقاربة تشاركية للإجابة على انتظارات اجتماعية ملحة ولتجاوز آثار الجائحة وتحقيق إقلاع اقتصادي يعزز مكانة المغرب قاريا ودوليا، بعد أن تمكنا من تقوية تجربتنا الديمقراطية بتنظيم مختلف الاستحقاقات الانتخابية بنجاح كبير، أكده المتتبعون وطنيا ودوليا، وميزه إقبال استثنائي للمواطنين والمواطنات على صناديق الاقتراع، مؤكدين بذلك رغبتهم في إحداث التغيير من داخل المؤسسات وفي مواصلة مسار البناء الديمقراطي الذي تسير فيه بلادنا بقيادة جلالة الملك نصره الله وأيده.

ولمواجهة التحديات الراهنة والخروج من الأزمة الحالية بنجاح، يقوم البرنامج الحكومي الذي نعرضه على أنظاركم اليوم، على خمسة

مبادئ موجهة:

1. تحصين الاختيار الديمقراطي وتعزيز آلياته؛

2. مأسسة العدالة الاجتماعية؛

3. وضع الرأس المال البشري في صلب تفعيل النموذج التنموي لبلادنا؛

4. جعل كرامة المواطن أساس السياسات العمومية؛

5. توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتعزيز قدرتها الشرائية والادخارية.

وانطلاقا من مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد، وبناء على مقترحات الأحزاب السياسية المكونة للإئتلاف الحكومي، يرتكز البرنامج الحكومي على ثلاثة ديال محاور استراتيجية:

1. تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية؛

2. تحفيز الاقتصاد لفائدة التشغيل؛

3. تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي.

في ذات الآن، لا يعني التركيز على هذه الأولويات إغفال باقي القطاعات وإنما هو من باب التجاوب الفوري لما عبر عنه المغاربة من انتظارات ملحة، في حين أن القطاعات كلها ستحظى ببالغ الاهتمام، سواء فيما يتعلق باستكمال الاستراتيجيات والمخططات التي سبق إطلاقها وأثبتت نجاعتها، أو فيما يتعلق بالمجالات التي تستدعي المزيد من المواكبة والإصلاح، أو حتى وضع استراتيجيات بديلة أو مكملة، كقطاعات التجهيز والماء والمعادن والطاقة والبيئة والإسكان وإعداد التراب الوطني وخدمات النقل والاتصال، والخدمات المالية وغيرها من المجالات ذات الأهمية الإستراتيجية.

حضرات السيدات والسادة،

خلال الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية، اختار غالبية الناخبين دعم الأحزاب السياسية التي قدمت برامج طموحة وواقعية، والتي تضم إجراءات محددة، وأظهرت الإرادة الشعبية، من خلال نسب المشاركة ومخرجات صناديق الاقتراع، أن إعادة الثقة في العمل السياسي يمر لا محالة عبر تقديم خيارات وبرامج اجتماعية ذات مصداقية تتناول الأولويات الحقيقية للمواطنين.

وسيرا على نفس المنهجية، حددت الحكومة عشر (10) التزامات كبرى تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتيسيرا لتتبع وتقييم الحصيلة الحكومية، يتمثل أبرزها:

1. إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس ديال السنوات المقبلة؛

2. رفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20% اليوم؛

3. تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة؛

4. حماية وتوسيع الطبقة الوسطى وتوفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية لانبثاق طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي؛

5. تعبئة المنظومة التربوية - بكل مكوناتها - بهدف تصنيف المغرب ضمن أحسن 60 دولة عالميا (عوض المراتب المتأخرة في جل المؤشرات)؛

6. تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة من خلال إحداث صندوق خاص، بميزانية تصل لمليار ديال الدرهم بحلول سنة 2025.

هذا، وستعمل الحكومة على التحسين التدريجي للتوازنات الماكرو-الاقتصادية للملكة خلال مدة ولايتها.

السيدات والسادة،

إن الحكومة التي أتشرف بقيادتها، والمعتزة بثقة ودعم جلالة الملك السامية والتوجيهات المولوية النيرة، تعي جيدا أن مهمتها الأولى تتجلى في تعزيز دعائم الدولة الاجتماعية وتثمين الرأسمال البشري المغربي، وتطمح إلى السير بعزم وثبات لحفظ كرامته، وتعزيز حقوقه وتوفير ظروف رفاهيته.

وإن أبرز المشاريع التي ستنصب الحكومة على تنفيذها في هذا الإطار، تتمثل في ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وفقا للرؤية الملكية السامية.

في شهر يوليوز 2020، أعطى جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش انطلاقة مشروع اجتماعي ضخم، يعد ثورة اجتماعية، ويتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة كافة المغاربة؛ وتلا ذلك خطابان ساميان، في شهري غشت وأكتوبر من السنة نفسها، أكدا على أولوية هذا الطموح الملكي.

كما أعطى جلالة الملك تعليماته إلى الحكومة للعمل على تنفيذ تدريجي لتعميم الحماية الاجتماعية بين 2021 و2026، وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، خاصة تلك الواردة في خطاب جلالة الملك يوم الجمعة الماضي بمناسبة افتتاح أشغال هذه الولاية التشريعية، تنخرط الحكومة في مواصلة ورش الحماية الاجتماعية وتعميقه باعتباره ورشا يحظى برعاية جلالة الملك؛ وتقوم السياسة الاجتماعية للحكومة على أربعة (4) ركائز من شأنها ضمان تكافؤ فرص حقيقي لجميع المواطنين والمواطنات وتثمين الرأسمال البشري لبلادنا.

وبشكل تعميم الحماية الاجتماعية الركيزة الأولى لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، فيما تتعلق الركيزة الثانية بإحداث نظام حقيقي للمساعدة الاجتماعية يستهدف الأسر الأكثر هشاشة.

وللحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، تقدم الحكومة على وجه الخصوص وفي إطار المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية دخلا قارا كحد أدنى لحفظ كرامة كبار السن وتعويضات للأسر المعوزة،

كما تلتزم بسن سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة، مع دعم الجمعيات العاملة بالفعل على إدماجهم.

ومن أجل توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية عبر تحويلات مالية مباشرة بدلا من المساعدات المتفرقة، ستسرع الحكومة بإخراج "السجل الاجتماعي الموحد" لتحقيق استهداف فعال وأقل كلفة للمساعدات الاجتماعية الموجهة إلى المستفيدين؛ وسيمكن هذا الأجراء من ترشيد برامج المساعدة الاجتماعية الحالية من خلال تيسير التعرف على المحتاجين إليها.

وستستكمل هذه التدابير الاجتماعية باستثمارات مهمة في القطاعات الإستراتيجية للصحة والتعليم؛ إذ يتطلب تعميم الحماية الاجتماعية تأهيلا حقيقيا للنظام الصحي الوطني الذي يعتبر الركيزة الثالثة للدولة الاجتماعية للاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات في قطاع الصحة.

وقد أكد جلالة الملك في خطابه السامي الأخير على أن التحدي الرئيسي هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص؛ وهو الرهان الذي تدركه الحكومة جيدا وستعمل بكل جد وتفان على تحقيقه، لأن تعميم الحماية الاجتماعية سيولد زيادة في الطلب على الرعاية الصحية، تولي الحكومة أهمية خاصة لرفع العديد من التحديات في المجال الصحي، ابتداء بتأهيل المستشفى العمومي.

ولهذه الغاية، تلتزم الحكومة بتعزيز خدمة الصحة العمومية، من خلال تنفيذ خطة طموحة تروم تلبية الحاجة الماسة على المدى القريب، مع توفير الوسائل الكفيلة بتطوير العرض الصحي على المدى البعيد.

ولتمويل الخطة الشاملة لإصلاح قطاع الصحة، تلتزم الحكومة بتعزيز ميزانية قطاع الصحة خلال الولاية الحكومية.

وتشمل العناصر الأساسية لإصلاح منظومة الصحة رفَع عدد العاملين في الرعاية الصحية ومراجعة وضعيتهم وفقا لكفاءاتهم وتضحياتهم من أجل تغطية أفضل للتراب الوطني وتلبية حاجيات المرضى على وجه أمثل، وتعميم طب الأسرة على نحو تدريجي، وتعزيز المراكز الصحية الأولية، وإحداث شبكات مستشفيات جهوية.

فضلا عن ذلك، فإن إحداث بطاقة صحية ذكية للحد من الإنفاق المباشر للمرضى على الخدمات الصحية، ومراجعة السياسة الدوائية، ومنح تحفيزات لمهني قطاع الصحة للحد من ظاهرة سوء التوزيع المجالي لمهني الصحة، وتعزيز السياسة الوقائية، كلها إجراءات من شأنها إعادة ثقة المواطن في المستشفى العمومي.

(ما فيها باس نديرو un clin d'oeil للصيادة، نسلمو عليهم).

وتتجلى الركيزة الرابعة للدولة الاجتماعية في إصلاح المدرسة العمومية والرقي بها ورد الاعتبار لها لتكون ذات جاذبية ومشتلا لكفاءات المستقبل.

ويقوم إنجاح تحدي مدرسة ذات جودة على الاهتمام المتجدد بفاعلي المدرسة العمومية وتعزيز الطموح التربوي للتقدم نحو تكافؤ فرص حقيقي. ويعد إتقان الأطفال المغاربة لمكتسبات المرحلتين الابتدائية والثانوية شرطا لازما كي تتمكن الجامعات من لعب دورها المتمثل في نقل المعرفة وتعميقها.

ويتطلب التقدم نحو تكافؤ الفرص دعم سياسة طموحة للطفولة المبكرة وتمكين الأطفال من المعارف الضرورية وتربية الناشئة على التشبث بالقيم الثقافية المغربية بكل مقوماتها الإسلامية والتراثية والفكرية والمعرفية والاجتماعية والفنية، مع الحرص على مواكبة الجيل الصاعد من أجل تشبعه على قيم الانفتاح والتسامح بين الأديان والاهتمام بالإرث الثقافي بمختلف مكوناته.

ولهذه الغاية، تعتبر الحكومة رد الاعتبار لمهنة التدريس مدخلا رئيسيا لإصلاح المنظومة التعليمية والتربوية، من خلال تحسين جودة تكوين الأساتذة والارتقاء بظروف اشتغالهم.

وتعزيزا لكفاءات الأساتذة، ستشتغل الحكومة على خطة وطنية للرفع من القدرات التكوينية لهيئة التعليم، وتتجلى أهم ركائز هذه الخطة في خلق تكوين انتقائي ومتجدد للأساتذة، من خلال إحداث "كلية التربية لتكوين الأساتذة" يكون الولوج إليها على أساس انتقائي، بالموازاة مع تعزيز القدرات التكوينية للبنيات الحالية، خاصة منها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتعزيز جودة التكوين المستمر للأساتذة.

كما أن إعادة الاعتبار لمهنة التدريس تقتضي تحسين دخل الأستاذ في بداية المسار، ومواكبة الأخير، وتقييما منتظما للكفاءات.

وفي إطار الحوار الاجتماعي الوطني، تلتزم الحكومة خلال السنة الأولى من ولايتها، بفتح حوار اجتماعي، خاصة مع المركزيات النقابية للتعليم الأكثر تمثيلية من أجل التوافق حول الإجراءات والتدابير الرامية للرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجور عند بداية المسار، لحملة شهادة التأهيل التربوي من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

هذا وستجعل الحكومة من الاستثمار في الرأسمال البشري أولوية لتمكين القطاعين العام والخاص من الولوج إلى كفاءات كتلاءم مع احتياجاتهم، حيث سيمكن تجويد التكوين الجامعي من تزويدها بموارد بشرية مؤهلة، قادرة على تلبية متطلبات اقتصاد متنوع وموجه نحو الابتكار.

وتعزيزاً لجاذبية مؤسسات التعليم العالي في بلادنا، ستدشن الحكومة خطة استثمارية تهدف إلى انفتاح أكبر للجامعة على محيطها وتجديد البنيات التحتية الجامعية وخلق ثقافة مركبات جامعية

حقيقية.

ومن أجل انفتاح أكبر على عالم المقاولات، ستعمل الحكومة على تحفيز الاختيار الإرادي لميادين البحث العلمي قصد توجيهه نحو أولويات الاقتصاد الوطني، وستحرص كذلك على تطوير المسالك بين عالم المقاولات والتعليم عبر التكوين المهني والتكوين المستمر، قصد تيسير إدماج الشباب في سوق الشغل وتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات.

وفي المجال الثقافي، ستعطي الحكومة الأولوية لإدماج تراثنا الثقافي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنات والمواطنين، وتحقيق تنمية واسعة للإنتاج الثقافي واستثمار التعددية الثقافية في مختلف تعابيرها وتوفير شروط تنمية تتيح لبلادنا الانخراط في عالم المعرفة والتواصل.

هذا، وستعمل الحكومة على العناية بالشباب في إطار برنامج شمولي ومتكامل من خلال إحداث "جواز الشباب" لتسهيل الاندماج والتنقل، والتمكين الثقافي لهذه الفئة.

وسنعمل على إشراك الجماعات الترابية والشركاء الاقتصاديين من أجل تعزيز وتنويع عرض الخدمات مع مرور الوقت.

أما في المجال الرياضي، واعتبارا للأدوار المتنامية للرياضة، فإن الحكومة عازمة على إعطاء الأولوية للنهوض بالرياضة المدرسية والجامعية على المستوى الترابي، ومنح التربية البدنية والرياضية مكانة بارزة في البرامج الدراسية، وبث دينامية حقيقية في الرياضة المدرسية على الصعيد الترابي، من خلال تحفيز الجمعيات الرياضية، وتشجيعها على ممارسة أنشطتها داخل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين المهني.

كما سيتم العمل، بشراكة مع مختلف المتدخلين على تقوية حضور المغرب على الساحة الرياضية، جهويا ودوليا، والحث على تنسيق وتكاثف الجهود من أجل تحسين إنجازات الرياضيين المغاربة على الصعيد الجهوي والدولي في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية.

السادة الرؤساء،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

شكلت الجائحة صدمة خارجية قوية للاقتصاد الوطني، فاختل الواقع اليومي للمغاربة وانهارت أنشطة العديد من المقاولات، ولم تتردد الدولة في القيام بدورها والتدخل للحد من تشظي نسيج الإنتاج الوطني.

ومكن الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كوفيد-19" والذي أحدث بتوجيهات ملكية، من تمويل التدابير التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية والتخفيف بشكل كبير من آثار الأزمة الصحية على المقاولات والأسر.

في المقابل، فإن كان صحيحا أن هاته التدابير سمحت بالحد من آثار الصدمة، فإن الضحايا الاقتصاديين للأزمة كثيرون، خاصة في صفوف الشباب والنساء، الذين يعانون أصلا إقصاء حادا من الاقتصاد المهيكل، وبشكل أعم، يظل التشغيل والحد من تفشي البطالة من القضايا الكبرى التي تشغل بال المغاربة.

وتواجه الحكومة هذه الحالة الطارئة بتنفيذ سياسة وطنية للتحول الاقتصادي تحكمها ثلاث مبادئ:

1. جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي؛

2. العمل على تعزيز السيادة الوطنية في المنتوجات والخدمات الإستراتيجية؛

3. التعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا وحمايته من المنافسة اللامشروعة.

وغادي تشمل هذه السياسة خمس ديال محاور رئيسية:

1. خصنا واحد إنعاش فوري للاقتصاد الوطني؛

2. وضع برنامج وطنيا وجهويا من أجل دعم المقاولات الناشئة في القطاعات الواعدة؛

3. تفعيل الإصلاحات الهيكلية لدعم الاقتصاد الوطني؛

4. تنفيذ سياسات قطاعية طموحة على الصعيدين الوطني والمجالي؛

5. وأخيرا، سن سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء.

ولتنفيذ المحاور الخمسة الرئيسية للتحول الهيكلي لاقتصادنا، تعتمد الحكومة إجراءات محددة، تهم:

- وضع وتنفيذ سياسة استعجالية لمواكبة المقصيين من سوق الشغل؛
- المصاحبة السريعة للمقاولات المهددة بالإفلاس، من خلال المواكبة والتوجيه؛
- تحفيز المبادرة الخاصة، من خلال تذليل العقبات التنظيمية والإدارية؛
- خلق رجة تنافسية، من خلال مواكبة وتطوير المقاولة التنافسية المبتكرة؛
- الدفاع عن علامة "صنع في المغرب" من أجل دعم الإنتاج الوطني.

وتفاعلا مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح هذه الولاية التشريعية، ستعمل الحكومة أيضا على تنفيذ إصلاح شامل

للمؤسسات والمقاولات العمومية، ومواكبة مسار الإصلاح الضريبي، وتعزيزه في أسرع وقت بميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

لتقديم إجابات فورية للذين يظلون دون مؤهلات وعانوا من تأثير الأزمة، تقدم الحكومة ابتداء من 2022 ولمدة سنتين، برنامج أوراش عامة صغرى وكبرى في إطار عقود مؤقتة على مستوى الجماعات الترابية وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، دون اشتراط مؤهلات، وسيمكن هذا البرنامج من خلق ما لا يقل عن 250.000 فرصة شغل مباشرة في غضون سنتين.

كما تقدم الحكومة، ابتداء من سنة 2022، برنامجا لدعم المبادرات الفردية، ويتخذ شكل مواكبة وتوجيه وتكوينات من أجل هيكلة المشروع في كل أطواره منذ تصور الفكرة إلى تحقيقها، وبمنح قروض شرف تستهدف أنماطا من المشاريع لا تدخل في نطاق التمويلات الحالية الممنوحة للمقاولات الصغيرة والناشئة، وتحرص الحكومة كذلك على إعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة" وضمان استدامته.

وتلتزم الحكومة بتنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال "صندوق محمد السادس للاستثمار"، باعتباره رافعة لتنويع وتجويد وتثمين الإنتاج الوطني، ويساهم هذا الصندوق في تمويل السياسات القطاعية الطموحة وكذلك ركائز التحول الاقتصادي، مثل تطوير الصناعة الخالية من الكربون، وتسريع التحول الرقمي وإنعاش القطاع السياحي، كما يواكب "صندوق محمد السادس للاستثمار"، كمستثمر مالي في رأس المال المقاولات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

ومواكبة لهذه الإجراءات الأفقية، ستعمل الحكومة على تعزيز وتحديث القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني.

فيما يتعلق بالفلاحة، ستعمل الحكومة على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، من خلال مواصلة تفعيل استراتيجية "الجيل الأخضر" من أجل انبثاق طبقة وسطى فلاحية واسعة ومواكبة جيل جديد من المقاولين الفلاحين الشباب بفضل تعبئة مليون هكتار من أراضي الجموع قصد إنجاز مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي.

وستحرص الحكومة على التفاعل الآني مع التوجيهات الملكية إلى إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، ولاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

وفيما يتعلق بالصناعة، ستفعل الحكومة خطة تروم تطوير صناعة مولدة لمناصب شغل، منزوعة الكربون وقادرة على تعزيز تنافسيتها عالميا.

وفيما يتعلق بالسياحة والصناعة التقليدية، ستعمل الحكومة على تنفيذ خطة إنعاش غايتها دعم الفاعلين وتثمين المنتوج المغربي والارتقاء بالتكوين، وذلك بتنسيق مع فاعلي هذين القطاعين اللذين تضررا كثيرا بفعل الأزمة الصحية.

كما ستعمل الحكومة على تحفيز قطاعات خدماتية أخرى، ومنها قطاع السكن قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير سكن لائق للمواطنين والمواطنات.

وستبذل الحكومة مجهودات إضافية لتقوية التجارة الخارجية وتعزيز الصادرات الوطنية كرافعة للنمو والتنمية وجعل الاقتصاد الوطني والمقاولة المغربية تنافسية في هذا المجال، خاصة من خلال استهداف أسواق وشركاء متنوعين حفاظا على استدامة هذا القطاع.

وفيما يخص الاستثمار العمومي، تمثل خطط الاستثمارات المهمة في قطاعي الصحة والتعليم خياراً استراتيجياً قويا لتثمين الرأسمال البشري وبناء منظومات متكاملة ومنتجة لتعزيز سيادة بلادنا وخلق فرص الشغل والرفع من القيمة المضافة الوطنية.

ويشكل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني الهدف الرئيسي للتحول الاقتصادي الذي تتوخاه الحكومة، كما يشكل توضيح الإطار التشريعي وتجويد مناخ الأعمال، خاصة من خلال التسريع بإخراج ميثاق الاستثمار الوطني، الأسس الحقيقية لضمان فعالية ونجاعة خطة التحول الاقتصادي التي ستتبناها الحكومة.

وتشمل الإجراءات التي تعتزم الحكومة إحداثها وضع قواعد واضحة ومستقرة، تضمن تكافؤ الفرص أمام جميع الفاعلين الاقتصاديين، بتجاوز الحواجز الإدارية والتنظيمية التي تعرقل النمو السليم للاقتصاد، بالإضافة إلى تكريس دور هيئات المراقبة والتقنين وتعزيز استقلاليتها من أجل تنافسية أكبر، خاصة في القطاعات الإستراتيجية للدولة.

كما تلتزم الحكومة بتنفيذ سياسة استباقية لدعم النشاط الاقتصادي للنساء، ويتعلق الأجراء الرئيسي في هذه السياسة بتمويل برنامج تطوير العرض الوطني للحضانات، وتحفيز نقل المستخدمين، لفائدة النساء الناشطات أو الراغبات في ممارسة نشاط مهني.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أثبتت الأزمة، كما أثبت اختبار استحقاقات الثامن من شتنبر، على أن المغاربة على استعداد لمنح ثقتهم لمنظومة إدارية تتصدر فيها الدولة المعادلة الاجتماعية.

ولبلوغ هذا الهدف، ستوجه الحكومة مجهوداتها لتعزيز حكامة التدبير العمومي عبر تكريس شفافية الإدارة واعتماد المقاربة التشاركية حتى يساهم المواطنون في تدبير شؤونهم، مع تعزيز سبل محاربة الرشوة والمحسوبية والزبونية.

وستعمل الحكومة كذلك على سن إجراءات ملموسة تحسن ولوج المواطنين سواسية إلى الخدمات العمومية.

وفي سبيل تعزيز أثر الإجراءات الاجتماعية، تلتزم الحكومة بالرفع من الرقابة، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، من أجل تقييم صارم

ومتواصل لنتائج السياسات الاجتماعية.

وتحقيقا لهدف بناء أواصر الثقة بين الإدارة والمواطنات والمواطنين، سنشتغل داخل الحكومة على خمسة محاور رئيسية:

1. تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري؛

2. تقريب وتحديث الجهاز الإداري، مع تعزيز مراقبة جودة الخدمات الاجتماعية؛

3. تقليص الفوارق المجالية؛

4. تسريع وثيرة التحول الرقمي؛

5. تدبير عادل ومسؤول للموارد المائية والتسريع بالانتقال البيئي.

وبعد تقليص الفوارق المجالية، بين الحواضر من جهة والعالم القروي والمناطق الجبلية من جهة أخرى، ورشا ذات أهمية بالغة، حيث تعتزم الحكومة تجديد "برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية"، قصد مواصلة تنسيق جهود مختلف الوزارات والمؤسسات المركزية والمجالس الترابية المتدخلة في تنمية العالم القروي، من أجل تنفيذ السياسات العمومية التنموية بحكامة وفعالية والتقائية زمنية ومجالية.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وحرصا منها على مواصلة الإصلاح العميق للقطاع العام، ستعمل الحكومة على التسريع بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات.

وتفاعلا كذلك مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الوالية التشريعية الحالية، ستسعى الحكومة لضمان تناسق وتكامل وانسجام السياسات العمومية، وتتبعها، كما ستفتح في أقرب الآجال ورش إصلاح "المندوبية السامية للتخطيط"، لجعلها آلية للمساعدة على التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية ولمواكبة تنفيذ النموذج التنموي.

هذه إذن هي الخطوط العريضة للبرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه، والتي تجدون تفاصيلها في وثيقة "البرنامج الحكومي"، تنفيذا للتوجيهات السامية التي حددها صاحب الجلالة نصره الله، وتفعيلا لمضامين النموذج التنموي واستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين.

أخيرا، أود أن أؤكد على عزم الحكومة إقرار علاقاتها مع الجهاز التشريعي بغرفتيه، في احترام تام لمبدأ فصل السلط، على أسس الحوار والشفافية والتنسيق المفتوح والمتواصل لتجاوز مختلف العقبات والصعوبات التي قد تواجه مسار تنفيذ مضامينه، مع الحرص الدائم على إعلاء مصلحة الوطن والمواطنات والمواطنين.

كما أن الحكومة عازمة على وضع أسس متينة لعالقة يسودها الاحترام والحوار والقبول بالرأي المخالف والأخذ بالنقد البناء للمعارضة البرلمانية، مع فتح المجال أمامها للإضطلاع بأدوارها الدستورية من خلال تيسير ولوجها للمعطيات والملفات المتعلقة بتنفيذ السياسات العمومية، وذلك إيمانا منا بأن الارتقاء بالممارسة الديمقراطية يقتضي تواجد أغلبية تساند الحكومة ومعارضة تتحمل كل مسؤولياتها بتفان وإخلاص.

وإن الأزمة تمنحنا فرصة تاريخية لإرساء أسس دولة أكثر عدلا وقوة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

يحذونا طموح جماعي لتكون هذه الحكومة، التي تعبر عن إرادة شعبية قوية، عند حسن ظن جلالة الملك والشعب المغربي.

وندرك تمام الإدراك أن سبيل النجاح هو المقاربة التشاركية والتضامن والفعالية والجرأة ونكران الذات من أجل خدمة المغاربة والتسريع من وثيرة التنمية لتجاوز إكراهات المرحلة وتداعيات الجائحة.

وإن إدراكنا لحجم الطموحات التي يختزنها هذا البرنامج، لا يوازيه إلا ثقتنا بأن إرادة صاحب الجلالة وعزيمة الحكومة وتطلع المواطنين والمواطنات ومساندة البرلمان، سيجعل منه لا محالة برنامجا يحدث القطيعة في مرحلة حاسمة لتحقيق التغيير المنشود.

إنه برنامج الأمل، للخروج من الأزمة بنجاح، إنه ميثاق شرف نعقده مع المواطنين والمواطنات، ونحن نلتزم من خلاله بتعبئة كل القوى والطاقات الحية للبلاد، من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين، وعلى رأسهم الهيئات النقابية وجمعيات المجتمع المدني، لإنجاح ما يعد بتحقيقه.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لهذه الأمة تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لمولانا أمير المؤمنين حامي الملة والدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وأقر عين جلالته بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وشد أزره بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين.

شكرا السيدات والسادة البرلمانيين.

الشكر موصول لكل السيدات والسادة الحاضرين.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 005

التاريخ: الأربعاء 06 ربيع الأول 1443هـ (13 أكتوبر 2021م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وتسع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة البرنامج الحكومي.

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولا، باسم السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نرحب بالسيد رئيس الحكومة في هذه الجلسة من أجل مناقشة البرنامج الحكومي، والتي نعقدها طبقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس، ولاسيما المادتين 270 و271، والتي يخصص المجلس هذه الجلسة لمناقشة البرنامج الحكومي، الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان في الجلسة المشتركة المنعقدة بتاريخ 11 أكتوبر 2021.

وبناء على مداولات مكتب المجلس المنعقد بـ 11 أكتوبر 2021، وبناء على مداولات ندوة الرؤساء المنعقدة بتاريخ 12 أكتوبر 2021، والتي حددت التوزيع الزمني لتدخلات الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 16 دقيقة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم.

سعيد جدا بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هذه اللحظة التاريخية والفارقة في التاريخ السياسي لبلدنا، لحظة ديمقراطية وسياسية أرساها الدستور، عززت الانتقال الديمقراطي بإعطاء الشرعية للحكومة، شاكرا المغاربة على ثقتهم التي وضعوها في حزب التجمع الوطني للأحرار وفي شخص رئيسه السيد عزيز أخنوش، الذي حاز ثقة جلالة الملك حفظه الله وعينه رئيسا للحكومة.

وهي مناسبة نهنئكم فيها، السيد رئيس الحكومة، على هذه الثقة الغالية، وأكيد أنكم ستكونون في مستوى هذه الثقة بفضل وطنيتكم الصادقة وإخلاصكم لثوابت الأمة ومقدساتها، وبفضل كذلك حنكتكم السياسية التي أبنتم عليها خلال الخمس السنوات الماضية على رأس حزب التجمع الوطني للأحرار وتجربتكم التدبيرية الناجحة في القطاع الحكومي الذي تحملتم مسؤولية تدبيره على رأس وزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات.

كما لا تفوتني الفرصة دون أن أهنئ أعضاء الحكومة بكافة مكوناتها على هذا التشريف المولوي السامي.

التهنئة موصولة كذلك للسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، على ثقة المجلس الذي صوت عليه، كما نهنئ كذلك كافة أعضاء المكتب ورؤساء اللجن الدائمة على الثقة التي حظوا بها من طرف السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

إننا ننوه بطريقة تشكيل الحكومة وبالمفاوضات التي طبعتها، والتي وضعت القطيعة مع التدبير السابق لتشكيل الحكومات، وضعت القطيعة مع الترضيات، وضعت القطيعة مع الهيمنة الذكورية، اتسم تشكيلها بالدقة والرزانة، واشتغلتم أثناء تشكيلها مع مكونات التحالف بمنطق رجالات الدولة وبمنطق الأصلح للوطن وللمرحلة.

شكلتم أسرع حكومة في تاريخ المغرب، لم تتعدى 28 يوما، سابقة سياسية تسجل لكم، وتعبر منذ الوهلة الأولى على طريقة اشتغالكم المتسمة بالسرعة في الإنجاز والنجاعة في التدبير، وهي المبادئ الأساسية التي تعتمدها الدول الرائدة في تدبير شؤونها.

سرعة تستجيب لتطلعات المغاربة وانتظاراتهم، رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مررنا بها، بفعل ظروف الجائحة التي كانت لها تداعيات وخيمة واجهناها كمغاربة بالصبر والتضامن والإبداع وباستراتيجية وطنية للتطعيم، جعلتنا من الدول الأوائل التي خرجت منتصرة على الوباء رغم مخلفاته، مما عزز تميزنا المغربي.

السيد الرئيس،

انتهى المسلسل الانتخابي الذي كان شاقا وصعبا، وهي مناسبة نهنئ فيها وزارة الداخلية وكافة أطرها على ما بذلوه من مجهودات جبارة لكي تمر هذه الانتخابات في ظروف جيدة، طبعتها المسؤولية وحياد الإدارة، عززت مسارنا الديمقراطي، مما جعل هذه الاستحقاقات تبهر العالم، حيث كانت الانتخابات الأكثر مشاركة للشعب منذ سنة 2002، حيث أفرزت وضعا سياسيا مغايرا لسابقيه، وهي مؤشرات تدل على مناعة بلادنا ونضج الممارسة السياسية الديمقراطية، بما ينطوي عليه من

إيمان قوي بالتداول على السلطة عبر صناديق الاقتراع.

ولئن كان الناخبون والناخبات قد أبانوا عن نضج كبيروهم يمارسون حقهم الدستوري في الانتخاب، فإن تجاوبهم مع البرامج الانتخابية للأحزاب الثلاث يعكس مستوى الثقة التي وضعوها في هذه الأحزاب، تشكلت على إثره حكومة من هذه الأحزاب، والتي حازت على ثقة المغاربة في رسالة مفهومة وواضحة.

المغاربة صوتوا من خلالها للتغيير، على اعتبار أن التحالف الفائز، آمن بمغرب أقوى وأكثر عدلا، غايته في ذلك منح كل المغاربة فرص بناء مستقبل أفضل لأسرهم، في ظل دولة الحق والقانون والمؤسسات.

فالعرض الذي قدمتموه وجدناه داخل حزب التجمع الوطني للأحرار عرضا متناغما منسجما مع برنامجنا الانتخابي، باعتباره برنامجا واقعيا، سطر أولوياته التي تستجيب للضروريات القصوى التي يريدها المواطنات والمواطنين، وعلى رأسها الحماية الاجتماعية باعتبارها نظام يحفظ الكرامة ويوفر مناصب الشغل للجميع وإدارة ناجحة، فعالة وحاضرة إلى جانب المواطن والمواطنة، تحارب البيروقراطية وتضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

السيد الرئيس،

على عكس ما حاول البعض ترويجه، والذين لم يتقبلوا بعد أبعاد ومضمون وشكل هذا البرنامج الحكومي وطريقة إخراجه، والتي جاءت كلها مجتمعة بنفس جديد ومتجدد، اختلف عن سابقيه، ابتعد عن لغة الخشب وعن التسويفات، برنامجا واقعيا براغماتيا واضح المعالم محدد في الزمان والمكان.

ولعل الهندسة الحكومية لخير معبر عن ذلك، حيث لم يتكلم عن منطق الوزيعة بل عن منطق ما ستنجزه هذه الحكومة للمغاربة وفق هندسة تضمن النجاعة والإلتقائية بتجميع مجهودات الدولة المبذولة في العديد من القطاعات، من أجل توحيد تدخلاتها، وهذا في حد ذاته انجازكبيرظل متعثرا، رغم نداءاتنا المتكررة في وقت سابق، دون الحديث عن سياقات إعداد هذا البرنامج، الذي استحضر كل صغيرة وكبيرة بدءا ببرنامج الأحزاب الثلاث وانتهاء بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ومرورا بالمحيط الإقليمي والدولي وما صاحبها من تشويش على ديناميتنا السياسية من طرف المتربصين بمملكتنا الشريفة من أعداء الوطن.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتز بهذه الحكومة لأنها حكومة بداية تنفيذ وتنزيل النموذج التنموي الجديد، وهي مناسبة ننوه فيها بالعمل الجبار الذي قامت به لجنة النموذج التنموي، الذي يتقاطع معها هذا البرنامج بكيفية تفاعلية، وهو ما يفرض علينا مساندة هذه الحكومة بكل الوسائل المتاحة والممكنة من موقعنا داخل الأغلبية، وسنساهم في تسهيل أدائها داخل هذه المؤسسة الدستورية، خصوصا وأن هذا البرنامج التزمتم فيه، السيد رئيس الحكومة، بخلق علاقة وطيدة للتعاون بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.

لذلك، نحن متأكدون ومتيقنون بأنه كما حرصتم على إنجاح مخططاتكم الاستراتيجية في قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات وجعلتم من مخطط "أليوتيس" و"مخطط المغرب الأخضر" رافعة أساسية للتنمية الإنتاجية والصناعية، والتي ارتاح لها المهنيون، جعلتهم اليوم يرفعون سقف طموحاتهم للمساهمة بشكل عام في دعم الصناعة الوطنية وعلى رأسها الصناعة الغذائية وصناعة السفن.

لذلك نحن واثقون في الحكومة رفقة الكفاءات التي اخترتموها بمعية حلفائنا على تنزيل هذا النموذج التنموي بالطريقة التي تحرك الدورة الاقتصادية والتحول نحو الدولة الاجتماعية من أجل محو الفوارق الطبقية التي تفاقمت، خصوصا بعد أزمة "كوفيد" وهو المطلب الشعبي والجماهيري الذي يجب تنزيله في أقرب وقت ممكن.

هذا التحول كان مطلبا ملكيا ساميا تضمنه خطاب العرش وخطاب افتتاح الدورة الخريفية الجديدة، نعتبره جوهر ولب هذا البرنامج الحكومي، إن لم نقل البرنامج الحكومي كله، فهو لا يحيل على البرنامج الذي يسري مدته 5 سنوات، وإنما جاء كهندسة اجتماعية جديدة ستكون ورشا لسنوات مرتبطة بالزمن الاستراتيجي للنموذج التنموي، لهذا نعتبر في فريقنا أن هذا الإنجاز وحده سيبقى نقطة قوة هذا البرنامج، الذي سيغير بكل تأكيد معالم المملكة المغربية وسيبوئها مكانة الصدارة على مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية التي لا زلنا للأسف نحتل فيها مراتب متأخرة.

السيد رئيس الحكومة،

مرة أخرى نهنئكم على حجم الإجراءات المهمة التي أعلنتم عنها وضمنتموها في الوثائق المسلمة، حسب طبيعة كل محور على حدة. إجراءات تذهب كلها في اتجاه تنفيذ توجهات جلالة الملك حفظه الله وتسعى لتفعيل النموذج التنموي الجديد وتستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنات والمواطنين، واثقين من قدرتكم على تحقيقها، مستغربين لبعض المشككين الذين خرجوا في قراءات سطحية بدعوى غياب الأرقام والمؤشرات، في الوقت الذي نجده برنامجا متكاملا مرقما وطموحا جريئا يواجه الأزمات بكل شجاعة، بل عمل من الأزمة نقطة قوة وليست نقطة ضعف، بعدما استطاعت بلادنا التأقلم مع وضع غير مسبوق بفعل آليات الطوارئ التي أمر بوضعها جلالة الملك، جعلت من بلادنا نبراسا لمختلف الأمم والشعوب، لذلك يحق لنا أن نفتخر بوطننا وبتفاني العاملين بالصفوف الأمامية من الذين لا يزالون يواصلون الجهاد في القضاء على الجائحة وتداعياتها: مهنيو الصحة، القوات المسلحة الملكية الباسلة، ورجال السلطة، مختلف الأجهزة الأمنية والوقائية ورجال التعليم وكل من ساهم في احتوائها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بعيدا عن التسويفات جاء هذا البرنامج الحكومي كله أمل وتفاؤل

بالمستقبل وبقدرة المغاربة جميعهم على إنجازه وتنزيله، فشعار المرحلة هو الكرامة للمواطن، الإبداع من أجل خلق الثروة التي تؤدي إلى خلق فرص الشغل لتقليص الفوارق الاجتماعية في حدود 39%، تنمية المنظومة التربوية من أجل تحسين مؤشرات بلدنا ذات الصلة وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والذي خضتم من أجله، السيد رئيس الحكومة، معركة حقيقية من أجل تنزيلها وتطبيقها وها أنتم تعلنون للمغاربة، تعزيز هويتهم المغربية والحفاظ عليها عبر إحداث الصندوق الخاص لدعم الطابع الرسمي للأمازيغية وضخه بميزانية تصل لمليار درهم بحلول 2025، والذي سيأتي بكل تأكيد في قانون المالية، منوهين بهذا الالتزام الذي كان مطلبا لنا طيلة الولاية الحكومية السابقة، حيث كان موضوع تعديلات تقدمنا بها بمناسبة مناقشة قوانين المالية السابقة.

نشكركم، السيد رئيس الحكومة، مرة أخرى على إقرار إحداث مليون منصب شغل، فهاجس المغاربة اليوم هو تفاقم البطالة، فجميع العائلات المغربية تعاني من هذه الظاهرة ولا أعتقد أن أسرة واحدة خالية من معطلين.

إذن خلاصة الكلام، برنامج على عكس ما يروج له البعض، يبقى برنامجا - من وجهة نظر فريقنا - شجاعا مطوقا بأرقام مدققة، 10 التزامات كبرى و29 إجراء مصاحب، أكيد أن الحكومة والكفاءات التي تتوفر عليها قادرة على توفير التمويلات اللازمة لتنفيذها.

وفي الأخير حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقوده رئيس الحكومة استطاع بكل حكمة وحنكة تدبير المرحلة بنجاح واقتدار وبذكاء كبير في وقت قياسي تحمل مسؤولياته كاملة، مؤكدين لكم أن المسؤولية تعاظمت عندكم، السيد الرئيس، بعدما نلتم ثقة جلالة الملك حفظه الله وستنال إنشاء الله تعالى ثقة البرلمان، ولكن واثقون، السيد رئيس الحكومة، رفقة هذا الفريق الحكومي الجديد أنكم ستنجحون في مهمتكم لأن نيتكم صادقة في خدمة الوطن والملك وسندعم كافة مشاريعكم وإنجازاتكم في تكامل وتجانس وسنتصدى لكل العدميين والمبخسين، وسنثمن مواقف المعارضة البناءة الهادفة التي ستعطي البدائل الموضوعية في إطار حماية المشترك من الثوابت التي تجمعنا كمغاربة، تحت الرعاية الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حامي حمى الملة والدين والساهر على أمنها الروحي والجسدي القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، رافعين القبعة لهم ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني ومختلف أجهزته الأمنية الساهرة بدورها على محاربة التنظيمات الإرهابية والإجرامية، وعلى الخصوص مؤسسة البسيج (BCIJ[1]) التي أصبحت عنوان أمن المغاربة وصمام أمنهم، وكل ذلك يعطي صورة مشرفة تصدرها بلادنا للخارج من أجل تشجيع التعاون الدولي في مجال محاربة الظاهرة الإرهابية.

[1] **B**ureau **C**entral d'**I**nvestigations **J**udiciaires

فالشكر والتقدير لكل كفاءاتنا العسكرية والأمنية على وطنيتهم الصادقة التي يشتغلون بها وجهادهم المستميت في سبيل إقرار الأمن للمغاربة، الذي يبقى أحد دعائم التنمية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

والسلام عليكم ورحمة الله عليه وبركاته

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 12 دقيقة

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد المرابط الخمار:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعيش المغرب اليوم شوطا هاما جديدا من أشواط التطور السياسي الرامي إلى تعميق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، التي طمح إليها الشعب المغربي وكل قواه الحية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

فإرادة جلالته السامية أبت إلا أن تجري الانتخابات في موعدها الدستوري، رغم ظروف الجائحة وما تفرضه من إجراءات احترازية للحد من انتشار وباء "كوفيد-19"، وأصر جلالته أن يتمتع المغاربة بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم داخل المؤسسات الدستورية، ويعبرون عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن بلدنا تدخل مرحلة جديدة من الإصلاحات التي سماها جلالته في خطابه السامي الأخير بـ"إصلاحات الجيل الجديد".

إن النسبة العالية للمشاركة في الانتخابات، خاصة في مناطقنا الصحراوية الجنوبية العزيزة، لتعد في نظرنا لبنة أساسية جديدة للصرح الوطني الديمقراطي الذي نعيشه، فالمغرب والحمد لله يتمتع باستقرار صلب بفضل المشروعية التاريخية للمؤسسة الملكية، وظل دائما على وحدة وطنية قوية إزاء قضيته الوطنية الأولى، ألا وهي قضية الوحدة الترابية من طنجة إلى الكويرة، واستطاع أن يشيد توافقا واسعا بين قواه الحية السياسية والمدنية تجاه نموذج تنموي جديد شامل ومتكامل، يفتح له آفاقا جديدة لمستقبل أفضل، والمغرب اليوم له حضور مشرف بفضل قيم التضامن والإخاء التي يتحلى بها، داخل القارة الإفريقية وبين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو قبل هذا وذاك، بلد يتمتع بإمكانيات بشرية وطبيعية هائلة تمكنه من رفع التحديات وربح رهانات التحديث والدمقرطة.

واليوم تأتي انتخابات الثامن من شتنبر الماضي، بنسبة المشاركة العالية، وبنتائجها السياسية، لتضيف لوطننا قوة أخرى تضعه على عتبة مرحلة جديدة تحتاج منا، أحزابا وحكومة وقوى مدنية، أن نكون على موعد مع طموحات قائدنا جلالة الملك حفظه الله والشعب المغربي.

لهذا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الدروس المستخلصة من نتائج انتخابات الثامن من شتنبر الماضي؟

لقد أفرز صوت الناخب المغربي خارطة سياسية عنوانها الأساسي هو البرامج الاقتصادية والاجتماعية الواقعية القادرة على تقديم حلول فعالة لتحديات التنمية والتقدم الاجتماعي الذي يأمله كل المغاربة، لهذا فإن التحالف الحكومي اليوم هو في أعين كل المغاربة تحالف المسؤولية والأمل.

إنه تحالف للمسؤولية لأنه قدم برنامجا اقتصاديا واجتماعيا جادا وواقعيا وذا ارتباط وثيق بخصوصية المرحلة التي تمر منها بلادنا.

إنها تصورات لمرحلة ما بعد "كوفيد-19" للقضاء على كل التداعيات الاجتماعية للأزمة التي خلقتها كل إجراءات الطوارئ الصحية للحد من انتشار هذا الوباء المشؤوم.

ثم إنه تحالف الأمل، لأن الناخب المغربي قرر أن يشكله بثقة ليجسد له أمل المستقبل في التنمية وتحقيق المطالب.

إنه أمل المرحلة الكفيل بالتنزيل الفعلي للمقتضيات الاستراتيجية للنموذج التنموي الذي نال إجماع القوى الحية للمجتمع المغربي.

لهذا نسجل بارتياح أن البرنامج الحكومي قدم لنا خارطة طريق واضحة المعالم، تتضمن مؤشرات ماكرو اقتصادية رقمية طموحة، وإذا أردنا أن نتفحص التزامات البرنامج الحكومي في القطاعات السياسة العمومية، فإننا نجدها تغطي أهم القطاعات التي تكتسي أولوية فائقة في المرحلة المقبلة.

فالبرنامج الحكومي أعطى حماية خاصة للمنظومة التربوية بكل مكوناتها، بهدف جعلها تتبوأ المراتب المتقدمة في التصنيفات الدولية العالمية عوض المراتب المتأخرة التي عليها اليوم في جل المؤشرات الدولية.

ومن أجل تقليص الهوة الاجتماعية، يسعى البرنامج الحكومي لتسريع وثيرة تعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز التضامن الأسري والمجتمعي.

ولا تفوتنا الفرصة للتنويه بالدور الريادي الذي قام به صاحب الجلالة حفظه الله لفتح هذا الورش المجتمعي غير المسبوق، لهذا نجد البرنامج الحكومي بمثابة ترجمة فعلية للأولويات التي حددها جلالة الملك في هذا المجال، وهي تعميم التأمين الإجباري الأساسي على المرض خلال سنتي 2021-2022 ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED[2])، وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا. وتم الالتزام بتعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023-2024 من أجل تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات في الاستفادة حسب الحالات، وكذلك توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لسنة 2025 لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش، كما التزم البرنامج بتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025 ليشمل كل شخص يتوفر على شغل قار.

هكذا، فإننا في حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نعتبر التزامات الحكومة في المجال الاجتماعي تستحق المساندة والتأييد والعمل إلى جانبها وتوفير كل ما من شأنه إنجاح هذا الورش الملكي الهام.

أما التزامات الحكومة على مستوى الإدماج الاقتصادي والشغل والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتطوير الكفاءات، فإننا نعتقد أن تحقيق معدل نمو 4% كما التزم البرنامج الحكومي قادر على إحداث مليون منصب شغل صافية خلال الخمس سنوات المقبلة.

كما أن التزامات الحكومة مهمة عندما تتحدث عن برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى وإعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة" وضمان استدامته ووضع إطار تحفيزي لتشجيع المقاولات الناشئة المبتكرة وإحداث 250 ألف فرصة شغل مباشرة عبر برامج وأوراش عامة مؤقتة كبرى وصغرى.

إننا نسجل بارتياح التزام البرنامج الحكومي بتحقيق انتقال رقمي وإصلاح إداري يواكب التحولات الاقتصادية المستقبلية، وذلك عبر إحداث "شباك دار الأسرة" لمواكبة التدابير الإدارية وتعميم رقمنة الإدارة وتسريع وثيرة التحول الرقمي من أجل إدارة عمومية ناجعة وقريبة من المواطنين وتحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية.

كما نثمن اهتمام البرنامج الحكومي بفئة الشباب من خلال الالتزام بإحداث جواز الشباب لتسهيل اندماجهم داخل المجتمع للتنقل والولوج إلى كل الأنشطة الثقافية والفنية.

واهتم البرنامج الحكومي كذلك بالتحدي المطروح على بلادنا والمتمثل في الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وذلك بالتزام الحكومة تسريع تنزيل وتحيين مضامين الانتقال الطاقي.

كما التزمت الحكومة في هذا المجال ببلورة عقود برامج جهوية بهدف النهوض بالاقتصاد الأخضر والمحافظة على البيئة والتنوع الإيكولوجي ودعم التدبير المسؤول للنفايات.

ولقد تضمن البرنامج الحكومي التزامات مهمة إزاء قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بغرض تجويد الرفع من جودة التكوين الجامعي وتزويد الجامعات بموارد بشرية مؤهلة قادرة على تلبية

[2] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

متطلبات اقتصاد متنوع موجه نحو الابتكار.

إن التزام الحكومة بإعادة التفكير في إعادة التوجيه الجامعي عبر مراجعة آلياته وتصنيف برنامج "باشلور" من شأنه ترسيخ مكتسبات التعليم الثانوي خاصة فيما يتعلق بإتقان اللغات الأجنبية.

لقد جاء البرنامج الحكومي في ظروف دقيقة، تستدعي وضع أولويات براغماتية للخروج من الأزمة، من خلال تفعيل ميداني لخطة الإنعاش الاقتصادي التي أطلقها صاحب الجلالة، من أجل إعادة انطلاق اقتصادي بأسس أكثر صلابة، وذلك من خلال التوجه إلى المستقبل، فالواقع الاقتصادي الوطني لم يعد يقبل اليوم الاستمراروفق مؤشرات ما قبل الجائحة، ما دامت لا ترقى إلى طموحات جلالة الملك نصره الله ومخيبة لآمال وطموحات الشعب المغربي.

فأمام الظروف العالمية الجديدة، من الواجب رفع سقف التحديات في البرنامج الحكومي، وهو ما لمسناه من خلال اعتماد بعد اقتصادي محفز للنمو ولخلق مناصب الشغل، وذلك عبر اعتماد تصور يجعل التشغيل محورا أساسيا لكل السياسات العمومية الاقتصادية، وهو ما يترجم نية الحكومة في جعل السنوات المقبلة سنوات للكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن حسن تدبير أوليات البرنامج الحكومي له لا محالة الأثر المباشر على شريحة اجتماعية مهمة من المغاربة ممن فقدوا عملهم خلال الجائحة.

وبخصوص المقاولات، نسجل بتقدير في فريق الأصالة والمعاصرة التزام الحكومة وعزمها إيلاء أهمية كبرى لإنقاذ المقاولات المهددة بالإفلاس من خلال المصاحبة والتمويل، وهذا في نظرنا توجه عملي من شأنه الحد من نزيف إفلاس المقاولات التي عرفت مستويات غير مسبوقة في السنوات الماضية.

وباستحضار مقولة "رب ضارة نافعة" وبالرغم من الآثار الكارثية للجائحة فإنها أعادت وبشكل ملح مفهوم السيادة الغذائية والصحية والطاقية للواجهة، وجعلته أحد محددات قوة الدول وصلابتها واستقلاليتها، وهذا ما أكده بوضوح صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة افتتاح البرلمان، حيث شدد جلالته على "ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية"..

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، السيد الرئيس، انتهى الوقت.

آسف السيد الرئيس.

شكرا، شكرا السيد على تفهمكم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 11 دقيقة، وأرجو الالتزام بالوقت.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

أهنئكم مرة أخرى بنيلكم لثقة السادة والسيدات المستشارات والمستشارين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،

أخواتي، إخواني،

إن الفريق الاستقلالي اليوم، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الذي أتشرف بالتحدث باسمه يؤكد من هذا المنبر تأييده الكامل للخطوط العريضة التي قدمها البرنامج الحكومي للخمس سنوات المقبلة بحول الله، والذي جاء واضحا في مضامينه، ودقيقا في أهدافه ومراميه، وبما أن الوقت لن يسعفنا للإحاطة بكل تفاصيله، فإني سأوجز الكلام حول بعض القضايا الأساسية التي نعتبرها في الفريق الاستقلالي كأولوية الأولويات.

لكن في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم باسم كافة أعضاء الفريق الاستقلالي بأحر التهاني للسيد رئيس الحكومة المحترم وإلى جميع أعضاء هذه الحكومة الموقرة على الثقة المولوية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس أيده الله ونصره، الساهر على الديمقراطية والحريص على تكريس الاختيار الديمقراطي.

كما أغتنم هذه الفرصة لأنوه عاليا بالمجهودات المبذولة في سبيل إعداد هذا البرنامج، في انسجام تام مع روح الدستور ومع مضامينه ومضامين الخطب السامية الملكية وتحديات المرحلة الراهنة.

السيد الرئيس،

ها نحن اليوم أمام محطة أخرى من محطات أمتنا المجيدة الواعية بمسؤوليتها، محطة جديدة في قيمها وأهدافها وتوجهاتها، محطة تؤسس لتجربة حكومية وسياسية جديدة وبأغلبية ليست كسابقتها، أغلبية واضحة في تعاقداتها والتزاماتها، أغلبية مسؤولة ومنسجمة في تركيبتها وكفاءاتها، أغلبية تسهم لا محال في إغناء الناتج المتوخى في كل المجالات وتحقق مغرب الكرامة، مغرب دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

من ألطاف الأقدار أن بلادنا قد حباها الله بقائد عظيم جلالة الملك

محمد السادس نصره الله وأيده، فبفضل رؤيته المتبصرة وحكمته الرشيدة نجحت بلادنا في تخطي العديد من الأزمات وقدمت نفسها غير ما مرة نموذجا بارزا يحتذى به إقليميا ودوليا في مواجهة المخاطر المحتملة، وتذكرون ويذكر معي الشعب المغربي ذلك التجاوب التلقائي مع جلالة الملك محمد السادس حفظه الله في فترات صعبة من زمن الجائحة، غلب فيها جلالته الهاجس الإنساني وحياة وصحة المواطنات والمواطنين المغاربة على ما دون سواها، وما هو مؤكد كذلك أن هذه الأزمة قد أماطت اللثام على العوائق الاقتصادية والاجتماعية وهيكلة كبرى برزت في بلادنا خلال هذه المرحلة، التي تظل حافلة بالدروس والعبر الإيجابية، وتفسر إلى حد كبير نتائج مختلف الاستحقاقات الانتخابية والتي بوأت حزبنا، حزب الاستقلال، مكانة متميزة، وأكدت تجذره في المجتمع وتقدير الشعب المغربي لنضالاته.

وقد شكلت نتائج هذه الانتخابات بحق دعوة من الناخبين لحزب الاستقلال للمشاركة في موقع المسؤولية الحكومية وتوطيد دولة الحق والقانون والدفاع عن الحريات والعدالة الاجتماعية والتعادلية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد جاءت مخرجات المشاورات لترسم ملامح تحالف موضوعي بين الأحزاب السياسية المتقاربة في النتائج، فكان قرار المشاركة الذي اتخذه المجلس الوطني لحزبنا وفوض تدبيره للأخ الأمين العام لحزب الاستقلال الدكتور نزار بركة، مؤسسا على شرعية انتخابية وفعالية الكفاءات وعلى وعي كبير بضرورة تحمل الحزب مسؤوليته من أجل المساهمة في إخراج البلاد من الوضع الصعب الذي يجتازه.

وفي هذا الإطار، يسجل الفريق الاستقلالي بكل إيجابية وفي سابقة من نوعها، في تنسيق سياسي بين الأحزاب المكونة للحكومة، أن التحالف الحكومي لم يبق حبيس الهندسة الحكومية، بل تجاوزه إلى المستوى الترابي مما ساهم في الحد من بلقنة المجالس الترابية وفتح آفاقا واعدة ورحبة لتدبير الشأن المحلي في بلادنا.

السيد الرئيس،

إن البرنامج الحكومي، الذي شارك حزبنا في إعداده، يعتبر مساحة التقاطع بين الأحزاب المشكلة للحكومة ووثيقة توافقية لتصورنا الجماعي لتدبير الشأن العام خلال الخمس سنوات المقبلة، بفضل العديد من الاقتراحات والإجراءات، التي وردت في برنامج الحزب وبرامج إخواننا في التحالف وفي مختلف المقترحات الخلاقة، مما يجعل منه برنامجا بمرجعية سياسية قوية.

برنامج بأولويات واضحة وبجيل جديد من الأوراش والإصلاحات الكبرى، برنامج يؤسس للقطائع المرجوة لتصحيح الاختلالات البنيوية للاقتصاد المغربي وإعداده لما بعد مرحلة الجائحة، برنامج قادر على توفير الشروط الضرورية لإدارة المنعطفات والانتقالات الحرجة، التي تجتازها بلادنا سياسيا وديموغرافيا واجتماعيا، برنامج طموح لتنزيل النموذج التنموي الجديد وتعميم الحماية الاجتماعية وتسريع الجهوية المتقدمة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية والنهوض بالطبقة الوسطى.

السيد الرئيس،

إن الفريق حريص أشد ما يكون الحرص على نجاح هذه التجربة الحكومية، ليس فقط بالنظر إلى مكوناتها، ولكن أساسا لأن اللحظة تحتاج من بلادنا مواجهة كل التحديات والإرادات.

وفي الختام، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد لكم أن مصير البلاد يتوقف على مستوى الأداء الحكومي وقدرته على كسب رهان تعزيز الثقة. أجل، السيد رئيس الحكومة، الثقة التي ما فتئت تهتز في الفترة السابقة، ثقة في أن الحكومة ستعمل بكل تأكيد على تغليب رهان المطامح الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

إن الظرفية لا تسمح بارتكاب الأخطاء في التقدير أو التعاطي مع زمن التدبير الحكومي لشؤون الدولة بمقياس عادي ويومي، وأنه لا مفر اليوم من تقديم أجوبة مستعجلة وناجعة على العديد من القضايا والانتظارات العادلة للشعب المغربي.

(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب)، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي في حدود 9 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الخوض في مضامين وتوجهات هذا المشروع المعروض على أنظارنا، أود أن أتقدم إليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، وإلى السيدات والسادة الوزراء بصادق التهنئة على الثقة المولوية السامية، معبرين عن أملنا في مد جسور التعاون الخلاق، خدمة لمغرب المؤسسات ولمغرب الدستور الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نناقشكم اليوم في الفريق الحركي الذي هو امتداد لحزب الحركة الشعبية من موقع المعارضة، الذي اخترناه بقناعة وطبقا لنتائج صناديق الاقتراع، معارضة خبرناها في عدة محطات حاسمة في مسار بلادنا، بمنظور ينتصر دوما للمصالح العليا للوطن ويؤسس للبدائل بمرجعية سياسية وفكرية، قاومت من أجل إقرار التعددية السياسية واللغوية والثقافية مند فجر الاستقلال، وساهمت بتضحيات رموزها ومناضليها في إنهاء حقبة الحزب الوحيد، ومن الطبيعي أن نواصل اليوم وغدا التصدي لكل الأشكال المتحورة للهيمنة السياسية، مؤمنين غاية الإيمان بالقطبية السياسية الفعلية التي قدمنا فيها درسا، من خلال إدماج مكونات العائلة الحركية سنة 2006، وليس قطبية عددية مصنوعة وفق جدول الضرب والقسمة ودون مضمون سياسي، ولا وحدة في الرؤى ولا المرجعيات، وهو ما يجعلنا نتطلع مستقبلا إلى بناء تكتلات سياسية منسجمة، تدخل حلبة التباري الانتخابي، ولا تنتظر نتائج الاقتراع لبناء تجمع عددي، غايته المواقع قبل المواقف.

إنها، السيد الرئيس، الوصفة الحقيقية للتناوب الديمقراطي المنشود.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد اطلعنا بإمعان على وثيقة "البرنامج الحكومي"، الذي سقطت منها كلمة "مشروع"، ربما سهوا أو لأنها محسومة مسبقا بمنطق الأغلبية العددية.

ومن باب الواقعية والموضوعية التي تميز مواقفنا، لا يمكننا إلا أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع بعض توجهاته والتزاماته والتي نتقاسمها في برامجنا، ولكن سجلنا عليها كذلك عدة مؤاخذات نبرز بعضها في ظل هذا الزمن الضيق وغير المنصف في مثل هذه المحطات الحاسمة:

أولا، كنا ننتظر من هذه الوثيقة ترجمة فعلية للبرامج الانتخابية الطموحة التي تم الإعلان عنها بحماس في فترة الزمن الانتخابي، لكن لم نجد غير بعض الفقرات المحدودة جدا من برنامج الحزب الذي يقود الحكومة، مع حضور جد محتشم لبرامج بعض الأحزاب الممثلة في الحكومة ببعض الحقائب الوزارية، فاكتفى التصريح باستعادة مجموعة من الأوراش والمشاريع المعتمد في الولاية السابقة دون تلك الشجاعة السياسية للإشارة إلى ذلك، رغم إسهام حزبكم الموقر وحزبنا وحلفاء الأمس في إنتاجها وإقرارها، كما ركز التصريح على نقل فقرات من التقرير النموذج التنموي دون إبداع في آليات التنزيل المطلوبة.

ثانيا، سجلنا بإيجاب انخراط "البرنامج الحكومي" في تفعيل الإستراتيجية الدبلوماسية الخلاقة والناجعة، التي رسم صاحب الجلالة نصره الله معالمها ووضع أسسها لتحصين وحدتنا الترابية، إلا أننا سجلنا سكوت تصريحكم عن واقع الأزمة القائمة مع الإتحاد الأوربي، التي أشعل فتيلها خصوم وحدتنا الترابية والتيارات المؤيدة لمناوراتها اليائسة داخل دواليب وهياكل الإتحاد الأوربي، خاصة فيما يتعلق بملف الاتفاقية المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري، وهي مناورات إذ نستنكرها بشدة، فإننا ندعو الحكومة والبرلمان إلى التدخل العاجل لإعادة بناء الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، على أسس متينة تراعي المصالح المشروعة والعادلة للمملكة المغربية، التي ستظل شريكا قويا واستراتيجيا في العالم الجديد.

ثالثا، بخصوص السياسة الاجتماعية للحكومة، نؤكد، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن الدولة الاجتماعية الحقيقية تقوم على مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية الحقة، ومدخلها إصلاح جوهري لمنظومة الأجور، وإصلاح ضريبي عادل وشامل، ومقاربة التمييز الإيجابي المجالي في توجيه الاستثمارات العمومية وإصلاح جذري لمنظومة التقاعد وتقديم مخطط شمولي لتنمية المناطق القروية والجبلية وإنصاف ساكنته، وكلها مع الأسف ملفات ظلت غائبة عن النوايا المعلنة للحكومة.

رابعا، إذ نصفق لالتزامكم بالزيادة في أجور الأساتذة الجدد بمعدل الثلث (إضافة 2500 درهم)، فإننا نسائلكم عن وضعية باقي الأساتذة ومعهم باقي مكونات الأسرة التربوية، وماذا عن باقي الموظفين العموميين والمستخدمين والأجراء؟ ولماذا سكت التصريح الحكومي عن وعد الأحزاب الممثلة في الحكومة في حملاتها الانتخابية عن الوضعية النظامية للأساتذة أطر الأكاديميات أو ما بات يعرف بـ"الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد"؟ فهل ستسقطون التعاقد وتحققون الإدماج؟ متى؟ وكيف؟

خامسا، في الوقت الذي كنا ننتظر، السيد رئيس الحكومة المحترم، مأسسة الدعم الاجتماعي وتجميع برامج وصناديق الدعم المشتتة على عدة قطاعات ووزارات، أبيتم إلا خلق المزيد، دون تحديد مصادر التمويل ولا آليات التنفيذ.

سادسا، بخصوص الأمازيغية، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، وأنتم تختارون التدبير المالي لهذا المكون الأصيل عن مآل المخططات القطاعية المؤجلة - ضدا على القانون – منذ سنة ونصف، وما معنى الحديث عن هيئة استشارية وطنية وجهوية تتولى تدبير الصندوق رغم وجود "المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية" بصفته مؤسسة دستورية؟

كما نسائلكم كذلك عن السر في تغييب أي تصور ولا تدابير لإنعاش الثقافة والتراث الحساني؟

سابعا، تصريحكم، السيد رئيس الحكومة، أطلق عدة مبادرات لإنعاش المقاولات وإنقاذها وإحداث عشرات الآلاف من فرص الشغل ودعم مباشر لعدة فئات اجتماعية، وهي فعلا تستحق، ولكن ماذا عن التمويل في ظل نسبة نمو لا تتعدى 4% في الوقت الذي ستحقق في

بلادنا هذه السنة نسبة 5.5%، كما أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال افتتاحه للبرلمان؟

كما سكت تصريحكم عن سؤال التضخم ونسبة العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، فهل ستختارون المديونية سبيلا أو تختارون تضريب جيوب المواطنين أو التضحية بالتوازنات الماكرو اقتصادية؟

وفي هذا الإطار، نقترح مراجعة النظام البنكي والقوانين المؤطرة له لفسح المجال أمام إسهامات التمويلات الأجنبية، خاصة الأمريكية والبريطانية في المشاريع الكبرى بنسب جد منخفضة.

تصريحكم كذلك سكت عن محنة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والمواد الطاقية.

وختاما، وإذ نتمنى لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، التوفيق في مساركم النبيل، فإننا في الفريق الحركي نؤكد لكم مجددا، أننا سنكون إلى جانبكم في كل ما هو إيجابي، وسنعارض ما دون ذلك، ونضرب لكم موعدا مع مشروع القانون المالي، الذي سيشكل أول اختبار لحسن نوايا هذا البرنامج.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ودمتم ودمنا أوفياء للوطن ولمقدساته وثوابته، متشبثين بشعارنا الخالد "الله الوطن الملك".

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا.

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي في حدود 7 دقائق و30 ثانية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

<u>المستشار السيد يوسف أيذي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بصفتي رئيسا للفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين وبصفتي أيضا ممثلا وبرلمانيا عن الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

وأؤكد في البداية على موقفنا القاضي بالاصطفاف في المعارضة الوطنية، التي خبرها حزبنا لعقود من الزمن، وهي معارضة مسؤولة، واعية برهانات المرحلة، يقظة ومتيقظة في الدفاع عن مصالح وتطلعات الشعب المغربي.

وهو موقف اخترناه بكل وطنية ووضوح في الرؤية، بعد بروز توجه هيمني، يسعى إلى إفراغ الديمقراطية التمثيلية وصنوتها التشاركية من عمقهما، والاستقواء بأغلبية عددية دون امتداد سياسي أو مجتمعي حقيقي، وأيضا - وهذا هو الأخطر - إلى التطبيع مع المواقف الملتبسة والتحالفات الهجينة التي تجعل مصلحة الفئة أو الحزب أقصى طموحاتها.

السيد الرئيس المحترم،

لقد استمعنا بإمعان لتصريحكم الحكومي وسجلنا غياب خطوط الربط بين المنطلقات والنتائج المتوخاة، ولنا في ذلك ملاحظات كثيرة لا يسع الوقت المخصص لفريقنا أن نتحدث عنها بتفصيل، وسأكتفي ببعض الإشارات الدالة فقط.

لقد أكدتم، السيد الرئيس، في تصريحكم أن المغاربة صوتوا على البرامج الواقعية، وهو ما نتمناه، لكننا لا نجد في تصريحكم ما يعكس تلك البرامج التي وصفتموها بالواقعية والطموحة، فثقة المغاربة في السياسة لا تسترجع فقط بالوعود الانتخابية، لكن أساسا بالوفاء بتلك الوعود.

قلتم، السيد الرئيس، إن برنامجكم "يقدم إجابات واقعية وطموحة للخروج من الأزمة"، فعن أي أزمة تتحدثون، وحزبكم شارك في كل الحكومات المتعاقبة منذ تأسيسه؟

إن ما قدمتموه كبرنامج لدعم ركائز الدولة الاجتماعية يظل دون مستوى الطموح المعبر عنه من طرف جلالة الملك للتصدي لمختلف أنواع الإقصاء الاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمناطق الأشد خصاصا، ولم يعط أجوبة شافية وواقعية للحد من مظاهر العجز على مستوى التفاوتات المجالية والفوارق الاجتماعية، سواء بمقياس الدخل أو بالنظر إلى مؤشرات الولوج إلى الخدمات العمومية.

كنا ننتظر منكم إجراءات عملية للتقليص من الفوارق المتعددة الأبعاد، سواء الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات، أو بين القرية والمدينة، أو الفوارق بين الجنسين، وغيرها من أشكال العجز عن كسب رهان العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي.

كنا ننتظر برنامجا محكما لإرساء منظومة للحماية الاجتماعية أكثر إنصافا وفعالية، قادرة على الصمود اقتصاديا واجتماعيا في وجه التقلبات البيئية والمخاطر الاجتماعية، لكن أملنا خاب مرة أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

إن المغرب الذي انخرط بشكل طوعي في العديد من الاتفاقيات الدولية مُطالب اليوم باستثمار الفرصة الزمنية وكل العوامل المحفزة لإدماج جميع الفئات الاجتماعية في عملية خلق الثروة واقتسام ثمارها وتحقيق الحماية الاجتماعية للجميع، والحد من مختلف أشكال

الهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين، غير أنكم، السيد الرئيس، أغفلتم الحديث عن الحوار الاجتماعي، سواء من حيث مأسسته أو أجنداته.

ولكم أن تعلموا أن كل الدول المتقدمة تنظر إلى الحوار الاجتماعي ليس كوسيلة لدعم الحقوق الأساسية في العمل فحسب، بل أيضا لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأتمنى أن تتداركوا هذه الهفوة.

السيد الرئيس المحترم،

تحدثتم عن "استرجاع ثقة المواطن في العمل السياسي وتحصين مكتسبات دولة الحق والقانون"، وإننا نقول لكم بملء أفواهنا بأن استرجاع الثقة تقتضي، أولا، العمل بكل الوسائل الممكنة من أجل تجفيف بؤر الفساد وتطهير الاقتصاد من شوائب الريع والاحتكار والامتيازات ووضع حد لاختلاس المال العام والاستيلاء على الثروات الوطنية ونهبها، ومن جهة ثانية دعم تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والرفع من الإنتاجية.

حديثكم السيد الرئيس عن تحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل لا يجب أن يكون مبررا لشيوع العمل غير اللائق وخلق مزيد من الهشاشة في سوق الشغل.

وفي هذا الإطار، لم نسمع منكم إجراءات لتصحيح الوضعية الاجتماعية لمئات الآلاف من العمال والأجراء والمستخدمين (حوالي مليون ونصف من الأجراء غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

لم نسمع منكم إجراءات لإعمال قواعد المراقبة والزجر لإلزام المشغلين بالتقيد بأحكام القانون والعمل على استرداد ديون الضمان الاجتماعي التي تقع على كاهل المقاولة وإلزامها بتطابق تصريحاتها مع الواقع.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن السياق الوطني العام كان يتيح فرصا ثمينة من شأنها إذكاء دينامية قوية ونقلة نوعية نحو أفق جديد لدولة الحقوق والحريات، مؤطرة بإرادة جلالة الملك وبرؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة، وتتقوى باستثمار ناجع للرصيد التراكمي المنجز، والذي ساهم فيه حزبنا بكل وطنية، ومشفوعة برزنامة من البرامج والاستحقاقات لتنزيل مضامينها على أسس صلبة، بوضوح تام في الرؤية وكثير من الجرأة في الاختيارات.

وكانت الفرصة مواتية لتحقيق التقدم المنشود وتحدي كل الكوابح التي تحول دون تحقيق الأهداف وإرساء أسس تعاقد جديد.

غير أن تقلبا وقع على هذه المنهجية، وتحولا طارئا وقع في هذا المسار، نتمنى ألا تضيع المزيد من الفرص عبر فرض الهيمنة على القرار العمومي، وإرساء ثقافة التهميش والإقصاء البغيضة.

شكرا على انتباهكم.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود 7 دقائق و30 ثانية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين لمناقشة البرنامج الحكومي، الذي قدمه السيد رئيس الحكومة، طبقا لمقتضيات الفصل 88 من الدستور.

وهي فرصة لنجدد تقديم خالص تهانينا للسيد رئيس الحكومة ومن خلاله لكافة أعضائها على الثقة المولوية التي حظوا بها.

إن مناقشة البرنامج الحكومي فرصة للتعبير عن الاعتزاز بالإجماع المتجدد للأمة المغربية حول ثوابتها الجامعة والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، الوحدة الوطنية المتعددة الروافد، الملكية الدستورية، الاختيار الديمقراطي، المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال الحريات والحقوق الأساسية، كما هو منصوص عليها في الدستور.

كما أنها فرصة لتوجيه تحية إكبار وإجلال إلى القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والإدارة الترابية، نظير العمل الوطني الكبير الذي تبذله هذه المؤسسات الوطنية في حماية البلاد والذود عنها ومواجهة كافة الأخطار الإرهابية التي تهددها.

السيد الرئيس،

إن قضيتنا الوطنية الأولى تمر من مرحلة دقيقة بفعل التحرشات المتزايدة لخصوم الوحدة الترابية، والتي تزايدت سيما بعد الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء، وإننا في الفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نؤكد تجندنا الدائم خلف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله للدفاع والذود عن عدالة القضية الوطنية، نؤكد بأن المشاركة المكثفة لساكنة أقاليمنا الجنوبية في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة تؤكد ما سبق وعبر عنه جلالة الملك في خطبه السامية والمتعلق بكون الممثلين الحقيقيين للساكنة هم المنتخبون والمنتخبات ولا أحد

سواهم.

إن نجاح بلادنا في تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة في ظرفية عالمية ووبائية، إذ يؤكد صلابة مؤسسات الدولة المغربية، فإنه يؤكد كذلك أن بلادنا، وخلافا ببعض الأصوات النشاز ماضية دون ما تردد في الاختيار الديمقراطي الذي يرعاه جلالة الملك حفظه الله.

السيد الرئيس،

إن تشكيل هذا الفريق إجراء بعض النتائج التاريخية التي حققتها مركزيتنا النقابية في الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها بلادنا مؤخرا، والتي تعكس المكانة الرائدة التي أصبح يحتلها الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في المشهد النقابي الوطني، بفضل العمل الدؤوب بقيادة وأطر وقواعد نقابتنا العتيدة، وهي مكانة بوأتنا إياها الطبقة الشغيلة.

ونجدد من هذا المنبر وفي هذه اللحظة الدستورية التاريخية عهدنا معها ولها بأننا سنظل من داخل هذا المجلس الموقر، ومن خارجه كذلك، صوتها الأمين في التعبير عن مطالبها العادلة والمشروعة في الكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية، خصوصا أنها اكتوت خلال العشرية الأخيرة بنار القرارات والسياسات اللاشعبية التي استهدفت العمال والعاملات والموظفين والموظفات وعموم الكادحين والكادحات في بلادنا.

إن آمالنا كبيرة في هذه الحكومة كي تحقق القطائع الموجودة وأن تلبي التطلعات المشروعة للكادحين والكادحات في هذا الوطن، وذلك عبر إعادة توزيع الثروة والحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، والتي ما فتئت تتفاقم منذ 2011 للأسف.

وإننا على قناعة راسخة أن مكونات هذه الحكومة وتركيبتها والدعم السياسي والاجتماعي والشعبي الذي حظيت به منذ التعيين الملكي لها، فرصة تاريخية يجب أن لا تضيع، فرصة يجب أن لا تنضاف إلى الفرص الضائعة التي عرفتها بلادنا.

كيف يمكن لمركزية نقابية عتيدة مثل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ألا تدعم هذا البرنامج الحكومي والالتزامات الطموحة الواردة فيه، ومعظمها ذات طبيعة اجتماعية صرفة؟

سوف ندعمكم ونساندكم ولكننا في الآن ذاته، لن نبخل عنكم بالنصح والاقتراح وتقديم البدائل والنقد الذاتي متى كان ذلك ضروريا.

إنه دعم مشروط بالوفاء بالعهود، دعم مشروط بخدمة الشغيلة المغربية، التي ظلت تعاني لعشر سنوات عجاف.

إن حجم الثقة التي منحها المغاربة والمغربيات لهذه الحكومة عبر الأحزاب المشكلة لها والبرامج الانتخابية الطموحة التي قدمتها تلك الأحزاب للناخبين والآمال المعلقة عليها، وقبل كل ذلك العشرية الضائعة من زمن الإصلاح، والتي جاءت هذه الحكومة بعدها، كلها عوامل تفرض على الحكومة بجميع مكوناتها الحرص على عدم تبديد الثقة واستثمار هذا الدعم الشعبي، الذي منح للأحزاب الثلاث من أجل تحقيق القطائع الضرورية، التي دعا إليها..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الوقت انتهى، شكرا.

الوقت انتهى لأنه السبورة تشير فقط إلى 7 دقائق، أما الفريق الاشتراكي وفريق الاتحاد العام للشغالين عندهم 7 دقائق و30 ثانية بالضبط.

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 6 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي، الذي تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم بتقديم خُطُوطِه العريضة أمام أنظار البرلمان.

وهي فرصة لنجدد تهاني فريقنا للسيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، وأعضائها على الثقة المولوية التي تفضل جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بِوَضْعِها في شَخصِه وفي فَرِيقِه الحُكومي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لابد أن نستحضر، حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمواجهة الأزمة الوبائية التي لاَ زِلنا نعيشها، والتدابير التي اتَخَذَتْها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجَائِحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن تَنزِيل النمُوذج التنموي الجديد في بُعدِه الاقتصادي والاجتماعي يتطلب في نَظَرِنا نَهْجَ سياسة مُندَمِجَة تَرُومُ، من جهة، تَحسين مُناخ الاستثمار والأعمال والمحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية، ومن جهة أخرى، نَهْجَ سياسَةٍ اجتِماعيةٍ دَاعِمَة للتَنمية البَشَرية مع تَوسيع التغطية الاجتماعية والتَركيز على تَوسيع الطبَقة المُتوسِطة ومُحارَبة التَفاوُت المجَالي بين العالمين الحَضَري والقَرَوي.

ومن هذا المُنطلق، فقد عَمِلنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على صِياغة الكتاب الأبيض، والذي يُمَثل نهجًا إيجابيًا وتَشارُكيًا وقوة اقتراح في سبيل تنزيل وتنفيذ النموذج التنموي الجديد وَوَضع رِيادَة الأعمال في قلب هذه الديناميكية وتعميم الحماية الاجتماعية وإدماج القِطاع غير المُهيكل ومشاركة الشباب والنساء وتقوية دَور الثَقافة. وبالتالي فإن هذا المُحْتَوى سيكون بِمَثابة أساس الأولويات التي سيتم الدفاع عنها في المستقبل، ولاسِيما في إِطار "المنصة المشتركة بين الحكومة والاتحاد العام".

السيد رئيس الحكومة،

نُنَوِهُ بِعَزمِكُم إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة، وهو ما يَتَطَلبُ العمل على تطوير منظومة التكوين المهني من خلال مُلاءمة التكوين مع مُتطلبات سوق الشغل والاهتمام بجودة التكوين والانفتاح على اللغات والمهارات والتكنولوجيات الحديثة.

لذا يجب أن يُدرِكَ الجَمِيع ويقتنع بأن المقاولة هي الفَاعِل الرَئيسي فِي خَلقْ فُرَصْ الشُغْل، وهُو ما يَتَطلبُ تَوفير مُناخ أعمال مُلائِم يُمَكنُ مِن:

- أولا: مُواجَهة المنافسة القوية في ظل اتفاقيات التبادل الحر؛

- تَشجيع علامة "صُنِع في المغرب" مع دعم المقاولات المغربية من خلال تعزيز الأفضلية الوطنية وولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الطلبيات العمومية؛

- مُرونة العلاقة التعاقدية في مجال التشغيل، حَيثُ أن العديد من مُقتَضَيات مُدونة الشغل أَصبَحت مُتَجَاوزة؛

- تسهيل الوُلوج إلى التمويل وإلى الوِعَاء العقاري المُخَصص للاستثمار؛

- تبسيط المساطر الإدارية، من أجل تَمْكين القِطاع الخاص من القيام بدوره الرئيسي ألا وهو الاستثمار وخلق فرص الشغل؛

- التسريع بإخراج القانون المتعلق بآجال الأداء؛

- العمل على تنزيل مَضامين القانون الإطار الضريبي والعمل على توسيع الوعاء الضريبي وتشجيع جُهود البحث والابتكار.

وفيما يخص القِطاع الصناعي، فإننا إِذْ نُثَمنُ العمل المُتَميز الذي تم تَحقِيقُه في مجال صناعة السيارات ومجال صناعة الطيران، فإننا نطالب الحكومة بالمزيد من الاهتمام بباقي القطاعات الصناعية الأخرى والقطاع السياحي، وكذا الاقتصاد الرقمي.

نَأمَلُ مِنكُم، السيد رئيس الحكومة، المحترم استِمرار اهتِمامِكم بالقطاع الفلاحي والعمل على بَلْورَة مُقاربة حكومية شاملة لمعالجة أزمة النُدْرَة المائية من خلال تَعْزيز حَكامة تَدبير قِطاع الماء.

وبالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تُمثل 95% من النسيج المقاولاتي المغربي، فإننا نُشِيدُ بإحداث وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الأخير لا يَسَعُنِي إلا أن أُعبِر لكم، باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عَن دَعْمِنا الكامِل لَكُم وَثِقتُنا بِكُم وبحكومتكم، مع خالص مُتَمَنياتِنا لكم بالتوفيق في مَهامِكُم، من أجل مُوَاصَلة المسار التَنمَوي الذي تَشْهَدُهُ بِلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود 6 دقائق.

تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يفوتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نعبر لكم عن تهانينا وعبركم طبعا كافة أعضاء الحكومة على الثقة التي حظيتم بها من طرف صاحب الجلالة نصره الله بتعيينكم على رأس الحكومة.

لا شك أن تنصيب هذه الحكومة يأتي - وباعترافكم - بعد عقد من تدبير حكومي فشل في معالجة الاختلالات البنيوية العميقة التي تعرفها بلادنا، خاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والتي زادت من حدتها الأزمة المركبة الناجمة عن الجائحة، وفي ظل إجماع على أننا أمام مرحلة دقيقة معقدة وحافلة بالتحديات، والتي تستدعي ذروة الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن وقضايا المواطنين وقمة نكران الذات وضرورة إعمال العقل والحكمة والقدرة على الاقتراح والعمل.

لقد أصغينا باهتمام للتصريح الحكومي والتعهدات التي وردت فيه، وسجلنا بارتياح مؤشرات تحول إيجابي عبر العديد من المفاهيم ذات البعد الاجتماعي والحقوقي، التي ما فتئ الاتحاد المغربي للشغل يناضل من أجل بلورتها، من قبيل الدولة الاجتماعية، الحماية الاجتماعية الشاملة، الإصلاح الشامل لمنظومة التربوية، تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فقد لامستم قضية الطبقة الوسطى وتوسيع قاعدتها بالنظر

لدورها المحوري في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، ما يستدعي الحفاظ على قدرتها الشرائية بمراجعة الأجور والتعويضات وتخفيض الضريبة على دخول الأجراء في إطار إستراتيجية متكاملة وهادفة، تجعل الإصلاح الضريبي وإعادة التوزيع العادل وتجفيف منابع الريع من أهم أعمدتها.

كما سجلنا تعهدكم بخلق مليون منصب شغل للتقليص من البطالة والفقر وتمكين عدد كبير من المواطنين من الحصول على حقهم الدستوري في الشغل والعيش الكريم.

أملنا أن تحدث هذه المناصب وفق المعايير الدولية للعمل اللائق للحد من الهشاشة والسمسرة في اليد العاملة وأن يتم إرجاع من فقدوا عملهم إلى شغلهم.

وإذ نشيد بالتزامكم لانتشال مليون أسرة من الفقر ودعم الفلاحين الصغار، سيكون من شأن وضع حد للتمييز الذي يطال الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG[3])، تعزيز لهذا المنحى.

كما أن رفع مستوى المؤشر العالمي لبلادنا في مجال التعليم المشروط بالارتقاء بالأوضاع المادية والمعنوية للأسرة التعليمية يعتبر من أهم التحديات، نظرا لأهميته في تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص وجعل المدرسة العمومية رافعة لنقل المعرفة والارتقاء الاجتماعي، ولا شك أن أجرأة هذا الالتزام من شأنها تسهيل اندماج المرأة في الاقتصاد الوطني ما يقتضي، السيد رئيس الحكومة، مقاربة أفقية لإدماج النوع الاجتماعي في كل السياسات العمومية.

لقد أعطى البرنامج الحكومي نظرة تكاملية بين القطاعين العام والخاص في النهوض الاقتصادي، وهو ما يقتضي من جهة فرض احترام القانون وتأهيل القطاع الخاص لتحترم فيه حقوق العمال والحريات النقابية وقانون الشغل وكل التشريعات الاجتماعية، ومن جهة أخرى صيانة المرفق العمومي في كافة القطاعات الاقتصادية الحيوية وضمان جودة خدماتها.

وبالنظر لحجم التحديات المطروحة على بلادنا، إن على المستوى الجيو استراتيجي أو على المستوى الاجتماعي أو في مجال الإقلاع الاقتصادي، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نقدر حجم وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة، فتنزيل النموذج التنموي والمشروع الاجتماعي الكبير "الحماية الاجتماعية الشاملة" وإنجاز مهام العدالة الاجتماعية وبناء لبنات دولة الرعاية الاجتماعية، كلها أوراش تستلزم شراكة حقيقية بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين التي أصبحت أكثر من قبل أكثر إلحاحية من ذي قبل. ومن ثمة ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية باعتبارها مبدأ يؤسس للديمقراطية الاجتماعية ويفتح آفاق الأمل وتقويض شعور الإحباط وتجفيف منابع الاحتقان الاجتماعي لتثبيت قواعد الأمن والتماسك الاجتماعيين. كل ذلك في إطار حوار اجتماعي بمفهومه الواسع، خاصة حول الملفات الكبرى لعالم الشغل، حوار منتظم ممأسس وطنيا وقطاعيا، جاد ومسؤول ويفضي إلى تعاقدات ملزمة للأطراف.

[3] Salaire Minimum Agricole Garanti

السيد رئيس الحكومة،

إن الاستجابة لتطلعات المغاربة إلى المواطنة الكاملة في ظل مجتمع الحداثة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية يقتضي الرهان على الاستثمار في العنصر البشري والرقي بأوضاع الطبقة العاملة، والاتحاد المغربي للشغل باعتباره طليعة الحركة العمالية والنقابية المغربية سيحرص على التفاعل الإيجابي مع كل المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الأجراء وكافة الفئات الشعبية.

وضمانا لخلق شروط الإقلاع الاقتصادي وتعزيز البناء الديمقراطي لمواجهة هذه التحديات، يؤكد الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة تقوية الجبهة الداخلية بدءا بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف ومعتقلي الرأي والصحافيين وإلغاء كل الفصول القانونية المقيدة للحريات، وخاصة الحريات النقابية، وعلى رأسها الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي.

وفي الختام، تجدد الطبقة العاملة بقيادة الاتحاد المغربي للشغل تشبثها بوحدتها الترابية والدفاع عنها والترافع بشأنها في كل المحافل النقابية الدولية.

ونتمنى لكم ولحكومتكم، السيد رئيس الحكومة، كامل التوفيق والنجاح.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيدة الرئيسة.

أعطي الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 4 دقائق.

تفضل السيد الرئيس ومنسق المجموعة.

<u>المستشار السيد محمود عرشان:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

أحييكم وأجدد تهاني للجميع.

السيد رئيس الحكومة،

تابعنا التصريح الحكومي اللي عرضتوه على البرلمان، وما نكذبش

عليك جاني بحال إلى سهيتي على واحد النقطة، وهاذ النقطة بالنسبة ليا مهمة وكانت جلبات لك بزاف ديال العطف عند المواطنين، وهاذ النقطة تتجلى في واحد الشعار كان خاص بك وهو "أغراس أغراس"، وهاذ "أغراس أغراس" غادي يرافقك طول المدة الحكومية والولاية الحكومية ديالك وكنلتمس منك أنك تهلى في هاذ الشعار وتلتزم بالمعاني ديالو العميقة.

دويتي لنا، السيد رئيس الحكومة، عن برنامج الأمل، بغيناه كذلك يكون برنامج العمل.

دويتي لنا كذلك، السيد الرئيس، على حكومة الكفاءات، بغيناها تكون كذلك حكومة المبادرات، وأدوات العمل متوفرة لديكم، السيد رئيس الحكومة، عندكم أغلبية ساحقة اليوم في البرلمان، عندكم الجهات كلها تقريبا، عندكم المدن الكبرى ديال المملكة، عندكم مجالس الأقاليم والعمالات، عندكم مرجع أساسي يتجلى في النموذج التنموي الجديد، وعندكم الخطاب الملكي اللي وجهو جلالته للبرلمان الأسبوع المنصرم واللي سطر الطريق اللي خصكم تسلكوها، واللي وضع لكم الأولويات اللي خصكم تبداو بها، فكيبقى فقط لكم كيفية التنفيذ وجودة التنفيذ.

احنا في فريقنا ومن موقعنا تنقولولكم، السيد الرئيس، احنا غادي نتعاونو معكم لأن ما تهمنا لا مقاعد ولا مناصب، كيهمنا أولا وقبل كل شيء مصير المغرب وإشعاعه، ولذلك إلى جاتكم شي صعوبات خصكم تقلبو عليها غير في الصفوف ديالكم مع الأصدقاء ديالكم، أما احنا راه احنا معكم في السراء والضراء، لأن مصلحة المغرب هي الأولى.

فكنعرفوكم، السيد رئيس الحكومة، أنكم ولد خيمة كبيرة كما تيقولو المغاربة، ولد أسرة مقاومة، لكم غيرة على وطنكم، ولذلك نتمناو أن الباخرة ديالكم تسلك الطريق ديالها بسلام حتى تصل إلى شاطئ النجاة في أمن وأمان.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق.

تفضل السيد منسق المجموعة المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة التصريح الحكومي وعرض موقف مركزيتنا النقابية بخصوص مضامينه.

السيد الرئيس،

بداية لابد من الوقوف على ظاهرة استعمال المال التي أصبحت عنصرا بنيويا في الانتخابات، والتي لم تسلم منها الانتخابات المهنية الأخيرة، والتي شابتها مجموعة من التجاوزات والخروقات في مختلف مراحلها، مما يفرض بإلحاح إطلاق ورش مراجعة القوانين المنظمة للانتخابات المهنية كما تم الالتزام بذلك.

السيد رئيس الحكومة،

بدل الانتشاء بنتائج الانتخابات وتكوين أغلبية مطلقة وإضعاف مقومات المعارضة، فإن الهدف الرئيسي المفترض لأي حكومة وأغلبية وصناع القرار ومدبري الشأن العام، هو معالجة مظاهر الفساد والبطالة ومواجهة الفقر والهشاشة وتعزيز الحقوق والحريات والقطع مع التجارب السابقة والقيام بإصلاحات جريئة وكبرى، من أجل إرجاع الثقة بين الدولة والمجتمع.

إن أول إشارة تلقاها المواطنات والمواطنين إضافة إلى الارتباك الذي عرفه الدخول المدرسي، هي استغلال مرحلة الانتخابات وإعداد البرنامج الحكومي لإقرار الزيادة في العديد من المواد الأساسية، إضافة إلى معاناتهم من تداعيات الجائحة.

إن الجواب على طبيعة المرحلة المشحونة بالعديد من التحديات والمخاطر والتهديدات، يقتضي:

1- بناء الدولة الاجتماعية، ومن ركائزها الأساسية التي سبق لمنظمتنا أن تقدمت بها إبان مناقشة مشروع النموذج التنموي الجديد، هي مرتكز البناء الديمقراطي، المرتكز الاقتصادي والمرتكز الاجتماعي؛

2- التوافق على إرساء دعائم بناء عقد اجتماعي جديد، يضمن للجميع قواعد الإنصاف والمساواة وأن ميلاده مرهون بمؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، في إطار ديمقراطية حقيقية، تجسد التحرر والمساواة والحداثة؛

3- خلق انفراج سياسي من خلال إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي واحترام الحقوق والحريات العامة والحريات النقابية وإرجاع المطرودين لأسباب نقابية.

إننا نسجل بأسف تغييب مأسسة الحوار الاجتماعي عبر سن قانون إطار وتغييب مطالب الطبقة العاملة وعدم الالتزام بتنفيذ التعاقدات الاجتماعية المبرمة مع الحكومات السابقة، ومحاولة فرض منطق التشاور بدل الحوار الاجتماعي والتفاوض الثلاثي الأطراف، مما حذا

بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى رفض التوقيع على آخر اتفاق 25 أبريل 2019، بدل الحوار الاجتماعي المفضي إلى تعاقدات اجتماعية، وهي مناسبة نجدد من خلالها تأكيدنا على أن كل القوانين الاجتماعية يجب أن تكون محط تفاوض مع الحركة النقابية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يتضح من البرنامج الحكومي الحضور القوي لمطالب وانتظارات ومصالح أرباب العمل أمام تغييب انتظارات ومطالب الطبقة العاملة، علما أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كنا دوما مع دعم المقاولة المواطنة والمسؤولة اجتماعيا والخالقة لفرص الشغل والتي تحترم القوانين الاجتماعية وتؤدي التزاماتها الضريبية..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.. انتهى الوقت السيد المستشار.. السيد المستشار انتهى الوقت

ما زدنا حتى شي واحد، السيد المستشار المحترم أرجوك، لم يتم إضافة ولو جزء ثانية لأي مجموعة أو فريق، شكرا على التفهم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في حدود 4 دقائق.

تفضل السيد منسق المجموعة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة المستشارين المحترمين والسيدات المستشارات،

في البداية اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنئكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها كما أهنئكم على الثقة المولوية التي حظيتم بها كما أهنئكم على هذا البرنامج الذي أعتبره ونعتبره في مجموعتنا برنامجا واعدا ومتميزا.

برنامجا كان وبموضوعية حاضرا من خلال مجموعة من الأوراش غير المسبوقة، وأخص بالذكر هنا صندوق مواكبة ترسيم الأمازيغية الذي نعتبره ونعتزونفتخر به جميعا.

برنامج يشكل تنزيلا للأوراش الكبرى التي عبر عنها وأطلقها جلالة الملك نصره الله.

برنامج إن كنا نثمنه لكثير من تطلعات المواطنين لأنه استجاب لها، فإننا في نفس الوقت نسجل غياب جدولة زمنية واضحة وتفاصيل رقمية ضرورية وكذا التركيز على التحول الرقمي الشامل وقفزة نوعية فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، وهنا أسألكم، السيد الوزير، السيد رئيس الحكومة، عن كيفية الاستجابة لهذه المفارقة، نحن في مجتمع تنخر الأمية فيه جسده بشكل كبير وتحول دون الأمية، فكيف لنا أن نكون في مجتمع رقمي والأمية فيه تضرب أطنابها بشكل كبير؟

كذلك، السيد رئيس الحكومة، أريد أن أسائلكم حول التكلفة المالية للإجراءات التي تحدثتم عنها، هذه التكلفة اللي بغيت نسولكم، السيد الرئيس، أشنو هو المصدر ديالها؟ واش المصدر ديال التمويل ديالها هو الاستدانة الخارجية؟ وإلى كان هذا هو الأساس بغيت نسولكم، السيد الرئيس، على التأثير ديالها بطبيعة الحال على التوازنات الماكرو اقتصادية.

كذلك نحن مقبلون، وأنتم مقبلون السيد رئيس الحكومة، على برنامج قانون المالية الجديد، ما شفناش في البرنامج الحكومي أشنو هي التغييرات اللي يمكن تدخل على هذا البرنامج للاستجابة لهذه المشاريع الكبرى.

السيد رئيس الحكومة،

صرحتم بأنكم ستوظفون تقريبا مليون منصب شغل، 200.000 في السنة، شيء جميل، والأجمل منه أنكم التزمتم بأنه ستعملون على تصحيح وضعية النساء برفع النسبة بـ 20 حتى لـ 30% يعني بقراءة الأرقام الأكيد أن هاذ العملية غادي تقول بأنه 80% من هاذ المناصب ديال الشغل ستكون مخصصة للنساء، احنا ماشي ضد النساء ولكن تنقولو فين هو التوازن؟ فين هي المناصفة؟

كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، بغينا نسولوكم على صنف ونوعية ديال هاذ المناصب ديال الشغل، واش فقط يتعلق الأمر بأصحاب الأجور الدنيا؟ هل يتعلق الأمر كذلك بأصحاب الأجور المرتفعة والمتوسطة؟ وما مصير طبعا الأجراء المستخدمين في الشركات اللي تتشتغل في المناطق الحرة؟ واش ما تتفكروش، السيد رئيس الحكومة، كذلك في خلق واحد الجو من العيش الكريم لهذه الفئة من المستخدمين.

في البرنامج ديالكم كذلك، السيد رئيس الحكومة، تحدثتم عن بعض الشراكات مع الجماعات الترابية، وهذا شيء نثمنه بشكل كبير، ولكن بغيت نسولكم، السيد رئيس الحكومة، على مجموعة الملفات الحارقة اللي تتعرفها الجماعات الترابية، أولا الملفات ديال المطارح، اليوم مجموعة ديال المطارح وصلت للمرحلة ديال (saturation) في جميع المدن المغربية، أنا أعرف بأنه الجماعات يصعب أن تتحمل لوحدها تكلفة ديال هاذ المشاريع هذه بوحدها بدون تدخل الحكومة ومساعدتها، خصوصا مع الإشكالات البيئية ديال ذيك (Lixiviat).

كذلك، السيد رئيس الحكومة، بغيت نسولكم على التدبير ديال بعض الملفات كذلك الحارقة في المدن، وهي الحرف الملوثة، أليس من الأجدر خلق فضاءات لهذه الحرف حتى تتعايش الساكنة فيما بينها.

كذلك مشكل ديال الباعة الجائلين، هذا مشكل من مشاكل المجتمع..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

معذرة السيد المستشار..

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر مداخلة لممثلي الإتحاد الوطني للشغل في حدود 3 دقائق.

يتفضل السيد المستشار المحترم.. 3 دقائق.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي 2021-2026.

في البداية لابد من التعبير عن اعتزازنا بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحالية، ونؤكد على جاهزيتنا للقيام بأدوارنا الدستورية من رقابة وتشريع وتقييم السياسات العمومية.

وبطبيعة الحال، السيد رئيس الحكومة، لا بد نهنيكم على التكليف ديالكم وكنعتبرو أن هاذ التكليف مسؤولية أنكم تقومو بالواجب ديالكم بمعية وزراء معكم.

أكيد بطبيعة الحال النقطة ديال الوحدة الترابية هي خط أحمر، مجمعون جميعا بالانتصارات اللي حققها المغرب، هاذ الأمر خاصنا نستمرو فيه.

نقطة أخرى تتعلق بالقضية الفلسطينية واعتبار التطبيع جريمة، فأنتم مسؤولون إلى جانب بطبيعة الحال تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة في دعم فلسطين كاملة وإدانة الاعتداءات التي تتعرض لها غزة.

بطبيعة الحال أكيد فيما يخص انتخابات شتنبر عندنا معطيات، عندنا ملاحظات سبقونا بعض الإخوان لها، نقول على أن نحن في حاجة إلى مراجعة مجموعة ديال الأمور خاصة انتخابات اللي عندها علاقة بالمأجورين، سبقني الأخ ديال الكونفدرالية أنا أشاطره الرأي، كانت تجاوزات، كانت أمور خطيرة يجب تداركها.

الوقت ما دام الوقت تيزاحم غادي نعطيوكم مداخلة مكتوبة، السيد رئيس الحكومة، لكن لا بد من الإشارة إلى مجموعة من الأمور، نحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتبر تعزيز ورش الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد والعمل على تنفيذ توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وإخراج باقي النصوص القانونية المجمدة إما بالأمانة العامة للحكومة أو بمجلسي البرلمان، تعزيز حرية الإعلام ودمج جميع أشكال التعبير الحر، وفي هذا السياق ندعو إلى إطلاق سراح جميع الصحافيين المعتقلين وإطلاق سراح معتقلي الحراك وتفعيل قانون الصحافة ومتابعة الصحافيين بقانون الصحافة.

إطلاق مبادرة سياسة ترمي إلى طي بعض الملفات الحقوقية التي ما زالت عالقة من قبيل المعتقلين على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية.

محاربة التفاوتات والفوارق المجالية.

تحسين دخل الشغيلة ومتابعة تفعيل ما تبقى من مقتضيات اتفاقية 26 أبريل و25 أبريل.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، إذ ندعو إلى كل هذا، فإننا نؤكد، السيد رئيس الحكومة، أن حكومتكم توفرت لها كل شروط العمل في أريحية تامة بأغلبية مقلصة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار..

السيد المستشار، السيد المستشار شكرا جزيلا..

السيد المستشار، شكرا جزيلا..

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس، غنسلمكم المداخلة مكتوبة.

السيد الرئيس:

اعطيها مكتوبة السيد المستشار. راه عندنا وسننشرها إن شاء الله.

شكرا لك، واستسمح، استسمح من السيدات والسادة المتدخلين على التوقيت، لأن التوقيت يهم ندوة الرؤساء هي التي اتفقت على التوقيت، وأنا هنا لأطبق ما تم الاتفاق عليه.

شكرا على المداخلات.

أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم من أجل الإجابة على ما ورد من تساؤلات واستفسارات، فليتفضل مشكورا.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

سعيد باش نكون أمامكم اليوم بعد ما ألقيت أول أمس الكلمة ديال التصريح الحكومي اللي جبنا بواحد البرنامج.

أول حاجة ابغيت نذكرها ونبينها، بأن البرنامج الحكومي ماشي هو فقط التصريح ديالي اللي عملت، هو التصريح وهو البرنامج اللي فيه تقريبا واحد 80 ورقة اللي كانت ما بين يديكم، واللي هو متكامل واللي فيه الأرقام بالتدقيق ديال البرامج وديال المراحل المستقبلية، واحد العدد أنا متيقن من السيدات والسادة المستشارين أنهم اخذاوه بعين الاعتبار وعرفو أش كاين فيه، وكاين اللي يمكن فقط مشى غير (la déclaration) ديالي وهذا شيء جد مهم.

ثاني حاجة احنا مباشرة بعد الانتخابات، الوقت اللي تبين أنه 3 ديال الأحزاب تصدرت الانتخابات، وكانت هاذيك هي النية ديال المواطن أنه يعمل أغلبية تماك، تلاقينا من بعد ما كانت الجولة ديال الحوار والنقاش مع الأحزاب، وبان بأنه غادي نمشيو فهذاك التوجه.

أول حاجة اللي تعملت هي تكلمنا على البرنامج، هاذ البرنامج اللي كتشوفو ما عملوش واحد الفريق من غير فريق آخر، يعني كانت مجموعة ديال واحد العدد ديال الناس من كل حزب اللي تجمعت واحد 10 أيام ولا 15 يوم، شافت البرامج ديال الأحزاب اللي كانت انتخابية لأن اخذينا وعود أمام المواطنين واخذينا على العاتق ديالنا هذا الوعود، ومن بعد قلنا غادي نحاولو نشوفو أشنو هي الأماكن اللي يمكن نتقاربو فيها واللي يمكن نخرجو بواحد البرنامج.

والحمد لله توفقو الإخوان مشكورين، وهاذي مناسبة باش نشكرو اللجنة اللي اخذات، ولكن باش نشكر بالخصوص السي عبد اللطيف وهبي والسي نزار بركة لأنهم في الحقيقة يعني سهلو المأمورية واحد التسهيل كبير باش نوصلو لهاذ النتائج كلها اللي وصلنا لها في هاذ الظروف المعينة اللي هي صغيرة وقريبة.

كاين توافقات اللي جات أولا من هاذ البرنامج، من بعد حطينا (l'organigramme)، قلنا أشنو هو أحسن (organigramme) ما شي ولابد نديرو واحد (l'organigramme) اللي غادي نخدمو فيه كما خدمو جميع الحكومات السابقة، حتى الحكومة اللي كانت قبل منا راه كانت بدلت وحتى هي نوعت، لأن كل واحد كيفاش تيشوف الهندسة ديالو باش يقدر يشتغل.

وجاو أفكار اللي هي جد مهمة واللي تقاسمناها، تحط هاذ البرنامج هاذ (l'organigramme) ملي تحط (l'organigramme) اتفقنا بأنه لابد أن الأغلبية تكون الأحزاب اخذات واحد الالتزام أمام المواطنين، أنه خصها تجيب الكفاءات، (donc) الكفاءات حاولنا نشوفو هذا.. كاين اللي عندنا وكاين اللي ما عندناش، احنا يعني، الحمد لله، ما عندنا حتى شي عقدة أن نجيبو أولاد المغاربة اللي عندهم كفاءات باش يديرو (le service) ديالهم للمغاربة، ما عندنا حتى إشكالية ولا عقدة، هاذي بلادنا، المهم هو نجحو اسميتو..

جينا بهاذ البرنامج، هاذ البرنامج واقعي وكل حزب وإلا كان تيشوفو مع المواطن لأنه هاذو هما الأولويات ديال المواطن، فعلا يمكن تكون عنده كلفة، ولكن ما دام احنا موجودين هنا في هاذ الغرفة الثانية غادي نتكلم مع النقابات، وغادي نتكلم مع رجال الأعمال، مع (les entrepreneurs) وغادي نتكلم مع الإخوان اللي موجودين في (territoire) يعني هاذي هي الغرفة، واحنا محتاجين لكم كلكم باش نجحو هاذ البرنامج أغلبية ومعارضة، لأنه بلادنا خصها تزيد للأمام، لأنه احنا في واحد اليوم الموقف اللي كان فيه واحد (la pandémie) اللي فيه واحد (la difficulté)، اللي فيه واحد العدد ديال الإشكالات ديال هادي واحد السنتين 2020 ما طلع فيها والو ولأنه كانت كلها أزمة، الآن الحمد لله، الأمور تتحسن، تتحسن، ولكن باقي (la zone de risque) كاينة، باقي ما عارفينش هاذ (la pandémie) وقتاش غادي توقف، واش غتعاود ترجع أو لا غادي تزيد للأمام ولا غادي تنقص ولا هذا.

إذن احنا داخلين (l'incertitude)، فاحنا محتاجين اليوم ونتكلم مع المقاولين ورجال الأعمال (les entrepreneurs de manière générale) أنه هاذي لحظة جد مهمة في البلاد ديالنا يعني هذا.. لأنه هاذ التصويت خص كلشي يفهمه، هذا تصويت ديال 8 شتنبر بغاو البديل، المغاربة بغاو البديل، واللي صوتو راه عارفين على من صوتو وعارفين التشكيلة كيفاش غادي تجي.

أنا نقول لكم أنا متيقن بأن أي واحد لاح الصوت ديالو راه شاف كيفاش الأمور غادي تكون في المستقبل، ولكن هاذ المواطن ينتظر، المواطن تيقول لك أودي بغيت الشغل، إذن نحن في حاجة إلى رجال الأعمال والمقاولين باش ينوضو يخدمو وينوضو يتحزمو ويجيو الوقت (la pandémie) راها اللور، راه الآن كاين الإمكانيات ديال الاستثمار، واليوم اليوم ماشي غدا الناس خصها تحزم لأن الناس راه تنتظر منهم الكثير، ونقول لكم علاش تنتظر منهم الكثير؟ ماشي باش يربحو الفلوس ولا يزيدو للقدام، تنتظر منهم الكثير لأنهم خصهم يستثمرو باش يشغلو، باش تكون الشغيلة تكون موجودة، باش الناس تخدم، باش كذلك هاذوك (les impôts) اللي غادي يتخلصو في المستقبل، ونتمنى على الله أنه كلشي يدخل للصف، كلشي يخلص الضريبة ديالو، لأنه بلادنا دبا احنا في واحد الظروف اللي خصنا الإمكانيات وخصنا نجندو الإمكانيات باش نعملو العملية ديال (l'Etat sociale) اللي قلنا اللي بغينا نديرو، إن شاء الله.

بغينا الصحة وبغينا التعليم هاذي 2 حوايج مهمين بزاف، ولكن مكلفين وإلى ما كاينش إمكانيات وإلى كل واحد ما ناضش يخدم، اللي كان

تيدير هكذا أو لا هكذا راه خص يشد الطريق، (les entrepreneurs) أنا متيقن وأنا تنشوف وتنسمع وتنشوف (l'ambiance) اللي كاينة بأنه الحمد لله غادي يكون واحد التجاوب مع الحكومة، واحنا في بلد مستقر، بلد اللي أعطاه الأمن صاحب الجلالة، بلد اللي أعطاه واحد الرؤية اللي هي كبيرة (les gouvernements) ،(qui transcende) كلهم كيفما كانو، ولكن اليوم بالضبط البلاد بحاجة (les entrepreneurs) ديالها باش تنوض تخدم وباش تنوض تشتغل، لأنه إذا اشتغلتو وإذا استثمرتو غادي تعاونونا في الإشكالية ديال (l'emploi).

(les syndicats) احنا جايبين برامج لكم، احنا بغيناكم تكونو شركاء ديالنا، كاينين هنا وكاينين هنا واقيلة ياك؟ أنا فاهم بأنكم كل واحد في جهة، على أي (les syndicats) احنا في حاجة لهم، وغادي نتحاور معكم والحكومة غادي تتحاور معكم وغادي تجلس معكم وغادي يمكن نهضرو معكم الكلام ديال المعقول، وبكل صراحة ما نضيعوش لكم الوقت وما تضيعوش لنا الوقت، اللي نقدرو نديروها غادي نقول لكم غادي نديروها، واللي نقدرو ما نديروهاش غادي نقول لكم ما يمكنش لنا ماشي هذا وقتها تسناو الوقت ديالها.

فلهذا المشروع اللي جبنا هو مشروع ديال (social) إجتماعي ديال البلاد، والصحة راه هي اللي تهضرو عليها المواطنين اللي كتجيب لهم الحكرة، والتعليم الناس بغاو يعلمو أولادهم، بغاو تكافؤ الفرص، ولكن هاذ الشي غير الكلام دبا ملي غادي يهبطو الوزراء باش يشتغلو راه (chantier) كبير وكنطلب منكم باش تعاونونا، باش تمشيو مع هاذ (l'élan) الجديد إن شاء الله ما دام أنه كاين واحد الحمد الرعاية كبيرة ديال سيدنا لهذه (les secteurs) اللي هما (importants, névralgiques) أنكم حتى انتوما تعاونونا وتدفعونا، هذا بكل صراحة ماشي.. ذاك النهار كنشوف في (journal) باقي كاع ما بدينا واحد باغي يدير الإضراب وباغي.. هذا ماشي وقت الإضراب، هذا وقت العمل، وقت بعدا نتناقشو وقت نتحاورو بيناتنا، وقت نتكلمو.

أييه المتعاقدين احنا نجلسو، أنا ما عمري جلست على هذا (dossier) بكل صراحة، أنا كنت وزير الفلاحة ما عنديش، ولكن أنا والسيد وزير التعليم غادي نجلسو وغادي نشوفو وغادي نقولو ها اللي يمكن وها اللي ما يمكنش، ونسدو هذاك (dossier) لأن احنا بغينا نبنيو واحد أسميتو.. وغادي نجلسو معكم في نشاطات أخرى وهذا..

فلهذا راه (c'est un ensemble) نرجع لـ (le territoire)، (le territoire) اش غادي نقول لكم؟ كاين اللي كيقول لك لا الصباح اليوم في البرلمان ولا دبا بأنه الاكتساح واخذاو الأغلبية، راه النتائج، راه النتائج، علاه احنا زعما لو كان جبنا أقل غادي نقنعو بذاك الشي اللي جبنا أقل، وحتى هذاك الشي اللي جبنا راه هما واحد العدد ديال الإخوان هنا كل ما كان يمكن لنا باش ندخلو معنا أحزاب أخرى وتكون معنا في (la gestion) والله إلا زعما كانت دائما كنقولو ما تدخلوش بوحدكم دائما دخلو معكم الأحزاب الأخرى لأنه علاش؟ لأن على التجربة، ما يمكنش..

اليوم كاين 12 جهة، 3 أحزاب تقريبا عندها كلها 4.. ولكن هذه الجهات راه خصهم يكونو امتداد ديال الحكومة، خصهم يكونو امتداد للبرامج ديال البلاد ديالنا وديال الدولة ديالنا باش نقدرو نزلوهم في الميدان، فلهذا (quelle que soit les couleurs politiques) اللي كاينين في (les régions) أنا كيظهر لي بأنه نحن.. احنا كنظنو بأنه هاد الشي ديال (les collectivités locales c'est un gisement de croissance économique)، لأنه إذا اشتغلنا فيه بجدية وإذا عملنا الاستثمارات اللي تكلم قبيلة الأستاذ على هاذك الشي ديال المطارح وواحد العدد ديال الإشكالية اللي هي مطروحة في البلديات ولا في الطرق ولا في (le monde rural) ولا في.. كاين واحد العدد ديال النقط إذا قابلناها، إذا اخذيناها (avec force) إن شاء الله غادي تجيب لنا ماشي الخير للساكنة و(le bien être) للساكنة، هاذي ولابد منها، ولكن غادي تجيب (la croissance) للبلاد فلهذا يجب أن نشتغل اليد في اليد.

فبكل صراحة من بعد واش 4% ديال (la croissance)؟ واش 5%؟ واحد 6%؟ واش مليون؟ واش..؟ القريحة (la volonté) إن شاء الله، يعني(d'aller de l'avant et réussir) احنا تنقولو 4% علاش؟ أنا ما نقولش أنا 7% و6% واحنا في واحد (la zone d'incertitude) اللي باقي فيها (la pandémie)، واش غيوقع غدا إذا إلى طلعت لك (une quatrième vague) الله يحفظ؟ الله يحفظ، كاين الشتا كاين هذا، كاين هذا.. احنا تيظهر لي أنا ملي تتشوف شمال إفريقيا و(le moyen orient) كلهم (les croissances) اللي كاينين هاذ العام من غير المغرب اللي شفت ذيك الساعة (Fonds Monétaire International) 5.7%، المغرب تيتكلم بوزارة المالية على 5.6 كاين أرقام اللي بانت جديدة ديال 6%، (tout le reste) راه بين 2 و3% اللي هي (normalement) سنة اللي خص يكون فيها (la croissance) اللي جات من بعد 2020 اللي ما كان فيها والو، كانت

هابطة مكحطة وأسميتو.. إذن الأمور ما يمكن إلا تمشي أحسن، ولكن اللي دار 5% و5.7 ولا 6% راه (ce n'est pas sûr) غادي يدير 5% ولا 6% السنة المقبلة، لأن العام اللي فات كان هاذ العام (une très bonne année agricole)، صعيب باش تدير (deux années agricoles) صعاب في المستقبل وكانت جيتي من ناقص 7% ديال (la croissance)، ولكن كيبقى أولا هي قضية ديال الطموح، خاص الطموح ديال بلادنا تحت الحمد لله القيادة ديال صاحب الجلالة يكون الطموح اللي بغاه الملك ديال هاذ البلاد، يكون طموح كبير، خصنا نخدمو وخصنا نشتغلو وخصنا كذلك نتيقو.

تكلمتو على الثقة في التدخلات ديالكم، شيء جد مهم، الثقة مع النقابات، الثقة مع رجال الأعمال والمستمرين، الثقة مع الناس اللي تيشتغلو في (le territoire)، الحكومة غادي تكون في (le service) ديالكم وغادي نتعاونو.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، ومن خلالكم أشكر السيدات والسادة الوزراء الحاضرين معنا، مع متمنياتنا لكم جميعا بالتوفيق.

أشكر السيدات والسادة المستشارين على الحضور.

ورفعت الجلسة.

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة:

1) تتمة مداخلة المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

في البناء نحن مستعدون دائما بكل ثبات وجد ونكران الذات، وفاء لقضايا الوطن ومصالح المواطنين.ولمواجهة التحكم والإقصاء والهيمنة فنحن الأشداء المدافعين عن الفلسفة التي انبنى عليها دستور 29 يوليو 2011، والتجسيد الفعلي لمقتضياته التي جعلت من مبدأ إعلاء كرامة المواطن أحد مقومات الدولة الديمقراطية التي يسودها الحق والقانون.

شكرا على انتباهكم

2) تتمة مداخلة المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد رئيس الحكومة،

إن التصريح الحكومي المقدم، إذا ما استثنينا مشروع الحماية الاجتماعية، يفتقد الدقة في الأرقام وتواريخ الإنجاز، مما يطرح السؤال حول كيفية ربط المسؤولية بالمحاسبة، وكيفية تمويل هذه المشاريع وهذه البرامج وضمنها خلق مليون منصب شغل خصوصا أمام ارتفاع المديونية وعجز الميزانية وغياب حجم الاستثمارات العمومية... من المؤكد أن التمويل سيكون كالعادة عبر الاقتراض، ومن جيوب المواطنات والمواطنين والطبقة العاملة.

السيد رئيس الحكومة،

غابت عن التصريح الحكومي بعض الالتزامات التي قدمت كوعود انتخابية للأغلبية الحكومية الحالية، والتي من المفروض أن تشكل تعاقدا مع المواطنات والمواطنين: فأين هو إلغاء التعاقد؟ وأين هي إعادة النظر فيما سمي بإصلاح التقاعد... والذي مس بالمكتسبات الاجتماعية؟ وأين هي العدالة الجبائية التي من المفروض أن تشكل مدخلا لتقوية الطبقة المتوسطة؟ وأين ؟ وأين؟... ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى إشراك فعلي للحركة النقابية من خلال فتح حوار اجتماعي تفاوضي حول القوانين الاجتماعية وكافة القضايا التي تشكل انتظارات ملحة للطبقة العاملة بغية الوصول إلى تعاقدات اجتماعية منصفة.

3) مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة مضامين البرنامج الحكومي 2021-2026.

وفي البداية لا بد من التعبير عن اعتزازنا بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحالية 2021-2026 ونؤكد على جاهزيتنا للقيام بأدوارنا الدستورية من رقابة وتشريع وتقييم السياسات العمومية.

***التكليف الملكي:**

بداية لابد من تهنئتكم السيد رئيس الحكومة المعين على الثقة المولوية السامية، التي حظيتم بها متمنين لكم ولحكومتكم السداد والتوفيق لما فيه خير هذه البلاد، لمواجهة مختلف التحديات التي تقف حائلا أمام تحقيق التنمية المنشودة، ونؤكد لكم السيد رئيس الحكومة أن تعيينكم وفق دستور المملكة يعتبر تكليفا لخدمة الوطن والمواطنين بمعية فريقكم الحكومي ولتلبية حاجيات المواطن وحفظ كرامته وحقوقه.

*** الوحدة الترابية للمملكة خط أحمر:**

نود في البداية التذكير بما تم تحقيقه في السنوات الأخيرة من انتصارات لصالح قضية وحدتنا الترابية بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، توجت بالاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء وفتح العديد من القنصليات بالأقاليم الجنوبية، مما جعل المتربصين بوحدتنا الترابية يزدادون حقدا وحسدا اتجاه المملكة المغربية ردا على الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا.

وبالمناسبة نتوجه بالتحية والتقدير إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية ورجال ونساء الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والتي تسهر بكل مسؤولية على أمن وسلامة بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

*** التطبيع خيانة وفلسطين أمانة:**

وأغتنم هذه الفرصة، السيد رئيس الحكومة المحترم، لأذكركم بموقف نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الداعم للقضية الفلسطينية وهو الموقف الذي غاب عن تصريحكم أخذا بعين الاعتبار دعم المملكة المغربية لفلسطين رسميا وشعبيا، مما يحتم

عليكم الاستمرار في دعم قضايا الشعب الفلسطيني دون كلل أو ملل، وبالمناسبة نجدد استنكارنا الشديد للاعتداءات الصهيونية اتجاه المسجد الحرام وقطاع غزة وكل الأراضي المحتلة، كما نذكركم بموقف نقابتنا المبدئي الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل.

***انتخابات شتنبر وأكتوبر:**

إننا كمنظمة نقابية معنية بكل الاستحقاقات الكبرى التي تخوضها بلادنا، نود أن نعبر لكم عن أسفنا لما شاب انتخابات 8 شتنبر من ممارسات مشينة، حيث انتصر فيها المال الفاسد ودون حسيب ولا رقيب، وكان ذلك محط انتقاد وفضح حتى من حلفائكم اليوم.

كما لم يتمكن مراقبو عدد من الأحزاب من الحصول على محاضر مكاتب التصويت، ناهيك عن ممارسات أخرى كشفت عنها الصحافة الوطنية وأحيانا بالصوت والصورة، مما يفند ما ورد في تصريحكم حول تعزيز الخيار الديمقراطي والإرادة الشعبية، علما أن نصف المغاربة المسجلين في اللوائح الانتخابية اختاروا مقاطعة الانتخابات، مما يؤشر على أننا لا زلنا لم نقطع الأشواط المطلوبة في اتجاه تعزيز مشاركة المواطنين في اختيار منتخبيهم.

وأما بخصوص انتخابات ممثلي المأجورين بمجلس المستشارين -اقتراع 5 أكتوبر -2021 فقد عرفت هي الأخرى انتكاسة واضحة مما حرم المغاربة من إفراز خريطة نقابية حقيقية، حيث سجلنا مجموعة من الاختلالات التي شابت هذه الاستحقاقات الانتخابية، من قبيل عدم الالتزام بمقتضيات القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية، وصلت درجة إسقاط أسماء كثيرة من الناخبين من لوائح الناخبين بمختلف مدن المملكة، وتسجيل آخرين بمدن لا علاقة لها بانتدابهم، وعدم إشعار آخرين بمكاتب تصويتهم، مما حرم نسبة كبيرة منهم من حقهم في التصويت، بالإضافة إن حدوث فوضى في بعض مقرات مكاتب التصويت؛ بعدما ترك المجال لبعض الأطراف للقيام بممارسات مشبوهة لاستمالة الناخبين، باستعمال مختلف الوسائل.

وبالمناسبة، نطالبكم السيد رئيس الحكومة أن تبادروا إلى مراجعة الترسانة القانونية المنظمة للانتخابات المهنية التي تعود إلى خمسينيات القرن الماضي.

***التركيبة الحكومية:**

على الرغم من تقليص عدد الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي إلا أن عدد وزائركم يبقى مرتفعا مقارنة مع عدد من الدول، لكن نعتقد انكم سائرون في منطق الترضيات من خلال إحداث كتاب دولة لإسكات الغاضبين من أحزابكم، وهذا بنظرنا تراجع عن منطق تجميع الوزارات في أقطاب لتيسير عمل المرتفقين.

وقد ظهر ذلك جليا من خلال تقسيم عدد من الوزارات. خصوصا (الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، التجهيز والنقل واللوجستيك، الصناعة والتجارة الاقتصاد الأخضر والرقمي...) أي ذهبتم عكس التيار السيد رئيس الحكومة المحترم.

***ملاحظات أولية:**

وبخصوص المحاور التي تضمنها برنامجكم الذي سيتم اعتماده كأساس في تقييم عمل الحكومة سواء من خلال إعمال الآليات الرقابية البرلمانية على عمل الحكومة أو من خلال تقييم السياسات العمومية، في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، هذا التقييم يصطدم بمعطى أساسي يتجلى في غياب مؤشرات رقمية وأجال محددة للتنفيذ، خصوصا وأن هذه المؤشرات والآجال هي التي ستؤطر مشاريع قوانين المالية السنوات الولاية الحكومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن التعامل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتفاقم جراء جائحة كورونا يقتضي ملاءمة مختلف السياسات العمومية وفق هذه المتغيرات خاصة على المستوى الاجتماعي وعلى وضعية وحقوق الشغيلة باعتبارها الأكثر تضررا من هذه الجائحة، بدعم وتبني مختلف البرامج والاستراتيجيات التي تروم ترصيد المكتسبات السابقة في هذا المجال، والارتقاء بوضعية الشغيلة وترسيخ حقوقها والمكتسبات التي ناضلت من أجلها.

وفي هذا السياق، فإننا في نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نسجل ما يلي:

1. غياب أرقام ومؤشرات في التصريح الحكومي عامة وبشكل خاص في الفقرة المتعلقة بقطاع الصحة نموذج الزيادة في الميزانية وفي عدد المناصب مع العلم أن المنظمة العالمية للصحة تقر بالحد الأدنى للميزانية المخولة للصحة بـ 10% من الميزانية العامة للدولة؛

2. غياب تام للإصلاح الجدري للمنظومة الصحية الذي جاء به الخطاب الملكي لاسيما اعتماد نظام أساسي خاص بقطاع الصحة؛

3. مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وللأنظمة الأساسية الخاصة بموظفي القطاعات العامة والمؤسسات العمومية؛

4. عدم ترجمة الالتزامات المعلنة في البرامج الانتخابية الأحزاب التحالف الحكومي إلى تدابير وإجراءات ومشاريع قابلة للملاحظة والقياس والتقييم، مع غياب مؤشرات وأرقام تسهل هذه العملية، خصوصا فيما يتعلق ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن نفس البرامج؛

5. ضعف تمثل آلية تنفيذية للتعاطي مع توصيات تقرير النموذج التنموي والميثاق الوطني من أجل التنمية ووضع منظومة مشاريع تجعل الإنسان المغربي في قلب التنمية؛

6. ضبابية في التعاطي مع الشأن الحقوقي وتعزيز مكتسبات حفظ كرامة المواطنين وفي مقدمتهم الشغيلة المغربية؛

7. غياب أية مقاربة تحفيزية للرأسمال البشري للإدارة، ألا وهو الموظف: فلقد خلى التصريح الحكومي من أي إشارة إلى دعم القدرة الشرائية للموظف أو الرفع من الحد الأدنى للأجور أو إجراء مقاربة إجرائية لربط الأجور بمستوى التضخم، كما أن المقاربة الإصلاحية، سواء كانت فئوية (هيئات المتصرفين والمهندسين والمعماريين والتقنيين والمحررين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين والدكاترة ...) أو شمولية، لنظام الوظيفة العمومية غابت عن هذا التصريح؛

8. عدم التطرق للإصلاح الضريبي بما في ذلك معالجة مشكل التهرب الضريبي، وعدم الإشارة إلى ورش الإصلاح الضريبي لصالح الطبقة الشغيلة أو الرفع من أجور الموظفين، وهو ما سينعكس سلبا على السلم الاجتماعي ويهوي بالقدرة الشرائية للموظفين والأجراء الذين يمثلون القاعدة الأساسية للطبقة المتوسطة بالبلاد؛

9. غياب أية رؤية للحكومة بشأن صناديق التقاعد وفق المقترحات والإجراءات المعلن عنها في الحملات الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي، والتي كانت تبشر بإجراءات لم نرى لها ذكرا في تصريحكم؛

10. غياب تام لمأسسة الحوار الاجتماعي المركزي والاكتفاء بإشارات مبهمة حول حوارات قطاعية محدودة، وعدم الإشارة إلى أية مؤشرات لتقنين هذا الحوار ومأسسته، ناهيك عن تجاهل تقنين المشهد النقابي عبر إقرار قانون النقابات؛

11. إشارة فضفاضة للقانون التنظيمي للإضراب في التصريح الحكومي، مما يبعث على تخوف حقيقي من استعمال هذا القانون لتقنين مصادرة هذا الحق الدستوري، وإفراغ محتوى هاته الآلية التعبيرية الكونية من أي معنى نضالي؛

12. غياب إشارة لبرنامج التنمية القروية وذلك من خلال تنمية وتنويع الإنتاج بالعالم القروي، وخلق وتنويع فرص الشغل، خاصة على مستوى الأنشطة الموازية للفلاحة، والحد من تدهور الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الرفع من المستوى التربوي والتكوين المهني، وتوفير التجهيزات والخدمات الأساسية قصد تحسين مستوى عيش السكان، ناهيكم عن معالجة الاختلالات والمفارقات المجالية؛

13. عدم الوفاء بالالتزامات الانتخابية المعبر عنها خلال الحملة الانتخابية والتي شكلت جوهر التعاقد مع المواطنين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

✓ كنا ننتظر في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن تبشرونا بإجراءات الزيادات التي وعدتم بها، لكننا تفاجئنا بربط تنفيذ تلك الوعود بشروط أخرى للتنصل منها، كما هو الحال بالنسبة لأطر التدريس، كما تفاجئنا بتقليص مناصب الشغل من 2 مليون التي بشرتم بها المغاربة من أكاديير قبل أشهر إلى 1 مليون منصب فقط؛

✓ كما أنكم اختزلتم الحماية الاجتماعية في التغطية الصحية التي هي جزء من منظومة الحماية الاجتماعية، بحيث كنا ننتظر أن يتضمن تصريحكم جدولة زمنية مضبوطة لتنزيل هذا الورش الهيكلي؛

✓ كنا ننتظر من حكومتكم أن تبدع برامج أخرى موازية خارج هذا الورش الملكي وتبشرنا بكيفية النهوض بالفئات المعوزة والفقيرة؛

✓ كنا ننتظر من حكومتكم أن تأتينا بحلول عملية وإجراءات واضحة حول كيفية الرفع من القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة؛

✓ كنا ننتظر من الحكومة أن تبشرنا بكيفية الحفاظ على مناصب الشغل بالقطاع الخاص الذي يعاني أجراءه في بعض القطاعات القهر والاستبداد وليس فقط الهشاشة؛

✓ كنا ننتظر أن يبشرنا، السيد رئيس الحكومة، بإصلاح نظام التقاعد بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي لايزال المتقاعدون المستفيدون منهم يتلقون مبالغ تتراوح بين 1000 و4200 درهم في أحسن الأحوال، وكنا ننتظر إصلاح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بما يضمن حق العيش الكريم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

انطلاقا مما سبق، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وبعيدا عن أي موقف مسبق من حكومتكم، وانطلاقا من تمثل أدوارنا الدستورية كنقابة حريصة على الدفاع عن المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة المغربية، ندعو بشكل مستعجل إلى ضرورة:

1. تعزيز ورش الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد، والعمل على تنفيذ توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وإخراج باقي النصوص القانونية المجمدة إما بالأمانة العامة للحكومة أو بمجلسي البرلمان؛

2. تعزيز حرية الإعلام ودعم جميع أشكال التعبير الحر. وفي هذا السياق ندعو إلى إطلاق سراح الصحفيين المعتقلين، وتفعيل قانون الصحافة والنشر أثناء متابعة الصحفيين بدل القانون الجنائي؛

3. إطلاق مبادرة سياسية ترمي إلى طي بعض الملفات الحقوقية التي مازالت عالقة من قبيل المعتقلين على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية، وذلك من خلال إطلاق سراحهم؛

4. محاربة التفاوتات والفوارق المجالية من أجل ضمان حق كل المغاربة في الولوج إلى خدمات اجتماعية ذات جودة ومستدامة؛

5. تحسين دخل الشغيلة سواء بالقطاعين العام والخاص ورفع الحد الأدنى للأجور، وضرورة مماثلة الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع باقي القطاعات، وذلك من خلال مأسسة الحوار الاجتماعي مركزيا وقطاعيا؛

6. متابعة تفعيل ما تبقى من مقتضيات اتفاقي 26 أبريل 2011 و25

أبريل 2019، لاسيما فيما يخص إحداث درجات جديدة والتعويض عن المناطق النائية والصعبة والزيادة في الأجور بالمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والخدماتي. مع إقرار حق الترقي بالشهادات الجامعية؛

7. تعزيز المشاركة السياسية لمغاربة العالم والعمل على تسهيل اندماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل بلوغ التنمية المنشودة؛

8. ضرورة فتح حوار جاد ومسؤول حول مشروع قانون النقابات المهنية، وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، والمصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية، وضمان حماية للأجراء الممارسين للعمل النقابي من التضييقات الممارسة عليهم؛

9. التعجيل بإخراج مدونة التعاضد لحيز الوجود، وتمكين مفتشي الشغل من مختلف الوسائل المادية والمعنوية للقيام بمهامهم، داعين إلى التعجيل بتنزيل ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية؛

10. التراجع عن كافة الخطوات التطبيعية وغلق السفارة الإسرائيلية بالرباط، رافضين في هذا الإطار أي ربط بين قضية الصحراء المغربية المشروعة والتطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب؛

11. فتح ملف مدينتي سبتة ومليلية السليبتين والجزر المغربية المحتلة، والتفكير في إحداث لجنة برلمانية دائمة لهذا الغرض؛

12. التسريع بإخراج صندوق الزكاة إلى الوجود، وباقي النصوص التنظيمية المتعلقة بالتأمين التشاركي؛

13. إعادة النظر في التعريفة المرجعية للثالث المؤدى عن الاستشفاء للمؤمنين وإعادة النظر في التعريفة المرجعية لاسترجاع مستحقات الأدوية والتحاليل الطبية والأشعة والتي غالبا ما يتلقى المؤمنون مبالغ هزيلة لا تصل حتى إلى 10% من المصاريف الحقيقية؛

14. خلق شراكة حقيقية بين السلطة الحكومية والتعاضديات تروم إلى تعزيز العمل والتعاضد وتشجيعه وبعد ذلك تفعيل المراقبة عليها.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إذ ندعو إلى كل هذا، فإننا نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، على أن حكومتكم اليوم توفرت لها كل شروط العمل في أريحية تامة، بأغلبية مقلصة ومريحة لم تحظ بها حكومة قبلها.

كما أنكم جئتم والمملكة على مشارف القضاء على جائحة كورونا التي نسأل الله أن يعافينا من تبعاتها، بعدما نجحت بلادنا إلى حد ما في تطويق آثارها السلبية اجتماعيا واقتصاديا، مما يجعلكم مسؤولون في تحقيق آمال الشعب المغربي، الذي نحن مستأمنون على الدفاع عن مصالحه الحقيقية.

كما أننا في الاتحاد لن تكون علاقتنا بحكومتكم علاقة تقليدية يحكمها منطق الأغلبية أو المعارضة، وإنما ستكون علاقة مبنية على تثمين الإيجابيات ومعارضة كل المشاريع التي تستهدف الطبقة العاملة مع اقتراح المبادرات البديلة إن تطلب الأمر ذلك.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نتمنى لحكومتكم المحترمة التوفيق والنجاح، حتى تكون عند حسن ظن جلالة الملك وحسن ظن الشعب المغربي، للرقي بمملكتنا وشعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محضر الجلسة رقم 006

التاريخ: الاثنين18 ربيع الأول 1443هـ (25 أكتوبر 2021).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛ السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: تسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الرابعة مساء.

جدول الأعمال: عرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة للاستماع لعرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية حول مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

الكلمة للسيدة الوزيرة، وزيرة الاقتصاد والمالية المحترمة.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أقف أمام مجلسيكم الموقرين لبسط الخطوط الأساسية لمشروع قانون المالية لسنة 2022، وأغتنم فرصة أول لقاء بكم في ظل هذه الولاية لأتوجه إلى حضراتكم بخالص التهاني على الثقة التي حظيتم بها من لدن الناخبات والناخبين لتمثيلهم في هذه المؤسسة المحترمة.

وإذ أؤكد أمامكم اعتزاز كافة مكونات الحكومة بالثقة المولوية السامية وبثقة ممثلي الأمة، فإننا ندرك في نفس الوقت حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا.

ومن هذا المنطلق، فنحن حريصون على ربط جسور التعاون مع مؤسسة البرلمان بمجلسيه من أجل الارتقاء بالعمل السياسي إلى مستوى تحديات المرحلة وما تفرضه من تجاوب سريع وناجع مع تطلعات وانتظارات المواطنين، فاللحظة الوطنية الفارقة التي نعيشها اليوم تؤشر في شموليتها على اكتمال شروط انتقال تاريخي على كافة المستويات المؤسساتية، المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والجيو إستراتيجية .

فمن جهة راكمت بلادنا خلال 22 سنة بقيادة ملكية حكيمة ونيرة إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية ينبغي استثمارها وتثمينها لبناء المستقبل، ومن جهة ثانية ساهمت جائحة "كوفيد-19" في الكشف عن مواطن القوة والضعف في نسيجنا الوطني على كافة المستويات، وأظهرت بجلاء حجم الاقتصاد غير المهيكل، وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية وضعف في شبكات الأمان، وهو ما يتطلب منا استخلاص الدروس والتعبئة من أجل تنزيل الإصلاحات التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، وعلى رأسها تعميم الحماية الاجتماعية.

ومن جهة ثالثة تواجه بلادنا مجموعة من التحديات على المستوى الخارجي تتطلب تثمين التراكمات التي حققتها بلادنا، تحت القيادة السديدة لجلالة الملك حفظه الله، وخاصة التقدير الواسع الذي يحظى به مقترح الحكم الذاتي بالصحراء المغربية والاعتراف الأمريكي بسيادة بلادنا على جميع ترابها وارتفاع وثيرة التمثيل الدبلوماسي الأجنبي بأقاليمنا الجنوبية، وكذلك العمل على استثمار الإشارات القوية التي أبان عنها الإقبال الكبير لأبناء أقاليمنا الجنوبية لاختيار ممثليهم في الانتخابات الأخيرة، من أجل تعزيز الجبهة الداخلية واستغلال كل أشكال الدبلوماسية الرسمية والموازية في الدفاع عن قضيتنا الوطنية الأولى ومصالح بلادنا في كل المحافل القارية والدولية.

وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم بتحية إجلال وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية، على تضحياتهم وتفانيهم وتجندهم الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه واستقراره، وخاصة في هذه الظرفية الصعبة، وأؤكد لكم في نفس الوقت أننا حريصون على تفعيل التوجيهات الملكية السامية بتسخير كافة الإمكانيات والوسائل الكفيلة بتمكين القوات المسلحة الملكية من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كل العناصر المتشعبة والمتداخلة التي ذكرتها سابقا تؤشر إلى اكتمال شروط انتقال تاريخي، انتقال إلى مرحلة جديدة لتسريع الإقلاع الاقتصادي وتوطيد المشروع المجتمعي الذي يصبو جلالة الملك حفظه

الله بأن يحققه لبلادنا، ولعل ما يجعل معالم هذا الانتقال تبدو أكثر وضوحا هو وإعطاء جلالة الملك حفظه الله الانطلاقة الفعلية لبناء نموذج تنموي جديد يؤسس لمرحلة جديدة ولتصور جديد للتنمية، ينبني على الفعل الميداني المباشر الذي يعزز حماية الفئات الهشة ويقوي من قدرات المواطنين بجميع فئاتهم من أجل المساهمة والاستفادة المتوازنة من دينامية التنمية.

وفي هذا الإطار، يعتبر الميثاق الوطني من أجل التنمية آلية أساسية لتكريس هذا النموذج كمرجعية مشتركة لجميع الفاعلين، وعليه فإن تنفيذ هذا النموذج مسؤولية وطنية تتطلب مشاركة كل الطاقات والكفاءات، وتستلزم تعبئة شاملة وتملكا جماعيا للتحديات والرهانات الحالية والمستقبلية، قصد الانتقال إلى مرحلة جديدة في مسار تنمية البلاد، تحت القيادة النيرة والمتبصرة لجلالة الملك حفظه الله.

هي إذن مرحلة حافلة بالتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي تسائلنا جميعا حكومة وبرلمانا وكل القوى الحية ببلادنا من أجل الانكباب بكل مسؤولية على إيجاد الحلول التي تعيق التنمية ببلادنا، وإننا نتعهد في إطار العمل الحكومي بإيلاء الأهمية اللازمة للميثاق الوطني حتى يكون وثيقة موجهة لمختلف تدخلاتنا، باعتباره التزاما وطنيا أمام جلالة الملك وأمام المغاربة، وقد وضعنا الآليات المؤسساتية الضرورية لتتبع وتقييم تنفيذ مختلف الأوراش والالتزامات التي تعهدنا بها في إطار البرنامج الحكومي.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

لازال المغرب يواجه اليوم، شأنه شأن كل بلدان العالم، أزمة غير مسبوقة، وقد شكلت هذه الأزمة التي يواجهها المغاربة بشكل جماعي لحظة وعي حقيقية أبانت فيها بلادنا بقيادة ملكية سامية جعلت صحة المغاربة فوق كل اعتبار، عن قدرتها على الصمود والتكيف، وقد نجحت بلادنا بفضل القرارات الحكيمة والجريئة والاستباقية لجلالة الملك حفظه الله في التخفيف من الآثار السلبية العميقة التي خلفتها هذه الأزمة على بنياتنا الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

ومما لا شك فيه أن انتشار جائحة فيروس كورونا شكل أزمة غير مسبوقة، غير أنه لابد من الاعتراف بأنها ليست وراء كل الإشكالات والنواقص الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا.

وعليه، لا ينبغي تحويل هذه الأزمة المستجدة إلى غطاء لإخفاء أزمات كانت قائمة قبل الجائحة وتبرير الاختلالات التي راكمها نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي طيلة 10 سنوات.

فمنذ 10 سنوات لم تحرز بلادنا تقدما بوثيرة كافية تتماشى ومؤهلاتها، بل إن وضعنا الحالي كان بإمكانه أن يكون أفضل لو كانت لدينا مناعة أكبر للتعامل مع الجائحة، فالتمييز هنا ضروري بين اللحظة وبين تراكمات السنوات الماضية التي جعلتنا أقل فعالية في مواجهة انعكاسات الجائحة، خاصة الاجتماعية منها.

فالسياسات الحكومية على مدى العشر سنوات الماضية أنتجت إخفاقات اقتصادية واجتماعية أجهزت على المكتسبات التي حققها المغرب سابقا، وأصبحت عائقا للتنمية عوض أن تكون محركا لها، وقد أظهرت الجائحة بجلاء حجم هذه الإخفاقات، ولعل أبرزها وزن القطاع غير المهيكل وفشل مجموعة من البرامج الاجتماعية وغياب الحماية الاجتماعية بالنسبة لفئات واسعة من المواطنين.

وبالأرقام، فمعدل النمو لم يتجاوز خلال العشر سنوات الماضية 2.5%، ومعدل البطالة انتقل من 8.9% سنة 2011 ليتجاوز 12% بداية هاذ السنة، كما انتقل معدل المديونية من 52.5% من الناتج الداخلي الخام إلى 76%، وبالرغم من ذلك بدت معالم الانتعاش تظهر على الاقتصاد الوطني خلال بداية هذه السنة، وستتجاوز نسبة النمو المرتقبة 5.5%، والكل يعلم أن هذا الانتعاش راجعا أولا إلى التدابير التي اتخذها جلالة الملك حفظه الله لإنعاش الاقتصاد، وثانيا إلى أثر السنة المرجعية 2020 التي عرف اقتصادنا خلالها انكماشا غير مسبوق بناقص 6.3% إضافة إلى الموسم الفلاحي الجيد.

حضرات السيدات والسادة،

انطلاقا من هذه المعطيات، تعتبر الحكومة هذه المرحلة حاسمة لاستجماع القوى واستلهام روح الذكاء الجماعي لكل القوى الحية لبلادنا، من أجل معالجة كل التراكمات السلبية وتقديم البدائل التي يتوق إليها المواطنين في معالجة مشاكلهم وانشغالاتهم، والحكومة معبأة بكل مكوناتها لرفع تحديات هذه المرحلة والتركيز على الأولويات لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي ومدمج.

فمنذ أن حظي رئيسها بشرف التعيين الملكي السامي، سبقت الحكومة الزمن من أجل وضع هندسة حكومية تستجيب لمعايير الالتقائية والنجاعة لمباشرة مختلف الأوراش والأولويات التي تقتضيها هذه المرحلة، وقامت بإعداد برنامجها في وقت قياسي، برنامج يقدم إيجابات واقعية وطموحة للخروج من الأزمة واستشراف المستقبل بكل ثقة وتفاؤل.

ورغم ضيق الوقت، فقد عبأت الحكومة كل طاقاتها لإدخال ما يلزم من تعديلات على مشروع قانون المالية لسنة 2022، بما يمكن من الاستجابة للأولويات الاستراتيجية التي حددها جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية والشروع الفوري في تنزيل البرنامج الحكومي الذي نال ثقتكم، وهكذا فقد تم تحديد الأولويات التالية لمشروع قانون المالية لسنة 2022:

أولا: توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني؛

ثانيا: تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية؛

ثالثا: تقوية الرأس المال البشري؛

ورابعا: إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022 يأتي في سياق بروز بوادر انتعاش حذر بالاقتصاد العالمي، خاصة في ظل استمرار تبعات أزمة جائحة كورونا وظهور سلالات متحورة للفيروس، وقد تم تسجيل هذا الانتعاش لدى جل اقتصادات العالم، وبالخصوص منطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا، الذي من المنتظر أن يسجل اقتصاده نموا بـ 5% سنة 2021 و4.3% سنة 2022، نتيجة للتقدم المسجل على مستوى عملية التلقيح، وتخفيف الإجراءات الاحترازية وتفعيل تدابير الدعم والمواكبة للقطاعات والمقاولات المتضررة.

لكن، في المقابل من المنتظر أن تتأثر آفاق الاقتصاد العالمي بمجموعة من المخاطر المرتبطة أساسا بالانتشار السريع لمتحورات جديدة للفيروس وتنامي التوترات الجيوسياسية والتجارية والتكنولوجية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، حيث عرفت سعر الغاز ارتفاعا قياسيا خلال هذه السنة ليتجاوز 58 دولار للطن خلال منتصف شهر أكتوبر الجاري، مسجلا معدل ديال 597 دولار للطن منذ بداية السنة، وبحسب توقعات المؤسسات الدولية المختصة، فمن المنتظر أن يرجع سعر الغاز إلى مستوياته العادية ابتداء من شهر ماي من السنة المقبلة.

حضرات السيدات والسادة،

يضع مشروع القانون المالي في مقدمة أولوياته، توطيد أسس انتعاش الاقتصاد الوطني في ظل ما خلفته الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا من آثار سلبية على مجموعة من القطاعات وتسببت في فقدان الآلاف من مناصب الشغل.

ومن هذا المنطلق، ستعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ خطة إنعاش الاقتصاد الوطني التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، موازاة مع تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار"، ولتمكين الشباب من ولوج سوق الشغل، وخاصة الفئات التي عانت من تأثير الأزمة أو لا تتوفر على مؤهلات، ستعمل الحكومة على مواكبتهم من خلال إجراءات فورية وملموسة تشمل على وجه الخصوص برنامجا مهما للأوراش العامة الصغرى والكبرى، وسيمكن هذا البرنامج من إحداث ما لا يقل عن من 250.000 فرصة شغل مباشر في غضون السنتين، انطلاقا من سنة 2022، وستخصص لهذا الغرض اعتمادات تقدر 2.25 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية.

ومن جهة أخرى ستعمل الحكومة على إعطاء دينامية جديدة للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة"، خاصة من خلال إطلاق برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية الذي يهدف إلى تمكين الشباب المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على تمويلات لإطلاق مشاريعهم، مع المواكبة والتوجيه والتكوين، ويستهدف هذا البرنامج تقديم حوالي 50.000 قرض سنة 2022 باعتمادات إجمالية تقدر 1.25 مليار درهم.

ووفق نفس المقاربة الرامية إلى توفير مناصب الشغل وتعزيز تنافسية المقاولة الوطنية باعتبارها إحدى الأهداف الرئيسية للتحول الاقتصادي الذي يتوخى تحقيقه البرنامج الحكومي، ستعمل الحكومة على تجويد مناخ الأعمال، والتسريع بإخراج "ميثاق الاستثمار" لتحفيز المقاولات والمستثمرين على الاستثمار في أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية، تماشيا مع توجهات النموذج التنموي الجديد والاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية.

ووفق نفس المنظور ستولي الحكومة أهمية خاصة لدعم المنتوج المحلي ودعم تنافسية وسم "صنع في المغرب" وتعزيز السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقية، وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تنزيل سياسات قطاعية طموحة في الفلاحة والصيد البحري والصناعة والطاقة والصناعة التقليدية، وستعبأ لهذا الغرض 245 مليار درهم من الاستثمارات العمومية بما في ذلك استثمارات صندوق محمد السادس كرافعة لتمويل هذه الاستراتيجيات، وكذا ركائز التحول، كالانتقال الرقمي وإنعاش السياحة.

ولبلوغ هذه الغايات، ستعمل الحكومة على تنزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي باعتباره أولوية وطنية، وذلك بهدف تعبئة كل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية وضمان العدالة الجبائية وتخفيف العبء الضريبي، من خلال اعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد للضريبة على الشركات.

وفي هذا الإطار، يقترح المشروع خفض الضريبة على الشركات من 28% إلى 27% بالنسبة للمقاولات الصناعية التي يقل ربحها عن 100 مليون درهم، وتخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة من 0.5% إلى 0.45، كما تلتزم الحكومة بالرفع من فعالية ونجاعة نظام الحكامة في المجال الجبائي، وذلك من خلال تعزيز آليات محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وفي المقابل ستحرص الحكومة على حماية حقوق الملزمين من خلال تحسين مساطر التصحيحات وتعزيز مهام لجن النظر في الطعون المتعلقة بالضريبة، خاصة عبر إحداث لجن جهوية.

من جانب آخر، ووعيا منها بأهمية تطوير عرض جيد للتكوين المهني يتماشى مع حاجيات المقاولات، تحرص الحكومة على خلق مسالك بين التكوين المهني والجماعات والمدارس الكبرى في سبيل تمكين الطلبة الراغبين في الارتقاء بمسارهم الأكاديمي، كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ خارطة الطريق الجديدة للتكوين المهني الذي أعطت الانطلاقة لجيل جديد من مؤسسات التكوين المهني، مع إحداث مدن المهن والكفاءات متعددة الأقطاب والتخصصات بكل جهات المملكة.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

إن مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلادنا

تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة، وتوطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز دينامية خلق الثروة، يرتبط ارتباطا وثيقا بآلية التوزيع العادل والمنصف لهذه الثروة، وتعزيز دعائم الدولة الاجتماعية من خلال إدماج كل فئات المجتمع، خاصة النساء والشباب، وتقوية التضامن الأسري والمجتمعي تجاه الفئات والأشخاص الأكثر فقرا وهشاشة.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بمواصلة تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره إحدى ركائز الدولة الاجتماعية، وذلك من خلال اتخاذ كافة التدابيرذات الطابع القانوني والمالي والتنظيمي لضمان تنزيل سلس وفعال لهذا الورش الملكي.

ومن هذا المنطلق، ستعرف سنة 2022 إطلاق المرحلة الثانية المتعلقة بتوسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة والفقيرة التي تستفيد حاليا من نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED[1])، وبالموازاة مع ذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير الضرورية للشروع في التعميم التدريجي للتعويضات العائلية، وذلك من خلال العمل على تسريع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد لتحديد الفئات المستهدفة، وتيسير الاستفادة من هذه التعويضات على قدم المساواة ودون أي شكل من أشكال التمييز، كما ستعمل الحكومة على دعم جيل جديد من الخدمات الاجتماعية بما يضمن الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي هذا الإطار، سيتم الرفع من الاعتمادات المخصصة لدعم الجمعيات العاملة بالفعل في هذا المجال إلى 500 مليون درهم سنويا ابتداء من سنة 2022.

ومن جهة أخرى ستنكب الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها إحدى أولويات البرنامج الحكومي، لما لذلك من أهمية في إطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة وما يلعبه دعم استقلالية المرأة والحد من الفوارق بين الجنسين من دور في تحفيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وفي تعزيز الشروط الضرورية لمجتمع منفتح ومتماسك ومتضامن.

ومن هذا المنطلق، ستشرع الحكومة في وضع خطة محددة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء وفتح آفاق أوسع بالنسبة للشابات الراغبات في الالتحاق بسوق العمل من خلال تطوير فضاءات تشغيل الشباب ونشر المعلومات المتعلقة بالفرص المهنية المتاحة.

وبالنسبة للنساء العاملات أو الراغبات في العمل، تحرص الحكومة ابتداء من سنة 2022 على التعميم التدريجي لدور الحضانة، فضلا عن تقديم حلول أخرى لرعاية الأطفال، خاصة في ضواحي المدن، وستخصص لهذا الغرض اعتمادات تقدر بـ250 مليون درهم.

كما ستعمل الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تشجيع إدماج الشباب وتنمية قدراتهم باعتبارهم مستقبل هذا الوطن واللبنة الأساسية لبناء مغرب الغد، وذلك عبر تقوية برامج دعم التشغيل من خلال خلق فضاءات تشغيل الشباب جديدة تكرس للإدماج المهني، ويناط بها تقليص الكلفة المرتبطة بالبحث عن تكوين أو منصب شغل أو تمويل مشروع.

ومن جهة أخرى، سيتم العمل على مواكبة المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية، وتعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

أما فيما يتعلق بضمان ولوج المواطنات والمواطنين إلى سكن لائق، فستعمل الحكومة على تعزيز برامج دعم السكن، ومواصلة البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح" ومعالجة البنايات المهددة بالانهيار، إضافة إلى تشجيع إنتاج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة.

حضرات السيدات والسادة،

كما لمستم ذلك من خلال برنامجها، ستولي الحكومة أهمية بالغة لتعزيز الرأسمال البشري، وذلك من خلال توفير نظام تعليمي وصحي يستجيب للدينامية الديموغرافية ولرهانات المرحلة ولإنتظارات المواطنين المتزايدة والملحة ولمعايير الجودة التي أصبحت تفرضها التحولات التكنولوجية والمكانة المتزايدة للعلم والمعرفة في تحقيق التنمية.

وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على مواصلة التنزيل القانون الإطار المتعلق بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، عبر اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان استعادة المدرسة العمومية لدورها المزدوج في نقل المعرفة والارتقاء الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، ستنكب الحكومة على تسريع ورش تعميم التعليم الأولي مع الحرص على تكوين مربيين متخصصين في تنمية الطفولة المبكرة، هذا فضلا عن العمل على تقوية المعارف الأساسية للأطفال منذ المرحلة الابتدائية، وبموازاة ذلك، ستحرص الحكومة على توسيع شبكة المدارس الجماعاتية والنقل والمطاعم المدرسية لفائدة التلاميذ القرويين أبناء الفئات المعوزة من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية.

هذا، وسيتم الاشتغال أيضا على الارتقاء بمهنة التدريس من خلال بلورة خطة وطنية تروم الرفع من القدرات التكوينية، وتعزيز كفاءات هيئة التعليم، وإطلاق برنامج لإعادة تأهيل مراكز التكوين الخاصة بهم، وبموازاة ذلك ستحرص الحكومة على تجويد التكوين الجامعي

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

لتمكين القطاعين العام والخاص من التوفر على موارد بشرية مؤهلة ذات كفاءة عالية تخول لها تلبية متطلبات اقتصاد متنوع موجه نحو الابتكار، كما سيتم العمل على تحفيز البحث العلمي وتوجيهه نحو أولويات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العمل على جعل التكوين المهني رافعة قوية للتنمية في العديد من القطاعات الأساسية للاقتصاد.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، ونظرا للتحديات المتزايدة التي تفرضها الأزمة الصحية العالمية الحالية من جهة، ولمتطلبات إنجاح الورش الاجتماعي الكبير المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية من جهة أخرى، فإن الحكومة ستعمل على إطلاق إصلاح عميق للمنظومة الصحية الوطنية، حيث سيتم توجيه الجهود نحو تأهيل العرض الصحي وتثمين الموارد البشرية الصحية ومراجعة السياسة الدوائية ودعم المنتوج الوطني وإرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية، وتأكيدا للأهمية التي يحظى بها قطاعا الصحة والتعليم، فقد تم رصد حوالي 9 مليار درهم كاعتمادات إضافية لهذين القطاعين منها حوالي 5 مليار درهم ستخصص لتأهيل المستشفيات ومراكز تكوين الأساتذة والمؤسسات الجامعية على سبيل الأولوية.

حضرات السيدات والسادة،

إن إنجاح مختلف الأوراش الاستراتيجية والطموحة التي انخرطت فيها بلادنا، رهينة بالإصلاح الفعلي للقطاع العام وتعزيز آليات الحكامة، ومن هذا المنطلق فإن الحكومة عازمة على تسريع الأوراش الكبرى لإصلاح الإدارة من خلال تعزيز آليات الحكامة الجديدة ومعالجة الاختلالات الهيكلية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، ستعمد الحكومة إلى أجرأة القانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية، كما ستعمل على مواصلة تنزيل ورش تبسيط المساطر الإدارية وتعميم الإدارة الرقمية بمختلف الإدارات والحرص على تسريع البت في طلبات المواطنين والمقاولات، وكذا تسريع ورش تنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري، الأمر الذي سيمكن من الرفع من مردودية المرفق العمومي وتعزيز ثقة المواطنات والمواطنين فيه وضمان نزاهة المعاملات وتحسين تموقع بلادنا على المستوى الدولي.

ووفق نفس المنظور، ووفاء بالتزامها في إطار البرنامج الحكومي ستعمل الحكومة على تخصيص 200 مليون درهم لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بالإدارة العمومية.

من جانب آخر، ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار تشاوري بين مختلف القطاعات المعنية وتفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الإستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، كما ستعمل الحكومة على مواصلة إصلاح منظومة العدالة وتكريس مبدأ استقلالية السلطة القضائية واستكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتعزيز الحكامة الترابية، عبر تمكين الجهات من الاضطلاع بأدوارها وتمويل مخططاتها التنموية، كما سيتم العمل كذلك على مواصلة الجهود المبذولة فيما يتعلق بتعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الرشوة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وفقا لهذه التوجهات التي عرضتها على حضراتكم، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا بـ 3.2%، أخذا بعين الاعتبار تعافي الاقتصاد العالمي، خاصة منطقة الأورو واعتمادا على فرضية محصول الحبوب في حدود 80 مليون قنطار وسعر غاز البوطان بمعدل 450 دولار للطن، وستعمل الحكومة على توفير الموارد الضرورية التي تضمن في نفس الوقت توطيد مسار الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية وتأمين التمويل الضروري لتفعيل الأوراش المبرمجة، وخاصة تلك التي تهدف إلى دعم تشغيل الشباب وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والفقيرة، وذلك من خلال تعبئة الإمكانات الضريبية والجمركية، حيث من المتوقع أن ترتفع الموارد الجبائية بحوالي 27 مليار درهم، هذا إلى جانب مواصلة تطوير التمويلات المبتكرة التي ستمكن من تحصيل 12 مليار درهم، بالإضافة إلى تفويت أصول المؤسسات والمقاولات العمومية ومواصلة عملية الخوصصة ما سيمكن من ضخ حوالي 8 دالمليار درهم في ميزانية الدولة، كما سيتم الحرص في المقابل على عقلنة نفقات التسيير العادي للإدارة.

وبناء على ذلك، من المتوقع أن تم تقليص عجز الخزينة برسم السنة المالية 2022 إلى 5.9% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 6.2 برسم القانون السنة المالية 2021.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومة عازمة على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2022 منطلقا لتنزيل برنامجها الذي يستمد توجهاته وأولوياته من الخطب الملكية السامية، وتنسجم مضامينه مع مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد الذي سنحرص إلى جانب مختلف الفاعلين على أن نجعل منه منطلقا لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن لكل المواطنين المشاركة والولوج المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية والحماية الاجتماعية.

إن المرحلة الفارقة التي نمر منها اليوم تمنحنا فرصة تاريخية للتغيير وترجمت كل الأوراش المتضمنة في البرنامج الحكومي إلى سياسات منسجمة بأهداف واضحة وبرؤية شمولية للأولويات التنموية لبلادنا، ولن يتأتى ذلك إلا بالتعبئة الشاملة والانخراط الجماعي حكومة وبرلمانا وقطاعا خاص وكل القوى الحية لبلوغ طموح مشترك، يجعل المغرب قوة رائدة بفضل قدرات المواطنين وفي خدمة رفاهيتهم تحت القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله.

وندرك تمام الإدراك أن سبيلنا لبلوغ ما نصبو إليه هو المقاربة التشاركية والتضامن والفعالية والجرأة ونكران الذات، من أجل خدمة المغاربة والتسريع من وتيرة التنمية لتجاوز إكراهات المرحلة وتداعيات الجائحة.

ومن هذا المنطلق، فنحن مستعدون لتحمل مسؤولياتنا لجعل المشروع المعروض أمامكم منطلقا للوفاء بالوعود المقدمة، فمشروع قانون المالية لسنة 2022 هو مشروع ذو معالم اجتماعية واضحة، يتوخى تحقيق الانتقال من سياسات قطاعية غير منسجمة وغير متكاملة إلى سياسات تؤطرها رؤية إستراتيجية ونظرة عامة بأولويات وطنية واضحة، هو مشروع يهدف إلى التجاوب مع انتظارات المواطنات والمواطنين الأساسية على مستوى الصحة والتعليم والشغل، وهو مشروع لاستعادة دينامية الاستثمار الخاص ومواكبة المقاولة الوطنية لاسترجاع عافيتها وتشجيعها على إحداث فرص الشغل، خاصة للشباب ومواصلة دعم الاستثمارات العمومية لنفس الهدف.

والحكومة عازمة على تحقيق ما حددته من أهداف في إطار المشروع المعروض على أنظاركم، من خلال تسخير كل الوسائل والإمكانيات في إطار التعاون والتفاعل والحوار مع مؤسستكم الموقرة ومع كل الفاعلين.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لوطننا ومواطنينا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

شكرا على حسن إصغائكم.

وسأبقى أنا وزميلي السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، رهن إشارتكم طول مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة الوزيرة.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 007

التاريخ: الثلاثاء 19 ربيع الأول 1443هـ (26 أكتوبر 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان، مرحبا بكما.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات على سؤال محوري واحد.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أود أن أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين لإطلاع المجلس على المراسلات التي توصل بها مجلسنا الموقر.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة خلال الفترة الممتدة من 22 أكتوبر 2021 إلى تاريخه، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 112 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

الآن ننتقل إلى..

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارون المحترمون،

ربما راه كاينة رسالة أخرى وجهتها مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بخصوص توزيع الأسئلة الشفهية، والتي تدخل في إطار التسيير ديال الجلسات.

الرد اللي جانا من رئاسة المجلس هو رد بحال إلى موجه للأغلبية، فيه خرق للفصل 10 و60 من الدستور اللي كيضمن حقوق المعارضة، لأنكم في المكتب ورئاسة المجلس راسلتنا باش نحددو موقعنا، وكان موقعنا كمجموعة كونفدرالية ديمقراطية للشغل هو المعارضة، الرد اللي جانا واللي كيعتمد النسبية والأرقام هو اعتبرنا بحال إلى احنا في الأغلبية، فيه خرق لحقوق المعارضة واللي كيقول هذا الرد بأننا عندنا الحق فقط في سؤال كل أسبوعين، هذا كيعطي.. كيتنافى تنافي تام كامل وكيصادر حقنا في مساءلة الحكومة وأداء دورنا البرلماني كمعارضة، لأن الفصل 10 و60 من الدستور كيضمن حقوق المعارضة في مساءلة الحكومة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

الله يخليك، نقطة نظام، أذكر فقط أن نقطة لا تقبل إلا إذا تعلقت بتسيير الجلسة أو بتطبيق النظام الداخلي. فيما يتعلق بهذه الرسالة حضرتم، السيد الرئيس، في ندوة الرؤساء وكانت موضوع مناقشة وحسم الأمر فيها.

المستشار السيد خليهن الكرش:

.. لا، ما حسمناش الأمر، كنا رافضين لأنه كيصادر والمادة 88 من النظام الداخلي أيضا تضمن المشاركة، هذه النسبية خصها تكون في كل جلسة، ما يمكنش أنا نحضر معك الثلاثاء والثلاثاء نعطي سؤال ونساءل الحكومة والسيد الرئيس، والثلاثاء..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

رجاء، هذه أمور تحسم في ندوة الرؤساء وليس في الجلسة المخصصة للأسئلة.

المستشار السيد خليهن الكرش:

.. هذه تدخل في إطار الجلسات السيد الرئيس، هذا خرق دستوري

للمادة التي كتضمن حقوق المعارضة السيد الرئيس، ما يمكنش كمجموعة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

رجاء، لا نعرقل جلسة دستورية بهذه..

المستشار السيد خليهن الكرش:

راك انتوما اللي غادي تعرقلو الدور ديالنا احنا كمجموعة كونفدرالية، ثلاثاء نطرحو سؤال، وثلاثاء (en chômage) معطلين، لا، احنا معارضة كمجموعة أعلنا وراسلناكم أننا معارضة خص حقنا الدستوري اللي كيضمنه الفصل 10 و60 من الدستور والمادة 88 من النظام الداخلي أننا كل.. (انقطاع الصوت).

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، رجاء، رجاء،وما اضطرنيش نقطع عليك..، الله يخليك.

رجاء، أنا أريد أن أرد وما اقتنعتيش بهذا النقاش؟

السيد الرئيس، كيف يمكن أن ندبر؟ هل نتخذ القرار هنا لنقرر في مسألة يرجع الاختصاص فيها إلى ندوة الرؤساء؟ النظام الداخلي واضح.

الله يخليك، رجاء، الله يخليك هاد الشي..

لم نصادر، هذا كلام كبير جدا، نحتكم إلى النظام الداخلي وإلى التمثيل النسبي للفرق، وليست هذه نقطة نظام هنا بل تحسم في ندوة الرؤساء.

شكرا السيد المستشار.. شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد المستشار.. شكرا السيد المستشار.

ننتقل الآن إلى السؤال المحوري المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، والمتعلق بالاستعدادات للموسم الفلاحي، والموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

ونفتتح الأسئلة المدرجة ضمن هاذ السؤال المحوري بسؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد المستشارين من هذا الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الحضور الكريم.

الإخوان المستشارون والسيدات المستشارات،

السادة أعضاء الحكومة،

السيد وزير الفلاحة،

في البداية أود أن أهنئكم بالثقة المولوية التي وضعها جلالة الملك في شخصكم لمواصلة قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، من موقع الوزير الوصي لكي تواصلوا هذا المشوار للقطاع الفلاحي، وفي نفس الوقت استكمال مشروع مغرب الأخضر من فتح آفاق للإنتاجية الفلاحية والتصنيع الغذائي.

ولا يخفى على الجميع الأسعار المهولة التي يعرفها العالم في الزيادة في الأزوت، مما شكل ارتفاع في الأسمدة على مستوى الفلاحة على العموم، مما سيقلل من الإنتاج.

في بداية الموسم، نتساءل، ومعنا الفلاحون، عن التدابير المتخذة التي سيتخذها السيد وزير الفلاحة ليمر الموسم في أحسن الظروف وكيف ستتعاملون مع الأسعار المهولة لأسعار الأسمدة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بما أن الأسئلة المتبقية تربط بينها وحدة الموضوع، فسيتم طرحها دفعة واحدة قبل أن ننتقل إلى جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم سؤاله حول هذا الموضوع.

المستشار السيد المرابط الخمار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في ظل الرهانات المعقودة على القطاع الفلاحي كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانسجاما مع توجهات البرنامج الحكومي الهادف إلى دعم القطاع الفلاحي وخلق تنمية فلاحية منتجة، نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير المعتمدة في إطار الاستعداد للموسم الفلاحي الحالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

إخواني أخواتي المستشارون والمستشارات المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

بالرغم من السياق الدولي الصعب بسبب استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا، التزمت الحكومة بتوفير كل الضمانات التي من شأنها النهوض بالقطاع الفلاحي لضمان تنافسية العرض التصديري وخلق فرص الشغل.

وعليه نسائلكم السيد الوزير: ما هي الاستعدادات المتخذة من أجل ضمان انطلاقة جيدة وإنجاح الموسم الفلاحي الحالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

بداية نهنئكم باسم الفريق الحركي على الثقة الموالية السامية التي حظيتم بها، ونتمنى لكم التوفيق في مهامكم الجديدة على رأس هذا القطاع الاستراتيجي.

وعلى هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لإنجاح الموسم الفلاحي الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في إطار الاستعداد لانطلاق الموسم الفلاحي الحالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

سيدي الرئيس المحترم.

سيدي الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

منذ شروع بلادنا في تطبيق مخطط المغرب الأخضر، عرف القطاع الفلاحي تقدما ملحوظا، واستطعنا تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من الحاجيات الغذائية، وخصوصا في ذروة جائحة كورونا، لكن سؤال الأمن الغذائي مازال يطرح نفسه وبقوة أمام الاعتماد على الاستيراد في العديد من الحاجيات الغذائية.

لذلك، وفي إطار الاستعداد الموسم الفلاحي الحالي، نسائلكم، سيدي الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تنوون القيام بها لتعزيز الأمن الغذائي لدى المغاربة والذي أصبح يشكل إحدى القضايا السيادية والأساسية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن على أبواب الموسم الفلاحي وما يستلزمه من استعدادات، وفي ظل الارتفاع السريع لأسعار المدخلات الفلاحية، خاصة الأسمدة كاليوريا والبوطاس والفوسفاط منذ غشت 2021، والذي سيكون له لا

شك انعكاس سلبي على مردودية الإنتاج.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لفائدة فلاحي مختلف الفروع الفلاحية المتأثرة بهذا الارتفاع في الأسعار، وهل ستشهد هذه الأسعار استقرارا أم ترتقبون هنا أن يكون هناك ارتفاع مستمر؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

أحد المستشارين..

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

رغم المخططات الحكومية والدعم المقدم لكبار الفلاحين للرفع من الإنتاج الفلاحي، مازالت بلادنا تستورد العديد من المنتوجات الغذائية الأساسية كالحبوب والزيوت والسكر والقطاني، ما يسائل سياستنا الفلاحية القائمة على الإنتاج من أجل التصدير، وعن مدى قدرتها على تمكين بلادنا من امتلاك سيادتها الفلاحية، في وقت لا نستطيع سد الفجوة الغذائية حتى في ظل المواسم الفلاحية الجيدة.

فما هي الإجراءات، سيدي الوزير، التي تعتزمون القيام بها لتوفير المخزون الفلاحي ببلادنا، في ارتباطه بوضعية العاملين والعاملات بهذا القطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد وزير الفلاحة المحترم،

أولا، أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن كل مكونات مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بأحر التهاني لشخصكم على ما حظيتم به من ثقة مولوية سامية، بتعيينكم وزيرا للفلاحة، وأنتم أهل لها بخبرتكم الطويلة في هذا القطاع وعمق اطلاعكم على الملفات الكبيرة للفلاحة المغربية.

سؤالنا، السيد الوزير المحترم، يتعلق باستعداد الوزارة للدخول الفلاحي لموسم 2021-2022، فكيف استعدت الحكومة الجديدة للموسم الفلاحي؟ وأي مواكبة للفلاح المغربي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر سؤال في هذه السلسة من الأسئلة، لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

السيدات أعضاء مجلس المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة لتمكين الفلاحين الصغار والمتوسطين لمواجهة الصعوبات والإكراهات التي يعرفها كل موسم فلاحي، وخاصة هذا الموسم؟

وما هي السياسة التي ستعتمدها الحكومة لضمان الأمن الغذائي لبلادنا والحد من ارتفاع أسعار المواد الفلاحية الأساسية من حبوب وقطاني وزيوت، والتي ضربت القدرة الشرائية لأغلب فئات المجتمع؟

كما نثير انتباهكم، السيد الوزير، لما يعرفه عالم الشغل بالقطاع الفلاحي من هشاشة وعدم التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ونقل العمال الفلاحين في ظروف لا إنسانية تسببت في ما سبق في العديد من الحوادث المميتة.

لهذا نسائلكم عن مدى التزام الحكومة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاق 26 أبريل 2011 حول توحيد الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع القطاع الصناعي والخدماتي وفرض احترام مدونة الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن بعد استكمال طرح مختلف الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، والمرتبطة بالسؤال المحوري، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ليقوم بالجواب دفعة واحدة

على مختلف هذه الأسئلة، وليتفضل السيد الوزير.

تفضلوا، لكم تقريبا 30 دقيقة.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بالحضور أمام مجلسكم الموقر في أول جلسة برسم الولاية التشريعية الجديدة، وأغتنم هذه الفرصة في اللقاء الأول أمام مجلسكم الموقر لأقدم لحضراتكم أحر التهاني على ثقة الناخبين التي حظيتم بها لتمثيلهم في هذه المؤسسة المحترمة.

واسمحوا لي كذلك، أن أعبر أمامكم عن اعتزازي البالغ بثقة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي شرفني بالتعيين على رأس وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وهذه الثقة المولوية السامية هي أمانة ومسؤولية عظمى على عاتقي، أطلب الله أن يعينني ويوفقني لأكون عند حسن ظن جلالته، دام له النصر والتأييد.

كما أود أن أشكر السيدات والسادة البرلمانيين على منحهم الثقة للحكومة الجديدة بتصويتهم لصالح البرنامج الحكومي، وأتمنى أن ننجح جميعا في تنزيل هاذ البرنامج الطموح والواقعي خدمة لتنمية بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ الموضوع ديال اليوم هو موضوع مهم جدا للعالم الفلاحي، وأريد في البداية أن أذكر أن قطاع الفلاحة عرف تطورا تاريخيا منذ 2008 باعتماد مخطط المغرب الأخضر، الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لتنزيل رؤية إستراتيجية ومؤطرة للسياسة العمومية لهذا القطاع الذي أصبح من بين أهم الرافعات والركائز المحورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا، حيث أن مخطط المغرب الأخضر وضع اللبنات الأساسية لمنهجية عمل مبتكرة وأرسى دينامية حقيقية، ساهم فيها كل الفاعلين في القطاع، وخاصة الغرف الفلاحية الجهوية والفيدراليات بين المهنية والفرقاء الاجتماعيون وعموم الفلاحين، وبين التقييم الشامل للمخطط عند انتهائه سنة 2020 تحقيق جل الأهداف المسطرة وبلوغ نتائج جد إيجابية، بناء على عدة مؤشرات موضوعية، كما تم إبراز تحديات جديدة، تم تحديدها وتشخيصها بدقة.

وهكذا، فقد عرف الناتج الداخلي الخام الفلاحي منحى تصاعديا منذ عام 2008، حيث انتقل من 65 حتى لـ 70 مليار درهم ليصل إلى 188 مليار درهم سنة 2021 حسب التوقعات، أي بمعدل نمو سنوي ناهز 5.25%.

ويعكس هذا النمو الأداء الجيد للقطاع الفلاحي بفضل تحفيز وتشجيع الاستثمار، الذي جعله مخطط المغرب الأخضر في صميم المعادلة.

وفي هذا الصدد، مكن نظام التحفيزات الذي يشمل كل حلقات سلاسل الإنتاج والمواكبة المستمرة من طرف مصالح الوزارة من تشجيع الفلاحين على الاستثمار وعصرنة الضيعات الفلاحية، خصوصا الصغرى والمتوسطة.

هذا، بالإضافة إلى تبني مقاربة عقود البرامج مع الفيدراليات البين مهنية، والتي كان لها وقع مهيكل على سلاسل الإنتاج وإشراك الفاعلين المهنيين في تدبير القطاع.

ولتحصين مكتسبات مخطط المغرب الأخضر وضمان الاستمرارية والاستدامة التنموية، أطلق جلالة الملك محمد السادس، دام له النصر والتمكين، في 13 فبراير 2020 الإستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر" في أفق 2030، التي تمت بلورتها تنفيذا للتعليمات الملكية السامية وبناء على تقييم مدقق لنتائج مخطط المغرب الأخضر، حيث تثمن الإستراتيجية كل النتائج الإيجابية والمكتسبات وتطمح لرفع التحديات الجديدة.

وهكذا بنيت إستراتيجية الجيل الأخضر على أساسين رئيسيين، كما أنها تتماشى مع مضامين النموذج التنموي الجديد لبلادنا، فمن جهة تضع هذه الإستراتيجية العنصر البشري في صلب معادلة التنمية، وذلك بالعمل على انبثاق طبقة متوسطة فلاحية لتحسين ظروف العيش والاستقرار في العالم القروي وتحفيز التشغيل، خصوصا بالنسبة للشباب عبر عدة مبادرات وعروض.

ويتمثل الأساس الثاني لإستراتيجية الجيل الأخضر في ضمان مواصلة وتحصين دينامية القطاع واستدامة التنمية الفلاحية، باتخاذ التدابير والإصلاحات اللازمة على مستوى سلاسل الإنتاج ومسالك التسويق والحفاظ على الموارد الطبيعية، في سياق التغيرات المناخية التي يعرفها العالم.

إن كل ما تحقق يدعو للافتخار والاعتزاز بالمجهودات المتواصلة التي يقوم بها الفلاحون والمهنيون في الميدان، وكذا الحكامة الناجعة لتنزيل السياسة العمومية للقطاع والمبنية على تخطيط محكم وتدبير استراتيجي، مكنت بلادنا من وضع أسس متينة وقوية للفلاحة المغربية.

وهنا لا تفوتني الفرصة أن أستحضر وأشيد بالعمل الجبار الذي قام به السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، طيلة 14 سنة الفارطة التي قضاها على رأس قطاع الفلاحة، حيث عمل بمعية مسؤولي وأطر

وموظفي الوزارة على إرساء دعائم الحكامة الجيدة لهذا القطاع، على أساس شراكات طموحة مع كل الفاعلين والمهنيين للنهوض بالعالم القروي وبتحقيق نمو اقتصادي، طبقا للتوجيهات والتعليمات الملكية السامية.

واليوم، تواجه الفلاحة المغربية تحديات جديدة، سنعمل على مواجهتها ورفعها بكل مهنية عبر التنزيل المحكم لاستراتيجية "الجيل الأخضر" التي تزواج التنمية البشرية واستدامة التنمية الفلاحية، مع تعزيز السيادة الغذائية لبلادنا، طبقا للتوجيهات الملكية السامية وتماشيا مع أهداف النموذج التنموي الجديد والتزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، الذي أولى لقطاع الفلاحة أهمية بالغة وجعل بروز طبقة فلاحية وسطى أحد التزاماته الأساسية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى على حضراتكم أن الظرفية الصعبة التي فرضتها جائحة "كوفيد-19" على العالم أثبتت دورا محوريا للفلاح المغربي والفلاحة المغربية في تموين الأسواق الداخلية وتحقيق الأمن الغذائي، ذلك أن العصرنة والاحترافية التي أصبحت تميز الفلاحة المغربية والمناعة التي تهيكل النسيج الإنتاجي الفلاحي الوطني قد مكنت خلال الموسم الذي نودعه من تحقيق أرقام ومؤشرات تجعله من بين أفضل المواسم على الإطلاق، حيث سجلت القيمة المضافة الفلاحية خلال الموسم الفلاحي الفارط نموا مهما يقدر بين 17 و18% بفضل النتائج الجيدة لمختلف سلاسل الإنتاج، خاصة الحبوب والأشجار المثمرة والإنتاج الحيواني، وهو ما سيساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه لبلوغ نسبة نمو تفوق 5.5%، خاصة بعد هذه الأضرار التي تم تسجيلها جراء جائحة كورونا.

هكذا، بلغ الإنتاج الإجمالي للحبوب 103.2 مليون قنطار، وهو ثاني أفضل إنتاج في تاريخ الفلاحة المغربية، كما سجل إنتاج الخضروات والفواكه مستويات عالية ومهمة.

وفي نفس السياق وحسب التوقعات الأولية سيعرف إنتاج سلاسل الأشجار المثمرة الرئيسية في هذا الفصل ارتفاعا ملموسا، مقارنة مع الموسم الماضي، وخاصة إذا تحسنت الظروف المناخية في هذه الظرفية، ويرحمنا الله بالشتاء، وأخص بالذكر الحوامض، إذ يتوقع ارتفاع بـ14% مقارنة مع الموسم الماضي وبالنسبة للزيتون ارتفاع بنسبة 21% مقارنة مع الموسم الفارط، مع زيادة في المساحة المغروسة لتصل 1.2 مليون هكتار، أي بزيادة 4%.

وعلى مستوى الإنتاج الحيواني، ظل تعداد القطيع الوطني مستقرا على الرغم من تعاقب موسمين فلاحيين اتسما بعجز في التساقطات المطرية، خصوصا في بعض المناطق، أثر بشكل مباشر على توفر الكلأ في المراعي، وذلك بفضل برنامج إغاثة الماشية الذي أنجزته الوزارة.

وتبقى الحالة الصحية للقطيع الوطني جيدة، بفضل التتبع الصحي لحالة القطيع ومختلف حملات التلقيح المنجزة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وكذلك البياطرة الخواص المعتمدين وكذا المجهودات التي يقوم بها مهنيو القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

للأسف مازالت جائحة "كوفيد-19" ترخي بظلالها على عدة قطاعات وأنشطة، الشيء الذي كان له انعكاسات سلبية على الأسواق الدولية، مما نتج عنه ارتفاع أسعار عدة مواد تدخل في صنع المدخلات الفلاحية وكذلك تكلفة بعض الخدمات خصوصا الشحن، لكن النتائج الجيدة المسجلة في مختلف سلاسل الإنتاج والمحصول الاستثنائي للحبوب في السنة الماضية والحمد لله، مكنت من استمرار وتموين السوق الوطنية في ظروف جيدة ومواصلة المنحى الإيجابي لصادرات المنتوجات الفلاحية نحو مختلف الأسواق الدولية.

فبخصوص السوق الداخلي، فحالة تموين الأسواق بأهم المنتوجات الفلاحية والمواد الأساسية الغذائية تبقى جيدة، وقد تعرف أسعار بعض المواد بعض التقلبات العادية، يعني كارتفاعات محدودة وانخفاضات، وهي ظاهرة روتينية وطبيعية لهذه المواد في هذه الفترة من السنة، والتي هي فترة انتقالية(période de soudure) بين نهاية الزراعات الصيفية وبداية دخول إنتاج البواكير، حيث تم تسجيل استقرار أو حتى انخفاض أسعار أهم الخضر والفواكه بالمقارنة مع السنة الفارطة، تحسن الموفورات الكلائية مكن من انخفاض أسعار أعلاف الماشية، مما ينعكس إيجابيا على أنشطة الإنتاج الحيواني ودخل الكسابة، خاصة في بداية الموسم الفلاحي، بعض الارتفاع النسبي لأسعار بعض المنتوجات الصناعية الغذائية كزيت المائدة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للسوق العالمية، فيعزى ارتفاع أسعار الحبوب والمواد الأولية على المستوى الدولي للعوامل التالية:

1- الاطلاق المتزامن لخطط الإنتعاش الاقتصادي وما سببه ذلك من تسريع وثيرة الطلب العالمي على المواد الأولية؛

2- ارتفاع أسعار الطاقة، حيث نتج عنه ارتفاع في كلفة النقل والشحن والإنتاج؛

3- سوء الأحوال الجوية ببعض مناطق العالم، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج موجه للتصدير.

ولضمان استقرار أسعار الحبوب في السوق الوطنية، زيادة على مخزون الإنتاج الوطني، تم اتخاذ الإجراءات الاستباقية التالية:

1- تعليق الرسوم الجمركية المطبقة على استيراد القمح ابتداء من فاتح نوفمبر القادم لضمان تموين السوق الوطنية؛

2- إرساء آليات للتعويض عند استيراد القمح اللين إذا اقتضى الحال، بناء على ثمن مرجعي أدنى للمحافظة على استقرار أسعار الدقيق.

وبالنسبة للصادرات المغربية، فقد بلغ حجم صادرات الخضر والفواكه 2 مليون طن خلال الموسم الفارط، أي بزيادة قدرها 6% مقارنة مع السنة الماضية، وعرفت صادرات الطماطم استقرارا مع زيادة ملحوظة في صادرات الطماطم الكرز اللي هي (les tomates cerises) بحوالي 97 ألف طن، وازدادت صادرات الحوامض بفضل ارتفاع صادرات الفواكه الصغيرة، والتي حققت زيادة قدرها 21%، كما ارتفعت الكميات المصدرة من البطيخ الأحمر والفلفل والفاصوليا والبصل والفواكه الحمراء.

وتجدر الإشارة أن الصادرات برسم الموسم 2021-2022 اللي تيبدا دابا قد انطلقت منذ فاتح شتنبر في ظروف ملائمة، وتتم مواكبتها باستمرار، حيث نتطلع لتحقيق موسم جيد بإذن الله.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تبين المعطيات الميدانية أن الظروف الحالية لبداية الموسم الفلاحي 2021-2022، تتقاطع مع ظروف انطلاق الموسم الماضي 2020-2021 في نفس الفترة، فمعدل تساقطات الأمطار إلى غاية البارحة 25 أكتوبر يناهز 5.7 مليمتر تقريبا، أي نفس المستوى اللي كنا فيه في الموسم الماضي في هاذ الفترة وبعجز قدره 84% مقارنة مع سنة عادية، والسنة العادية هي المتوسط ديال 30 سنة الأخيرة واللي تقدر تقريبا بـ 36 مليمتر.

وقد انعكس سلبيا هذا العجز من جهة على نسبة ملء السدود ذات الأغراض الفلاحية، والتي تقدر حاليا بحوالي 34% ديال الملء عوض 33% خلال السنة الماضية، يعني تقريبا نفس النسبة، مع تباين نسبة الملء حسب الجهات والمدارات السقوية.

ولتدبير الأحواض السقوية، وأخذا بعين الاعتبار الوضعية المائية، يمكن التمييز بين 3 أنواع من المدارات السقوية:

- أولا، المدارات السقوية التي تتوفر على موارد كافية تضمن موسم ري عادي هي اللوكوس وسهل الغرب؛

- ثانيا، المدارات السقوية ذات مخزون مياه منخفض على مستوى السدود، مما يفرض قيودا على إمدادات مياه الري، مقارنة مع الحصة المخصصة في الظروف العادية وهي تادلة، الحوز الأوسط، تساوت العليا والسفلى وورزازات وبهت وماسة؛

- ثالثا، مدارات سقوية ذات مخزون مياه جيد منخفض على مستوى السدود، مما لا يسمح ببرمجة حصة مياه الري حاليا وهي: دكالة، تافيلالت، ملوية، أسن، ونفيس.

ومن جهة أخرى، تسبب تأخر الأمطار في تأخير نسبي لتقدم عملية الحرث والبذر للزراعات الخريفية، لكن هذا التأخير سرعان ما يمكن تداركه بمجرد وصول التساقطات المطرية، كما كان الشأن في الموسم الماضي، حيث امتدت فترة الزرع من النصف ديال شهر نونبر إلى النصف ديال شهر يناير.

وتجدر الإشارة أن الوزارة تتبع عن كثب عبر خلية مركزية وخلايا جهوية وبتنسيق مع الفرقاء المعنيين سير الموسم الفلاحي في كل تفاصيله، عبر المعطيات والأوضاع الميدانية التي تمكن من وضع خطط استباقية، كما ندعو ونشجع الفلاحين على تسريع العمليات اللازمة لتهيئ الأرض بالزرع، ونطلب من الله العلي القدير أن يرحمنا بأمطار الخير.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على الجواب على مختلف الأسئلة المطروحة.

وننتقل إلى التعقيب على هذا الجواب، في إطار ما تبقى من الوقت لكل فريق من الفرق، وسنتبع نفس القائمة بالترتيب الذي سبق على إثره طرح الأسئلة، وأبدأ بفريق التجمع الوطني للأحرار، التعقيب فيما تبقى من الوقت، فليتفضل أحد المستشارين الراغبين في ذلك، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

بداية أشكر السيد الوزير على جوابكم الواضح والموضوعي. لا نختلف، إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر جعلت من الفلاحة قطاعا محركا للاقتصاد الوطني ومنتجا بامتياز وصل إلى حد 14% من الناتج الداخلي الخام، مجهودات جبارة بذلت، جعلتنا ولله الحمد دولة منتجة تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من سلاسل الإنتاج، هذا الوضع فرض عليكم، السيد الوزير، الاشتغال وبشكل مستعجل على التسويق والبحث عن أسواق جديدة، خاصة في البرنامج الحكومي الأخير تطرقتم بإسهاب كبير إلى الأوراش المفتوحة المرتبطة بالصناعة الغذائية من أجل تثمين المنتوج الوطني الذي يجب حمايته من المنافسة، في مقابل ذلك الشركات الفلاحية يجب أن تشتغل على الجودة، كل المجهودات المبذولة من طرف..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد المرابط الخمار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات.

فقط يعني هل هناك طبعا فيما يخص المخطط الأخضر النتائج كما قال زميلي نتائج يعني مشرفة، وكذلك نتمنى أن يكون نفس الشيء بالنسبة للجيل الأخضر، لكن هل هناك بالنسبة للموسم الفلاحي حاليا أشياء ملموسة لتسهل هذا الموسم، خصوصا بالنسبة للفلاحين المتوسطين لكي نمشي في اتجاه الاتجاهات الملكية لخلق.. لإنشاء طبقة متوسطة في العالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

جاء في البرنامج الحكومي أنه دعم خلق طبقة متوسطة في العالم القروي، وهذا أمر يتطلب إجراءات جديدة.

السيد الوزير السابق قام بمجهود في المخطط الأخضر، وأنتم كذلك من موقع الإدارة ومن موقع الحكومة، وأعتقد أن هذا الموضوع يتطلب مجموعة من العمليات والتجديد:

أولا، فيما يتعلق بالدعم أنه تيخصنا نركزو على صغار الفلاحين، هوما اللي خصهم يستافدو باش يبقاو، لأنه مع الأسف أن دعم بعض الأنواع من الأشجار تيأدي إلى الوفرة ديال الإنتاج، الشيء الذي ينعكس على المدخول ديال الفلاح الصغير وبالتالي ما تيستافدش في النهاية ديال المحصلة.

فيما يتعلق بالبذور، البذور تيبيعها الفلاح بـ 200 درهم ويعاود يشريها بـ 500 درهم في ظرف وجيز، الشيء اللي ما تينعكسش كذلك على دعم هاذ الفلاح الصغير.

العلف بشكل عام العلف المدعم اللي مفروض أنه يمشي لواحد الطبقة معينة، مع الأسف ما تيوصلش دائما إلى الفئات اللي تيخصها يمشي ليها.

كذلك أعتقد أنه خص إعادة النظر في الأشجار المدعمة ماشي جميع الأشجار تندعموها، بغينا نشجعو واحد الإنتاج ولكن الشي اللي تيأدي إلى واحد النوع من الوفرة، واحد النوع.. اللي تينعكس على العرض والطلب في مجال السوق وفي مجال الاستثمار.

كذلك، فيما يتعلق بالجانب ديال الدعم بوحدو المادي ما كافيش، كان واحد الدعم اللي هو تقني إرشادي ما بقاش غادي بنفس المواكبة، الفلاحة ما خصهمش غير الفلوس ما خصهمش غير الآلات، خصهم واحد المصاحبة وواحد المواكبة، لأنه مع الأسف لأنه مبذول مجهود مادي كبير، ما كاينش نفس الاستمرارية فيما يتعلق بالمصاحبة التقنية والتوجيهية، وكذلك فيما يتعلق بالفرشة المائية، تيخصنا لابد من قراءة الانعكاسات ديال دعم بعض المنتوجات، خاصة هاذ الشي ديال البحاير اللي كاينة في بعض المناطق الناس ما تتلقاش ما تشرب، وكاين الدلاح وكاين البطيخ وكاين هذا.. تيأثر على الثمن الوطني أنه الناس بعض المناطق اللي تتكون مبكرة تتربح، المناطق الأخرى اللي كانت معتادة على البحاير اليوم ما بقاتش تتربح ولت غير تتلوح الدلاح والبطيخ ديالها لأنه حتى العملية ديال النقل ديالو إلى الأسواق هي أغلى من العملية ديال البيع ديالو.

إذن هاذ الشي تيخص تكون واحد الرؤية استراتيجية باش يمكن ذاك الفلاح الصغير يبقى في المكان ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي أن نسجل بعض المقترحات ذات الصلة بتحديات الموسم الفلاحي الجديد:

أولا، نسجل أن بلادنا خرجت من موسم فلاحي جيد بفعل التساقطات المنتظمة وبفعل عوامل أخرى في صدارتها الإمكانيات المادية المتاحة لمخطط المغرب الأخضر وكذا الاستقرار السياسي في تدبير الوزارة لما يقرب عقد ونصف، من تأمين ما توج ببلوغ منتوج أزيد من مليون قنطار من الحبوب هذه السنة، اللي تيتعتبر أعلى إنتاج في العشر سنوات الأخيرة، وبقدر ما تشكل هذه المعطيات مبعث تفاؤل، إلا أنها تشكل تحدي كبير بالنسبة للموسم الفلاحي الجديد، خاصة في ظل تأخر تساقط الأمطار؛

ثانيا، السيد الوزير، مما لا شك فيه أن النتائج الإيجابية المسجلة

رافقتها كذلك عدة اختلالات، أبرزها أن توجهات مخطط المغرب الأخضر لم تولي أهمية كبرى لوضعية الفلاحين الصغار، لا من حيث الدعم المادي أو اللوجيستيكي، مما جعلها تحت رحمة المديونية بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا؛

ثالثا، الاستعدادات الجيدة للموسم الفلاحي الجديد تتطلب، السيد الوزير، مقاربة جديدة تعيد النظر في عمق السياسة الفلاحية عبر التركيز على الفلاح بدل التركيز فقط على الأمن الغذائي، مع ما له من أهمية طبعا، كما نؤكد، السيد الوزير، على ضرورة بلورة مخطط لتنمية المناطق القروية والجبلية وفق منظور لا يختزل التنمية القروية في التنمية الفلاحية؛

رابعا، نتطلع أيضا، السيد الوزير المحترم، إلى ضرورة تقديم تقييم شامل لمخطط المغرب الأخضر" للوقوف على نقط القوة ومواطن الضعف وضمان شروط النجاح لمخطط "الجيل الأخضر.

وبنفس الحرص ننتظر منكم، السيد الوزير، الكشف عن التدابير والاستراتيجيات التي ستعتمدونها للنهوض بظروف الطبقة الوسطى الفلاحية كالتزام حكومي؛

خامسا وختاما، نتطلع كذلك، السيد الوزير، إلى معرفة التدابير الحكومية المتخذة للتصدي لمناورات خصوم وحدتنا الترابية في دواليب وهياكل الاتحاد الأوروبي على خلفية ملف الاتفاقية الخاصة بالفلاحة والصيد البحري، وهي مناسبة لمعرفة توجهاتكم بخصوص كيفية بناء شراكات استراتيجية متوازنة مع الاتحاد الأوروبي وحول اتفاقيات التبادل الحر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يعرف الموسم الفلاحي ببلادنا انطلاقة صعبة تؤشر بتصاعد احتمالات المرور بسنة مطبوعة بالجفاف، ومما يرفع من درجة القلق لدى الفلاحين خصوصا والمستهلك بشكل عام تزامن هذه الوضعية مع تدني احتياطي الحبوب ونقص البذور، مما أدى إلى المضاربة فيها وإلى الغلاء الفاحش للمواد الاستهلاكية والمواد العلفية والخصاص الكبير في المياه الصالحة للشرب.

لقد أثرت قلة التساقطات المطرية على القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، التي تتراجع بنسبة 3% أو 2.7% حسب بنك المغرب، مع ظهور الجائحة مرفوقة بموسم جاف، جعل من تدبير المرحلة أصعب وأعقد.

لقد أنتجت الوضعية ارتفاعا في الأثمنة الفلاحية بنسبة أعلى مع متوسط السوق، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى تعثر سلسة التموين الناتجة عن تعثر الوسائل اللوجستيكية.

وعموما، يبقى التساؤل المطروح اليوم هو حقيقة الوضع الفلاحي خلال الموسم الحالي الذي يعرف تأخرا في التساقطات المطرية بشكل كبير، فهل نحن أمام كارثة أم أن الموسم يمكن إنقاذه؟ وهل ينجح المغرب في مواكبة التحولات المناخية التي أصبحت تؤثر في كمية الأمطار؟ وهل تتغير السياسات الفلاحية بتغيير الظروف المناخية؟ وهل يتم اعتماد سياسات استباقية ومحاولة ضبط مجال التدخل واتباع سياسة تؤمن الحد الأدنى من الإنتاج المتلائم مع الطلب المرتبط بالاستهلاك الداخلي وتأمين الاكتفاء الغذائي، أم يتم اللجوء كما أعلن عن الجفاف لسياسات الدعم وتهدئة الأوضاع؟

هي أسئلة مشروعة، نريد عنها إجراءات شافية بعيدا عن منطق الشعارات، لأن ما يهمنا هو تحصين الأمن الغذائي للبلاد والعباد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

إننا إذ نثمن جواب السيد الوزير، نعبر عن تقديرنا لكل المجهودات التي بذلتها بلادنا من أجل تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وفي هذا الإطار، نعبر عن تقديرنا لكل ما تضمنه البرنامج الحكومي في هذا المجال، خصوصا وأنه أكد على أن "مخطط المغرب الأخضر" ساهم في خفض اعتماد المغرب على الأسواق الخارجية، بيد أننا نتطلع في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى مضاعفة الجهود، ونهيب بالسيد الوزير إلى جعل بلوغ الأمن الغذائي هدفا استراتيجيا وأولويا خلال هذه الولاية.

إن أحد أهم دروس الجائحة، والتي مازالت تجثم على أنفاس العالم، هو كونها، وكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله، في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية، تكمن في عودة قضايا السيادة إلى الواجهة،

وبلادنا، ولله الحمد، وإن كانت لم تنتظر هذه الجائحة من أجل السعي لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها كانت بالنسبة لنا إشارة إنذار، رغم نجاحنا في ربح رهان توفير كافة الحاجيات الغذائية التي احتاج إليها المواطنون خلال فترة الحجر الصحي.

إن طرحنا اليوم لموضوع السيادة الغذائية، لا ينطلق من موقف انغلاقي أو انعزالي، بقدر ما يعكس وعيا بأن تحديات العولمة والأخطار الإقليمية التي تواجهها بلادنا، تفرض الإنكباب العاجل والآني على جميع القضايا والمواضيع التي تكفل ترسيخ وتعزيز السيادة الوطنية بمختلف تجلياتها.

لا يساورنا شك، في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في أن الثقة الشعبية والآمال الكبيرة التي صاحبت وتصاحب هذه التجربة الحكومية، سوف تمكن من بلوغ هذه الغايات الوطنية الكبرى، والتي تتطلع لها جماهير الشعب المغربي بكثير من الآمال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم المستفيض والغني بالمعطيات والأرقام وعلى المجهودات التي تبذلونها من أجل هاذ القطاع الهام والحيوي لبلادنا.

يعيش أغلب المهتمين بالقطاع الفلاحي، وخاصة صغار الفلاحين والمقاولات أوضاعا صعبة، نتيجة للتأخر الذي تعرفه الأمطار في بداية هاذ الموسم الفلاحي، زد على ذلك الارتفاع الكبير الذي تعرفه أسعار المواد الأولية، وخاصة أسعار الأسمدة، حيث تراوح الارتفاع، السيد الوزير، ما بين 75 إلى 150%.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، مدى أهمية مخطط "الجيل الأخضر" الذي سيعطي دينامية جديدة للفلاحة المغربية، سواء من الناحية الإنتاجية أو تقوية القدرة الشرائية للفلاحة المغربية والمنتوج الوطني وخلق فرص الشغل وتحسين أوضاع الفلاحين.

كما أن التوجه العام نحو اعتماد التقنيات الجديدة للفلاحة الدقيقة، أي استخدام الأسمدة بناء على تحليل التربة، من شأنه أن يسمح بزيادة المردودية دون التأثير سلبا على البيئة.

غير أن واقع الحال، السيد الوزير، يبين أن الفلاح والمقاولة الفلاحة المغربية تعاني الأمرين جراء هذه الزيادات المهولة في أسعار الأسمدة، التي تعتبر من بين أهم المواد الأولية إن لم تكن أهمها في العملية الفلاحية.

السيد الوزير المحترم،

بعد الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح البرلمان، الذي دعا فيه جلالته إلى تحسين السيادة الغذائية الوطنية، فمن غير المناسب أن تظل أسعار الأسمدة في ارتفاع متزايد وكبير، وهذا الارتفاع سيكون له انعكاس سلبي على مردودية بعض المنتجات الفلاحية في قادم الشهور ببلادنا، في حين تعتبر بلادنا وكما يعرف الجميع خزانا عالميا لثروة الفوسفاط التي تستخرج منه الأسمدة.

السيد الوزير المحترم،

في انتظار الإجراءات والتدابير التي نأمل أن تتخذونها لحل هذا المشكل ومواكبة المقاولة الفلاحية والفلاح المغربي والعمل على استقرار أسعار الأسمدة، وفقا للتوجه الجديد لمخطط الجيل الأخضر، نعبر لكم، السيد الوزير، أننا داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عن استعدادنا كمستثمرين للانخراط لإطلاق منظومة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أنه من شأن خلق منظومة وطنية للمخزون الإستراتيجي للمواد الأساسية، تحصين الأمن الغذائي للبلاد وتعزيز قدراتها على مواجهة الأزمات والاختلالات الطارئة في التموين وتقلبات الأسعار على مستوى الدولي وانعكاساته السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين.

ويقتضي تنزيل هذا الورش الإستراتيجي ضمان إلتقائية السياسات والبرامج ومواصلة الجهود للرفع من الإنتاجية وإعطاء الأولوية لإنتاج المواد الأساسية الأكثر استهلاكا والرفع من مردودية المساحات المزروعة بالحبوب وترشيد الوساطة بين المستهلك والمنتج.

ولأن الدعامة الأساسية للسيادة الفلاحية ببلادنا هم الفلاحون الصغار والمتوسطون والعمال الزراعيون، الذين استطاعوا بسواعدهم في ظل الظروف الصعبة لجائحة كورونا، تموين الأسواق الوطنية، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نأمل أن تضع الحكومة في صلب اهتمامها المطالب المشروعة للعاملين بالقطاع الفلاحي، أي أكثر من مليون عامل، بتمكينهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها الحد الأدنى من الأجور المعمول به في القطاع الصناعي والخدماتي، تنفيذا لاتفاق 26 أبريل 2011، ومن الحماية الاجتماعية

ومن ظروف عمل خاضعة لمعايير الصحة والسلامة.

وفي نفس الإطار، الدعامة الثانية، لابد من الاهتمام بموظفات وموظفي القطاع الفلاحي، الذين يقومون بتنفيذ البرامج وتأطير الفلاحين والاستجابة لمطالبهم الخاصة أساسا بالأعمال الاجتماعية ومراجعة الأنظمة الأساسية لمجموعة من المؤسسات، كما تم التزام الوزارة بذلك من قبل، خاصة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية والمنتجات الغذائية، المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي والغرفة الفلاحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير، على إجابتكم التي أحطتم فيها بالموضوع وبمختلف مشاكل الفلاحة الوطنية، ولا يسعنا إلا أن ننوه بالإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم، لكن أود التركيز على المسائل التالية وهي:

يواجه الفلاح ثقلا كبيرا للمديونية ويجد صعوبات كبيرة على التمويل، وهناك سلاسل فلاحية تواجه مشاكل كبيرة في التسويق، كما أن شباب العالم القروي يعملون الكثير في برنامج "انطلاقة" وينتظرون تمويل مشاريعهم وأفكارهم الفلاحية المرتبطة بالتنمية القروية لأجل إنعاش التشغيل ومواجهة البطالة التي يعاني منها شباب وشابات القرى والبوادي المغربية.

كلنا أمل في خبرتكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في الأخير الكلمة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

من خلال الرد ديال السيد الوزير أنا أتساءل واش السيد الوزير توصل بالسؤال ديال مجموعة الكونفدرالية، لأن من خلال الرد ديال السيد الوزير، تقريبا الأسئلة اللي طرحنا ما كانتش الأجوبة عليها.

أولا، لابد نشيرو أن السيد الوزير ما تطرقش للأسباب وأشنو هي المسببات ديال ارتفاع المواد الأولية، خصوصا اللي تطرقو لها المجموعة ديال الإخوان سبقوني (الأسمدة إلى آخره...).

ثم ما طرقش للحاجة اللي مهمة اللي تطرقنا لها في السؤال ديالنا والوضع ديال عالم الشغل بالقطاع الفلاحي، واللي كيعرف واحد الهشاشة غير مقبولة، لا من طرف - كما سبق طرحنا في السؤال ديالنا - لا ضمان اجتماعي، لا حماية اجتماعية، لا مدونة الشغل إلى آخره.

Donc، من خلال الرد ديال السيد الوزير أنا دائما أتساءل ربما أنه السؤال ما وصلوش للسؤال ديالنا احنا، هذه الملاحظة الأولية.

بالنسبة للملاحظة كذلك اللي قلت، السيد الوزير، هو القضية ديال الأراضي السقوية، كيف كيعلم الجميع كاين أراضي سقوية وأراضي بورية، كاين الناس اللي عندهم أراضي بورية تيستفدو من الدعم ديال الدولة، هذه المرحلة اللي كنعيشوها حاليا.. هذه الأراضي السقوية عرفت واحد الوضعية ديال الجفاف بامتياز..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، انتهى الوقت السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، إذا رغبتم في الرد على التعقيبات في الوقت المتبقى لكم، ما عرفتش بالضبط، ولكن مازال لكم الوقت السيد الوزير.

تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أشكركم على التفاعل ديالكم الهام والإيجابي وعلى الملاحظات الوجيهة، وسأتطرق من خلال هذا التعقيب لمجموعة من النقط للإجابة على مختلف التدخلات.

فأولا، استعدادا للموسم الفلاحي الحالي عملت الحكومة على اتخاذ عدة تدابير وإجراءات لانطلاق وسير الموسم في أحسن الظروف، وأذكر بالخصوص توفير مدخلات الإنتاج بكميات كافية لتغطية حاجيات الفلاحين، ومنها، أولا، البذور المختارة، حيث تم تمويل السوق الوطنية بما يناهز 1.6 مليون قنطار من البذور المعتمدة للحبوب الخريفية من عدة أصناف ملائمة لكل المناطق الفلاحية وذات جودة عالية بأثمنة مدعمة من الدولة.

وكذلك اتخذت تدابير لتعزيز سياسة القرب من الفلاح عبر حوالي 390 نقطة بيع عبر شبكات التوزيع التابعة للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والشبكة الخاصة كذلك عبر التعاقد، وإلى حدود 25 أكتوبر 2021، يعني البارحة بلغت الكميات المزودة 500 ألف قنطار في 282 نقطة بيع، كما تم توفير جميع حاجيات البلاد من بذور الشمندر والتي فاقت 70 ألف وحدة من البذور الأحادية النبت.

بالنسبة للأسمدة: ضمان تزويد السوق بحوالي 500 ألف طن من الأسمدة الفوسفاطية أي أسمدة العمق، حيث تمت برمجت توزيع 340 ألف طن إلى متم شهر دجنبر، مع العلم أن المجمع الشريف للفوسفاط سيحافظ على نفس مستويات الأثمنة المسجلة خلال هاذ الموسم بالنسبة للأسمدة الفوسفاطية اللي تدخل فيها عدة تركيبات، عدة مواد وكذلك يعني الآزوت واحنا تنتبعو كيف ما قلت على حساب الفصول وعلى حساب المواسم الحالة ديال التزويد.

أما فيما يهم التأمين الفلاحي، فسيتم توسيع المساحات المؤمنة في إطار برنامج التأمين الفلاحي بحوالي 200 ألف هكتار إضافية، وذلك تنزيلا لمقتضيات استراتيجيات الجيل الأخضر، والتي تهدف لتأمين 2.5 مليون هكتار في أفق 2030، هكذا سيتم تأمين ما مجموعه 1.2 مليون هكتار من الحبوب والقطاني والزراعات الزيتية في إطار برنامج التأمين المتعدد المخاطر المناخية لهاذ الموسم، ومن جهة أخرى 50 ألف هكتار في إطار برنامج "ضمان" للتأمين المتعدد المخاطر للأشجار المثمرة.

من جانب التمويل ومواكبة الفلاحين: فمواكبة لتنزيل وتفعيل المحاور الكبرى لاستراتيجية الجيل الأخضر، تعمل مجموعة القرض الفلاحي على تطوير وتوفير الدعم للفلاحين والفاعلين عبر عروض مبتكرة وجديدة، حيث قامت مجموعة القرض الفلاحي بتشاور وثيق مع الوزارة باتخاذ مجموعة من التدابير لمواكبة القطاع والعالم القروي، وهكذا أبرمت المجموعة عدة اتفاقيات مع الفاعلين والمؤسساتيين والهيئات المهنية.

ولتفعيل هاذ المقتضيات والاتفاقيات، اتخذت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب عدة آليات مبتكرة ونذكر منها:

- أولا، مضاعفة الغلاف المالي المخصص لمواكبة الموسم الحالي مقارنة مع ما كانت تخصصه تقليديا للمواسم الفلاحية؛

- مواصلة وتعزيز تنزيل برنامج المستثمر القروي في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة"؛

- تسبيق على إعانة صندوق التنمية الفلاحية لتمكين الفلاحين المستفيدين من دعم "صندوق التنمية الفلاحية" من التوفر عند الحاجة على سيولة فورية، في انتظار الصرف الفعلي للدعم المخصص لهم؛

- "تسبيق التصدير" وهذا منتوج جديد مخصص للتمويل المسبق لموسم التصدير بالدرهم أو بالعملة الصعبة ويغطي كل العمليات المرتبطة بالتصدير؛

- تعزيز وتسريع الرقمنة لتسهيل ولوج الساكنة القروية في الخدمات البنكية.

من الجانب الحماية الاجتماعية بالقطاع الفلاحي، وتفعيلا لسياسة تعميم الحماية الاجتماعية للفلاحين وذويهم، وخصوصا القانون 15.190 الخاص بالتغطية الصحية للعمال غير الأجراء بالقطاع الفلاحي، تعمل الوزارة في هذه السنة على تسريع تنفيذ الاتفاقية الإطار الموقعة تحت أنظار جلالة الملك نصره الله مع الشركاء من أجل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة فئة الفلاحين، ويستهدف هذا التأمين حوالي 1.6 مليون منخرط، مع تمكين أسرهم من الاستفادة كذلك.

وستنظم الوزارة بتنسيق مع كافة المتدخلين مبادرات تحسيسية وطنية وجهوية ومحلية، بهدف تحسيس ومواكبة الفلاحين من أجل تشجيعهم للانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض.

واحد الجانب آخر اللي بغيت نهضر عليه، اللي هو مهم جدا، اللي هو التحفيظ العقاري، وأريد أن أشير إلى عملية التحفيظ الجماعي العقاري الفلاحي لما له من وقع إيجابي كرافعة للتنمية الفلاحية، حيث ستواصل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية تسريع وثيرة التحفيظ الجماعي، الذي هو مجاني ويهم الفلاحين الصغار خصوصا، فمنذ 2016 ثم إنجاز 750 ألف سجل عقاري، أي 85% من مجموع السجلات المنجزة منذ إرساء هذه المسطرة منذ 1969.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

للعمل على ضمان التزويد العادي والمستمر للأسواق الوطنية بكافة المواد الغذائية والفلاحية بأسعار معقولة وفي متناول المستهلك، تم وضع برنامج محكم لتوزيع الزراعات الخريفية عبر الجهات، مع مراعاة حالة الموارد المائية وتقلبات الظروف المناخية خلال الفترة الخريفية، ويتمحور هذا البرنامج حول إنجاز برنامج إكثار بذور الحبوب الخريفية على مساحة تتراوح بين 43 ألف حتى 50 ألف هكتار، منها حوالي 36 ألف مسقية، بهدف توفير 1.5 مليون قنطار من البذور المختارة من الحبوب للموسم الفلاحي المقبل، برمجة 4.6 مليون هكتار للحبوب الخريفية ومنها 6% مسقية، ويمثل منها القمح اللين 42%، القمح الصلب 23% والشعير 35%.

وإلى غاية البارحة، بلغت المساحة المحروثة لتهيئة الأرض لاستعداد البذر الزراعات الخريفية الرئيسية 1.5 مليون هكتار، منها 9% سقوية، أي نفس المستوى اللي كنا سجلناه في السنة الماضية، تخصيص 200 ألف هكتار للقطاني الغذائية، 500 ألف هكتار للزراعات الكلائية، منها 32% سقوية، وبرمجة 45 ألف هكتار من الزراعات السكرية حسب

توفر طبعا المياه، ولحد الآن بلغت المساحة المزروعة من الشمندر السكري 10.600 هكتار أي 19% من المساحة المبرمجة و1500 هكتار من قصب السكر، 55% من المساحة المبرمجة، وكذلك برمجة 114.500 هكتار للخضروات الخريفية، والتي سيمكن إنتاجها المرتقب من تغطية احتياجات الاستهلاك الداخلي من هذه المنتجات المتوفرة للفترة الممتدة بين شهر نونبر القادم إلى ماي 2022، وتلبية طلب الصادرات، وبلغت المساحة المنجزة لحد الآن 40.600 هكتار، وهي وتيرة معقولة أي 35% من البرنامج.

فبغيت كذلك نتطرق لواحد الموضوع ديال المخزون الإستراتيجي اللي جا في التوجيهات الملكية السامية، فالوزارة دارت واحد الفريق اللي غادي يخدم على هاذ الموضوع، واللي غادي نشوفو جميع الجوانب اللي تهم القطاع الفلاحي بالنسبة لهاذ الشي ديال المخزون، كاين هناك مواد غذائية، وكاين هناك كذلك مواد اللي تدخل في المدخلات ديال الإنتاج الفلاحي، لأنه احنا التوجه ديالنا هو تعزيز الإنتاج الوطني وتعزيز يعني الاستهلاك للاتجاه الوطني والتوجه ديالو للاستهلاك يعني المحلي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

هاذي مجموعة من المؤشرات والمعطيات المتعلقة بالموسم الفلاحي كذلك، وستكون عندنا، إن شاء الله، عدة لقاءات وعدة مناسبات وخصوصا في اللجان للتطرق لبعض الجوانب المهمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة والمصالح ديالها تتبع عن كثب التطور والسير ديال الموسم الفلاحي، وتضع كل الاحتمالات حتى تتمكن بطريقة استباقية وبتنسيق مع الفرقاء المعنيين، من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والملائمة في الوقت المناسب.

وأؤكد لكم أننا سنبقى منفتحين للتفاعل الإيجابي معكم باستمرار، لصالح المنفعة العامة لفلاحتنا ولفلاحينا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على المساهمة القيمة في هاذ الجلسة الدستورية الأولى للأسئلة الشفهية.

كما أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على المساهمة المثمرة في هذه الجلسة.

وبعد انتهاء جدول الأعمال،

أعلن عن رفع هذه الجلسة.

محضر الجلسة رقم 008

التاريخ: الثلاثاء 26 ربيع الأول 1443هـ (02 نونبر 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وسبع وعشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الواحدة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا كثيرا كما أمر، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأبر.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 26 أكتوبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 165 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة والموجهة لقطاع الصحة.

السيد المستشار،

على ما يبدو لم ننطلق بعد، ولا أرى أنه صدر عن الجلسة ولا عن رئاسة الجلسة..

دبا فعلا.. تفضل السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

أولا، دائما خص تدرج الرسائل، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل راسلت مكتب المجلس بخصوص الأسئلة الشفهية، وتوصلت بجواب اليوم قبل الجلسة، جواب يتنافى مع ما دعينا له، وهو عدم تطبيق بنود فصول.. ما هو دستوري والفصل 88 من القانون التنظيمي، احنا تنتفاجؤو أن الرد تيقول لنا مطابقة الفصل 88 مع الفصل 10 و60 من الدستور، احنا لا نشكك في المطابقة، بل نقول أن المكتب خرق الدستور وخرق القانون التنظيمي بعدم إدراج سؤال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل اليوم موجه للسيد وزير الصحة، كيف ذلك؟ لأن القانون تحدث عن أسئلة أسبوعية وأسئلة شهرية، ولم يتحدث عن أسئلة نصف شهرية، يعني المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عندها الحق في سؤال في كل أسبوع توجهو في إطار مساءلة الحكومة، إلا إلى كانت بعد الأطراف تريد مصادرة حقنا في السؤال، وهذا كنددو به وتنقولو أن هاذ الحق الموجه في حق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل غير مقبول وأن أسئلتنا خصها تتطرح وتبرمج في إطار القانون في إطار التمثيلية النسبية.

نقطة نظام الثانية وجهنا سؤال للحكومة في إطار المادة 188 من النظام الداخلي، ولم ترد الحكومة حول جواز التلقيح الذي نقول أنه ليس من القانوني فرض جواز التلقيح على المواطنين والمواطنات لولوج المرافق العمومية، وهذا يحد من حرية التنقل ومن حرية المواطنين من الاستفادة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم،

استهلكت حقك كاملا، طبقا لمقتضيات المادة 167 من النظام

الداخلي لمجلسنا الموقر.

صحيح، توصلت رئاسة المجلس بموضوع تناول الكلمة، وسيدرج في آخر الجلسة طبقا لمقتضيات المادة 168 من نظامنا الداخلي.

أما بخصوص.. اسمع ليا، السيد الرئيس، ودبا والله يجازيك بخير أنت الله يجازيك بخير أنت طلبت أنت نهتني للضوابط رغم أنه لم يصدر عن رئاسة الجلسة ما يستلزم التنبيه إلى الدور في إطار المادة 167، وأعطيتك الحق وخذيت حقك واستنفذت المدة الزمنية المخصصة لنقطة النظام، اسمح ليا السيد الرئيس الله يجازيك بخير.

موضوع الحصة الزمنية، تتعرفو، السيد المستشار المحترم، بأن للعمل البرلماني ضوابطه والاستدلال بالنصوص وبالأحكام القانونية ينبغي أن يتم من موقع هذه النصوص وهذه الأحكام، تتعرفو أولا موضوع الخرق هذا موضوع الخرق وعدم مطابقة توزيع الحصة الزمنية لأحكام الدستور وأحكام مواد النظام الداخلي ذات الصلة، هاذ الموضوع لا تستفتى فيه ولا تفتي فيه رئاسة الجلسة، لأنه يتعلق بصلاحيات واختصاصات واحد المؤسسة دستورية محترمة منظمة مؤطرة، سلوكها مخفور، قرارتها مخفورة بنظام داخلي هي المحكمة الدستورية، هذا من جهة.

الفضاء الطبيعي والمكان الطبيعي لمناقشة هاذ الأشياء، كما تعلمون السيد المستشار المحترم، هي المكتب وندوة الرؤساء، وزميلنا وزميلكم ممثل المجموعة الموقرة كان حاضرا ولم يبد أي اعتراض.

الفصل 10 متفق معك يكرس استفادة المعارضة من حقوقها، ولكن لا ينبغي أن نقف عند رسم الكلام ويجب أن نتم قراءة هاذ الفصل 10 كاملا، لأنه يسند كيفية التصريف وكيفية ممارسة هذه الحقوق للنظام الداخلي، والمادة 88 ذكرتونا بها وكذلك المادة 287 اللي تتكلم على المبدأ الوحيد في التوزيع هو التمثيل النسبي.

وبذلك يكون توزيع الحصص، السيد المستشار، مطابقا لأحكام الدستور ومطابقا لأحكام المادة 88 والمادة 287، وغادي نمشي معك أكثر من هذا باش نقفل القوس، وغادي نعطيك شي حاجة اللي غير غنطمأنك، واسمع لي السيد الرئيس، واسمع لي.. واسمع لي.. الله يخليك، الله يجازيك بخير.. لا حق لك في الرد، قلتي نقطة نظام.. لا، أنا نرد عليك أنا هنا أمثل مكتب المجلس، والقرار اتخذ في ندوة الرؤساء الله يجازيك بخير، واسمح لي.

شكرا.

الله يجازيك بخير..

شوف الله يجازيك بخير..

السيد المستشار المحترم، لا، لا، بالعكس لا أنا ما تردش علي، المشكل ما شي معي أنا، المشكل عندك مع النظام الداخلي السيد المستشار المحترم، مع القانون ماشي معي، الله يجازيك بخير.

تفضل، تكلمتي.. الله يجازيك بخير، كنقراو.. كنقراو مزيان، السيد المستشار المحترم، راه ما شي الهدف هو مصادرة حق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الله يجازيك بخير، أنا أجيبك وفقا لأحكام ومقتضيات النظام الداخلي الذي صادقت عليه المحكمة الدستورية، فأصبح انتدابا للدستور، الله يجازيك بخير، الله يجازيك بخير.

الله يجازيك بخير.. السيد الرئيس..

بارك السيد المستشار المحترم، وصلتي الميساج ديالك السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس، السيد المنسق المحترم، الله يجازيك بخير، شوف.. لا ما عندو علاقات، لا، لا هذا شأن داخلي للمجلس واللي كيقرر هو المكتب..

الله يخليك حتى نعطيك الكلمة، السيد المستشار الله يخليك، غير نظمو راسكم بعدا، السيد المستشار، بينكم الله يجازيك بخير.

السيد المستشار، أنا أبشرك.. اسمع، السيد المستشار، راه مكتب المجلس قرر تشكيل لجنة مصغرة تحت رئاسة السيد النائب الأول لرئيس المجلس، ها هو الدكتور حنين، وهي الآن منكبة على دراسة الموضوع ديال الأسئلة الشفهية لضمان انخراط كافة الفرق والمجموعات دون استثناء، باش هاذ الأسئلة وهاذ الجلسات لا من ناحية التزمين ولا من ناحية الشكل، الله يجازيكم بخير، ولا من ناحية الجوهر تكون أكثر جاذبية وتكون في مستوى تطلعاتنا داخل وخارج المجلس.

رجاء السيد الرئيس.. رجاء السيد الرئيس.. رجاء السيد الرئيس.. رجاء السيد الرئيس.

تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس قال أنه غادي تكون لجينة مصغرة، من خلال التدخل ديالك السيد الرئيس قلت لن تثير هذه النقطة، ولكن...

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا أنا قلت لك ما اعترضتيش السيد الرئيس، لا قلت لك ما اعترضتيش، ماشي ما قلت لك ما ثرتيش، قلت لك ما اعترضتيش، ما مسجلش عندنا في المحضر، على أي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

لا اعترضت في ندوة الرؤساء، يكون لجنة إذا لم يكن هناك اعتراض.. على كل..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لا، اسمح لي الله يجازيك بخير.

السادة الإخوان في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الله يجازيكم بخير.. أنا ذكرتني بالقانون أنا جاوبتك، ولكن تنقول لك عمليا هناك لجنة، أكرر كلامي، هناك لجنة وتشكلت وأنا جزء منها مع السيد الخليفة الأول، وغادي تسهر إن شاء الله.. راه بدأت العمل ديالها، وسوف تنفتح على كافة مكونات هذا المجلس وكلشي التلوينات والحساسيات السياسية، لضمان التوازنات الأساسية ديالها.

شكرا.

وبالنسبة للموضوع الآخر ديال تناول الكلمة، راه احنا غادي ندرجوه في آخر الجلسة.

شكرا.

تفضل السيد الرئيس في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار النظام الداخلي ديال المجلس، واعتبارا لمخرجات الندوة ديال الرؤساء واللي بخصوص تخصيص أماكن الجلوس للسادة المستشارين على حسب الفرق والمجموعات النيابية، تفاجأنا في الجلسة السابقة بعدم احترام الأماكن ديال الجلوس ديال فريقنا، ووجهنا رسالة بكل لباقة لرئاسة المجلس لتحرص على احترام هذا الأمر، الشيء اللي ما تحققش في الجلسة اليوم.

السيد الرئيس،

احنا دبا الفريق الاشتراكي الإخوان واقفين، السادة المستشارين واقفين، هذا فريق ديال مجلس المستشارين يجي لقاعة الجلسات في إطار المقتضيات ديال النظام الداخلي خصنا نلقاو بلايصنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هذا الموضوع.. توصلنا برسالة، وفعلا أثيرت هذه النقطة بالأمس في اجتماع المكتب وتداولنا فيها، وذكرنا السيد الرئيس بأنه انتقل شخصيا وفعليا داخل هذه القبة بمعية الرؤساء واختاروا الأماكن ديالهم إلى آخره، وفعلا لم يتم احترام هذا الموضوع، ولكن راه احنا باشرنا عملية التشوير ها انتوما كتشوفو (les pancartes) وغادي يكون تصميم نهائي بإذن الله تعالى باش نحلو هذا المشكل، ولكن عاونونا في هذه الجلسة، السيد الرئيس، الله يجازيكم بخير.

إذا كانو الإخوان ديالنا في الكونفدرالية ونتعاونو إن شاء الله غادي يتحل هذا المشكل ابتداء من الجلسة المقبلة، وشكرا على تفهمكم، الله يجازيكم بخير.

عبد الإله، تفضل السيد الرئيس، ياالاه.. وغادي نحرصو إن شاء الله أشد ما يكون الحرص على أن هذه المسائل أنها تعالج إن شاء الله مستقبلا، شكرا.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 10 آنية، تجمعها وحدة الموضوع، وهي موجهة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية حول "الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح".

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الإستراتيجية الوطنية للتلقيح".

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضل السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم: ما هي التدابير التي تعتزمون اتخاذها للتصدي لإكراهات عملية التلقيح وتحقيق المناعة الجماعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال الثاني، موضوعه "مستجدات الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح".

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيد الوزير،

عرفت مؤشرات الحالة الوبائية الناجمة عن فيروس كورونا انخفاضا ملحوظا، ساهمت فيه بشكل كبير كل التدابير التي تم اعتمادها منذ تفشي الوباء، فضلا عن الانخراط في الوعي للمواطنين في حملة التلقيح التي اعتمدتها السلطات العمومية.

لهذه الاعتبارات نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول مستجدات

الوضع الوبائي والتدابير المتخذة لتسريع عملية التلقيح في أفق بلوغ المناعة الجماعية وتجاوز التداعيات التي أفرزتها أزمة كورونا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث للمستشارين المحترمين أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "مستجدات الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح".

تفضل الدكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

مما لا شك فيه، المغرب عرف واحد التحسن وبائي جد مهم، لأن المعطيات العلمية كلها كتبين بأنه انخفاض تام ديال الحالات الحرجة والانخفاض كذلك ديال عدد الوفيات وكذلك انخفاض تنقل العدوى، وزد على ذلك بأنه عرفنا بأن عدد ديال التلقيح ديال 64% هذا واحد الوضع اللي وصلنا له اللي هو مهم جدا، ولهذا كنطرح، السيد الوزير، السؤال بما أنكم كذلك أخذتم قرار باش يكون الجواز ديال التلقيح للدخول للأماكن العمومية والمعايير العلمية لصالح التحكم في الوباء، بغيت نشوف معاك ما هي التدابير اللي أخذت الحكومة باش يمكن لها أولا تحافظ على هذه المكتسبات؟ وكذلك كيفاش يمكن لها كذلك تدخل المواطنين للحياة العادية كما عرفنا في بعض الدول الأوربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى السؤال الرابع موضوعه "حيثيات اعتماد الحكومة جواز التلقيح ومستجدات الوضع الوبائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الإخوة المستشارين المحترمين،

على إثر اتخاذ الحكومة قرار اعتماد إلزامية جواز التلقيح في تنقلات المواطنين داخل وخارج المملكة وإلى الولوج إلى المراقبة والأماكن العمومية، وذلك تعزيزا للتطور الإيجابي الذي تعرفه الحملة الوطنية للتلقيح، نسائلكم السيد الوزير:

ما هي حيثيات وأسباب اتخاذ هذا القرار؟

ما هي مستجدات الوضع الوبائي ببلادنا؟

وما هي الإجراءات الحكومية المواكبة الضامنة لنجاح اعتماد إلزامية جواز التلقيح؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي السباعي.

السؤال الخامس موضوعه "حقيقة الوضع الوبائي ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن حقيقة الوضع الوبائي وعن تدبير الحملة الوطنية للتلقيح ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل إلى السؤال الموالي حول "مستجدات الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح"، للسادة المحترمين أعضاء فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

فليتفضل أحد السادة لبسط السؤال.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

سيدي الرئيس،

أيها السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

نسائلك، سيدي الرئيس، عن تطورات الوضعية الوبائية وسير الحملة الوطنية للتلقيح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع موضوعه "مستجدات الوضع الوبائي والحملة الوطنية للتلقيح".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم اليوم، السيد الوزير، عن الآليات التي تعتزم الحكومة القيام بها بشكل استعجالي من أجل عودة السيرورة العادية للنشاط الاقتصادي للمقاولات، وخصوصا المنظومة السياحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الثامن موضوعه "فرض جواز التلقيح للتنقل وولوج الفضاءات والمرافق العامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنساءلوكم اليوم على الإجراءات اللي تتعتزمو القيام ديالها من أجل معالجة الإشكالات اللي نتجت عن فرض إلزامية جواز التلقيح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

ننتقل إلى السؤال التاسع وموضوعه "تدابير النهوض بالمنظومة الصحية ببلادنا في مواجهة تطورات الوضعية الوبائية المرتبطة بتفشي كورونا "كوفيد-19"".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة لتقديم السؤال.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نهنئكم بداية عن الثقة المولوية التي حظيتم بها بإعادة تعيينكم على رأس وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وهو تأكيد على الحصيلة الإيجابية التي حققتموها في تدبير هذا القطاع، لاسيما في سياق التداعيات الصحية لجائحة كورونا، لذلك فإنه ينتظركم عمل كبير، فأنتم مطالبون من جهة بتعزيز جاهزية المنظومة الصحية، ليس فقط لمواجهة الأزمات، لكن أيضا إنجاح ورش الحماية الاجتماعية بتحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز البنيات الاستشفائية على مستوى مختلف جهات وأقاليم المملكة، لاسيما الأقاليم ذات الامتدادات القروية وشبه القروية.

ونسائلكم اليوم، السيد الوزير، حول تدابير النهوض بالمنظومة الصحية لبلادنا في مواجهة تطورات الوضعية الوبائية المرتبطة بتفشي كورونا "كوفيد-19".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن السؤال العاشر والأخير موضوعه "سير عملية التلقيح ضد وباء كورونا "كوفيد-19"".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل مواكبة الحالات التي ظهرت عليها أعراض جانبية من جراء التلقيح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للسيد وزير الصحة.

تفضل السيد الوزير للمنصة، السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا السؤال المحوري.

تفضل السيد الوزير.

السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة أمام مجلسكم الموقر في إطار التفاعل مع أسئلتكم حول موضوع الحالة الوبائية ببلادنا وتطور كذلك الحملة الوطنية للتلقيح، خاصة في ظل التطورات المرتبطة بالقلق العالمي من انتشار موجة جديدة من فيروس كورونا بعد ظهور سلالة جديدة متحورة في العديد من الدول، وتزايد كذلك عوائق تأمين مزيد من اللقاحات عبر العالم، فتحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتنفيذا لتعليماته السامية، حظيت الاستجابة السريعة لبلادنا التي اتسمت بالاستباقية والتضامن والشمولية في مواجهة الطابع غير المتوقع للجائحة بإشادة وترحيب كبيرين على المستوى الوطني والدولي.

وبغرض رفع كافة التحديات المطروحة، كما شكلت توجهاته الحكيمة خارطة الطريق لكل الإجراءات والتدابير التي همت تدبير هذه المرحلة الصعبة والاستثنائية، حتى قبل الإعلان عن أول حالة إصابة ببلادنا في 2 مارس 2020.

لقد عرفت الحرب على الوباء تعبئة شاملة ومنقطعة النظير لاحتواء الأزمة، حيث استنفرت السلطات الصحية ببلادنا إلى جانب متدخلين آخرين كالإدارة الترابية والمصالح الأمنية والعسكرية والوقاية المدنية والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الإعلام وممثلي الأمة من المجلس النيابي ومنظمات المجتمع المدني وإلى آخره كل طاقاتها وإمكانياتها للتعامل مع الوضع الوبائي الطارئ ومواصلة التعبئة لتمنيع الساكنة ضده، عبر الحملة الوطنية للتلقيح.

وهي مناسبة اليوم لنجدد تشكراتنا وتنويهنا لكل هؤلاء، وخاصة منهم رجال ونساء الصحة، على المجهودات الجبارة والوقوف البطولي في الصفوف الأمامية للحرب على الوباء، كما نحيي عاليا شجاعتهم وقدرتهم على الصمود والتحدي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نتابع بفخر كبير الأجواء الإيجابية التي تتواصل فيها الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس "كوفيد-19" بكافة تراب المملكة بتدبير مثالي نوه به العالم أجمع، نتيجة الأداء الجيد والتحرك الاستباقي لبلادنا وبتوجيهات ملكية سامية، لتأمين جرعات اللقاح الضرورية، حماية للمواطنات والمواطنين، وتحصينا للنظام الصحي من خطر الانهيار.

وقد شجع التحسن النسبي للمنحنى الوبائي لبلادنا على إنجاح انسيابية حملة التلقيح بشكل كبير، فالرهان الذي مازلنا نسارع في سبيل تحقيقه اليوم هو بلوغ نسبة تغطية الساكنة بالتلقيح تسمح بتحقيق المستوى المنشود من التحصين الجماعي للاستئناف التدريجي للحياة العادية.

ففيما يخص الوضعية الوبائية الحالية اليوم، نسجل بارتياح بالغ التحسن الكبير الذي عرفته كل المؤشرات الوبائية ببلادنا، وهو ما ساهم في انتقال المغرب إلى المستوى الأخضر من انتشار العدوى.

وفي هذا الإطار تواصل العد التنازلي للحالات الإيجابية المسجلة وتم تسجيل 138 حالة إصابة في 24 ساعة الأخيرة، إذ انخفضت بما يقارب ناقص 27% على المستوى الوطني، وهي أقل نسبة إجابة تسجيل منذ 5 أشهر، وسجلت المنظومة الصحية 10 وفيات، وبالنسبة للإماتة تبلغ 1.6%، بينما يصل المعدل العالمي إلى 2%، كما انخفض عدد الحالات النشيطة بما يقارب 28.5% بينما واصلت نسبة الشفاء المسجلة ارتفاعها وناهزت 98%، وانخفضت نسبة ملء أسرة الإنعاش والعناية المركزة إلى 5.2% من القدرة السريرية، وهو انخفاض تم معاينته في الأسبوع الحادي عشر على التوالي.

هذا التحسن الملاحظ والانتقال إلى المستوى الأخضر لا يعني نهاية الموجة، مما يفرض علينا الإبقاء على اليقظة والالتزام بالتدابير الوقائية والاحترازية، ومنها المسارعة إلى تلقي اللقاء لتحصين أنفسنا ومجتمعنا.

أما فيما يخص الحملة الوطنية للتلقيح، وهو الموضوع المحوري والأساسي اليوم، فقد تمكنت بلادنا وفاء للمقاربة الملكية الاستباقية من الحصول مبكرا على الإمدادات الأولى من اللقاحات الضرورية بعد اتصالات مكثفة وإبرام اتفاقيات مع المختبرات المصنعة لها بكل من آسيا وأوربا وأمريكا، باعتبارها لقاحات مأمونة وفعالة، إثر التجارب السريرية المكثفة التي أجريت عليها، وبعد تطمينات فريق الخبراء الاستشاري الإستراتيجي المعني بالتمنيع التابع للمنظمة العالمية للصحة.

وعلاوة على كل ذلك، قدمت بلادنا بفخر كبير العديد من الإسهامات في الجهود الدولية لتأكيد فعالية اللقاحات ضد فيروس "كوفيد-19" من خلال مشاركتها في التجارب السريرية الناجحة وفي البحوث العلمية لتقييم جودة اللقاحات ومأمونية فعاليته، وكذا الحماية التي يوفرها.

ومنذ انطلاق حملة التلقيح الوطنية ضد الفيروس، قامت بلادنا بتعزيز نظامها لليقظة الدوائية، كما وضعت جهازا للمراقبة الجينومية لفيروس كرونا المستجد من خلال ائتلاف من المختبرات ذات منصة وظيفية للتسلسل الفيروسي لفيروس كورونا المستجد.

ولم تكن بلادنا أيضا بمنأى عن الانشغالات العالمية إثر الضجة المرتبطة بظهور أعراض جانبية للمستفيدين من اللقاح أسترازينيكا، ولا عن التحذيرات ولا المخاوف التي أثارها ظهور طفرات متحورة للفيروس، حيث تحملت وزارة الصحة مسؤوليتها كاملة وأعلنت في بلاغ لها بتاريخ 17 مارس 2021، وبعد اجتماع اللجنة الوطنية الاستشارية لليقظة الدوائية بمواصلة استخدام لقاح أسترازينيكا في حملات التلقيح الوطنية، مؤكدة أن فوائد هذا اللقاح تفوق مخاطره وأن ليس هناك صلة مباشرة بين عدد من الأعراض الجانبية المصرح بها واستعمال اللقاح المذكور، وهو الأمر الذي سيتم تأكيده لاحقا بأوربا، كما أكدته كذلك أيضا المنظمة العالمية للصحة.

وبالإضافة إلى هذه الجهود، قامت السلطات العمومية بمجهودات أخرى للتحصين ضد الشائعات والأخبار الزائفة، فأصدرت البلاغات التوضيحية لتصحيح هذه المعلومات المتعلقة بالوباء وضمان الوصول إليها ومنع انتشار الخوف أو القلق أو الارتباك بين الأفراد.

وفي هذا الإطار، عمدت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية إلى برمجة تنظيم لقاءات تواصلية وتفاعلية على المباشر للصفحة الرسمية لوزارة الصحة بالفايسبوك، حيث سيتم تكليف عضو من أعضاء اللجنة العلمية لـ"كوفيد-19" بالإجابة على جميع تساؤلات المواطنات والمواطنين وتقديم توضيحات حول اللقاح المضاد لـ"كوفيد-19".

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح البرلمان بتاريخ 8 أكتوبر 2021، لقد قامت الدولة بواجبها في توفير اللقاح المجاني الذي كلفها الملايير وكل الحاجيات الضرورية للتخفيف على المواطنين من صعوبة هذه المرحلة، وبالقصر الملكي بفاس أشرف جلالته، حفظه الله، يوم الخميس 28 يناير 2021 على إطلاق الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس "كوفيد-19"، حيث تلقى جلالته الجرعة الأولى من اللقاح المضاد لهذا الوباء، ليعطي بذلك إشارة قوية قدمت النموذج والمثال والجواب على تساؤلات أزيد من 36 مليون مغربية ومغربي بكل أطيافهم.

ورمز هذا الحدث لسلامة العملية من كل المخاطر المحتملة، كما أزال التوجس والشكوك في نفوس المغاربة وعزز ثقتهم في مهنيي الصحة ومن خلالهم في المنظومة الصحية وفي عملية التلقيح برمتها.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، عززت السلطات الصحية من جاهزية آلاف المراكز للتطعيم باللقاح المنتشرة بكثافة فوق التراب الوطني بإحداث مراكز رقمية كذلك ومندمجة للتلقيح منذ شهر غشت الماضي من أجل التسريع من وتيرة عملية التلقيح الوطنية ضد "كوفيد-19" وتعزيز طموح المغرب في تحقيق سيادة صحية متفردة أكثر ذكاء وابتكار.

وإلى حدود يوم الثلاثاء 26 أكتوبر الجاري سجلنا ولله الحمد تخطي العداد الوطني للتلقيح الحقنة رقم 47 مليون التي تم استعمالها خلال حملات التلقيح الواسعة، وبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين أزيد من 24.233.000 مستفيدة ومستفيد أي ما يزيد عن 64% من العدد الإجمالي للسكان، منها 22.097.957 مستفيد من التلقيح الكامل أي بجرعتين بنسبة تفوق 57.6% من العدد الإجمالي للسكان، وكذلك استفاد 1.434.692 شخص من الجرعة الثالثة المعززة، هذا ولا يفصلنا إلا أقل من 5 ملايين ملقح على بلوغ المناعة الجماعية المنشودة، فكل الرهان اليوم على تسريع عملية التلقيح قصد بلوغ نسبة 80% من الساكنة في الأسابيع القليلة المقبلة.

إن أمرا كهذا يسائلنا اليوم جميعا ويدفعنا إلى مزيد من تعبئة الجهود لرفع منسوب الثقة في نفوس المواطنات والمواطنين في نجاعة وسلامة عملية التطعيم المتواصلة حاليا ببلادنا، وحثهم على الإسراع بتلقي الجرعات الضرورية للحماية من خطر الوفاة أو الإصابة، خاصة وأن بلادنا قد نجحت ولله الحمد بتدخل ملكي سامي في أن تكون سباقة إلى توفير اللقاحات الضرورية للمواطنات والمواطنين بالمجان وبكميات كافية، وهيأت لذلك بتوجيهات سديدة من جلالته حملة وطنية غير مسبوقة عبر إعداد البنى التحتية المناسبة والوسائل المادية اللازمة والإمكانات البشرية واللوجيستيكية الضخمة.

لذلك، وبهدف تعزيز كل هذا التطور الإيجابي، قررت السلطات العمومية ببلادنا اعتماد مقاربة جواز التلقيح ابتداء من يوم الخميس 21 أكتوبر المنصرم كوثيقة رسمية حصرية تتيح لحاملها التنقل بين المناطق والأقاليم المختلفة عبر وسائل النقل الخاصة أو العمومية أو السفر إلى الخارج أو الولوج إلى الأماكن والفضاءات العامة وإلغاء كل تصاريح التنقل السابق الصادرة عن السلطات المحلية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار جهود الاستجابة للوباء، سبقتنا دول كثير إلى اعتماد هذه المقاربة، مقاربة الجواز الصحي أو جواز التلقيح، للسماح للأفراد بارتياد الفضاءات العامة وفق التدابير الاحترازية المعهودة، وطيلة هذه المدة كان النقاش العمومي قائما وطنيا قبل شهور بخصوص اعتماد هذا الجواز من عدمه، حيث أعلنت السلطات العمومية بمنطق الاستباقية منذ مطلع شهر يونيو الماضي استحداث جواز تلقيحي يسمح للمتلقي جرعتين من اللقاح المضاد لفيروس "كوفيد-19" بالتنقل دون قيود داخل البلاد والسفر إلى الخارج، وأهابت حينها بالأشخاص الذين فوتوا

موعد التلقيح إلى الإسراع بتلقيح أنفسهم وتحميل جواز تلقيحهم، الذي كان جاهزا لذلك اعتبارا من الاثنين 7 يونيو 2021، أي 5 أشهر قبل اليوم، وذكر بلاغ الحكومة آنذاك أن هذا الجواز اللقاحي يشكل وثيقة رسمية آمنة ومعترف بها من طرف السلطات تسمح لحاملها دون الحاجة إلى التوفر على وثيقة إضافية بالتجول عبر جميع أنحاء التراب الوطني دون قيود والتنقل بعد 11 ليلا وكذا السفر إلى الخارج، وتم التأكيد من خلال وصلة إعلامية تم تداولها على نطاق واسع بأن هذه الوثيقة ستكون جد مهمة ومطلوبة للحياة الطبيعية وتمكن صاحبها من ولوج المقاهي والمطاعم والمسارح والقاعات السينمائية والمراكز التجارية الكبرى والفنادق وحتى وسائل النقل العمومية.

إن المعادلة الأساسية اليوم في سياق خطورة جائحة "كوفيد-19" وتهديدها للحق في الحياة تتمثل في أهمية التوفيق بين ضرورات حماية الصحة العامة وضمانات هذه الحقوق، وأساسا تجنب انتهاك الحق في الصحة الذي من شأنه أن يؤدي حتما إلى انتهاك باقي الحقوق الأخرى.

ودون الدخول في الجدل الفقهي القانوني الذي أعقب إقرار جواز التلقيح كوثيقة للتنقل والولوج والجولان، مع العلم أن قرار السلطات العمومية كان يستند إلى المقتضيات التي يبيحها تطبيق حالات الطوارئ الصحية، ذلك أن المرسوم بقانون 2.20.292 وفي المادة 3 ديالو بتاريخ 23 مارس 2020 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، وعلى الرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل لاتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تقتضيها هذه الحالة، وذلك بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية أو بواسطة مناشير وبلاغات من أجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، وتعبئة جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم، سيما وقد أعلنت المنظمة العالمية للصحة في وقت سابق من العام الماضي وتحديدا بتاريخ 30 يناير 2020 حالة طوارئ الصحة العامة على النطاق الدولي بسبب الجائحة، ودعت الحكومة تبعا لذلك إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة للتعامل مع الجائحة، نظرا للمستويات المقلقة للانتشار وشدته.

وحتى دون قراءة الموضوع على ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية كذلك التي تدعو إلى الحفاظ على النفس، باعتبارها أمانة، وجعلت إنقاذ الناس حقا لكل فرد، وذلك بالوقاية من الأمراض والأسقام قبل حدوثها وبالتداوي بعد حدوثها، وأكدت بذلك البعد المصلحي الذي يتماشى مع القواعد الجوهرية للشريعة التي تحث على الأخذ بالأسباب وإزالة الضرر واختيار أهون الضررين أو أخف الشرين وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وإقرار مسؤولية الفرد على نفسه.

وبالإضافة إلى هذين البعدين القانوني والفقهي، نورد عددا من الاعتبارات التي تسعف في فهم دواعي هذا الخيار الحكومي ومنها 5 دواعي:

- أولا، إن المغرب ليس بمنأى عن انتكاسة وبائية أخرى، خصوصا التطور الملفت والتهديد الخطير الذي عرفه الوباء بعديد من البلدان في الآونة الأخيرة، حيث اضطرت بلادنا إلى تعليق الرحلات الجوية معها، كما أن العديد من بلدان العالم لم تتمكن من الحصول على حاجياتها من اللقاح، لذلك وعلى غرار الدول التي تشدد على اتخاذ مزيد من الاحتياطات لمنع والانفجار الوبائي بها، فالمواطنات والمواطنون مدعوون إلى الإقبال على منصات التلقيح الموضوعة رهن إشارة طيلة أيام الأسبوع وإلى ساعات متأخرة من الليل وتحميل جواز التلقيح كذلك هو خيارنا، لا محيد عنه اليوم في ظل عدم وجود دواء لعلاج الفيروس؛

- ثانيا، بعدما ظلت بلادنا وحتى اليوم متحكمة في الوضعية الوبائية فلا مناص لنا في فترة ما من التوقف وتثمين المجهودات المبذولة عبر اتخاذ خطوة حاسمة لتحصين هذه الجهود والتضحيات الجماعية التي بذلت لاحتواء الوباء وصون كل المكتسبات التي تحققت فكان الإجراء الداعي إلى اعتماد وثيقة جواز التلقيح قرارا رصينا ومتوازنا بدل المجازفة غير محسوبة المخاطر، والتي قد تؤدي بنا - لا قدر الله - إلى التقهقر والعودة إلى تشديد القيود من جديد والإغلاق وارتهان المنظومة الصحية للمجهول كما حصل مؤخرا في عدد من الدول بآسيا وأوروبا؛

- ثالثا، إن اعتماد جواز التلقيح في هذه الفترة من السنة يرمي كذلك إلى تحفيز الأشخاص غير الملقحين عن الإسراع بتطعيم أنفسهم بعد معاينة البطء الذي شاب الحملة في الآونة الأخيرة والحماية من البؤر الوبائية التي قد تطفو على الأحداث من جديد والاستعداد لفصل الشتاء، الذي يعرف انتشارا أكبر للموجات الفيروسية الجديدة، وفي هذا الإطار تقرر اعتماد إستراتيجية جديدة تروم توسيع حملات التلقيح، لتشمل فئات أخرى في طليعتها المهاجرين غير النظاميين والأطفال البالغين أكثر من 12 سنة المتخلى عنهم وغير المتمدرسين وذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص غير الملقحين لأسباب طبية؛

- رابعا، إن جواز التلقيح لم يعتمد ليكون تقييدا، بل على العكس من ذلك، فهذه الوثيقة الرسمية ستلعب دورا محوريا في السماح للأشخاص الذين تم تلقيحهم باستئناف حياة شبه طبيعية، إذ من المنطق الاحتراز يقتضي تخفيف الإجراءات على مجتمع الملقحين الذين أصبحوا اليوم يشكلون الغالبية العظمى لبلادنا، وقد أكدت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي أن انتشار استخدام الجواز الصحي كأداة لمراقبة الولوج، لا يهدف إلى تقييد حركة المواطنين، وإنما إلى تشجيع حركة مسؤولة يمكن أن تقوم بتعزيز الصحة العمومية والشروط الأساسية لإنعاش النشاط الاقتصادي على نطاق واسع ومواكبة تنقل المواطنات والمواطنين والمقيمين في المغرب على الصعيد الوطني والدولي؛

- خامسا، العمل بجواز التلقيح لا يمكن إلا أن يسهم في تحفيز الفئات غير الملقحة على الانخراط بكثافة في الحملة الوطنية للتلقيح، لأنه خيارنا الوحيد اليوم المتوفر حاليا الذي يؤمن لهم الحماية الكافية ضد

الإصابات بأشكال خطيرة من فيروس "كوفيد-19"، فالجرعات الأولى والثانية من اللقاح هي مرحلة أولية لتحصين المواطنات والمواطنين ضد الفيروس، أما الجرعة الثالثة المعززة في غضون 6 أشهر بعد الجرعة الثانية تم إقرارها للحفاظ على أعلى مستويات الحماية، فهي جرعات الأمل التي ستنهي معاناتنا مع كابوس الجائحة الرهيب وتسمح باستئناف الحياة العادية في أقرب وقت ممكن، إن شاء الله.

ووفق المعطيات المسجلة، فقد تم تلقي 2.228.450 مستفيد ومستفيدة إضافيا لحقناتهم الضرورية منذ دخول الإجراء الحكومي الجديد حيز التطبيق، وبهذه المناسبة تشكر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية كافة المواطنات والمواطنين الذين تجاوبوا سريعا مع القرار الحكومي القائم على مقاربة جواز التلقيح، وسارعوا إلى تلقيح أنفسهم وأبنائهم، ونوجه كذلك شكرا خالصا لكل الساهرين على تفعيل هذا الإجراء الهام، والذين أعلنوا حالة التأهب القصوى بهدف ضمان حسن تنظيم وانسيابية عملية التلقيح، سواء داخل مراكز التلقيح أو في محيطها.

كما تثمن الوزارة عاليا مجهودات كل أطقمها العاملة، التي حازت شرف الإشادة والتنويه الملكي في العديد من الخطب المولوية السامية، وتؤكد على مكانة محورية في الورش الملكي الكبير لتأهيل المنظومة الوطنية للصحة وتعزيز حكامتها ورفع قدراتها المالية والبشرية والتكنولوجية.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن ننوه بالمجهودات الحكومية بقيادة السيد رئيس الحكومة الرامية إلى تفعيل الخطة الشاملة لإصلاح قطاع الصحة كمحور أساسي من محاور البرنامج الحكومي المزمع تطبيقه، برسم الولاية الحكومية الحالية، وكذا باعتبارها مدخلا أساسيا للتحول الاجتماعي ببلادنا، الذي يمثل نقلة نوعية وركيزة داعمة لنموذجنا التنموي الجديد والمنبثق من الرؤية الملكية المتبصرة، الرامية إلى تقوية أسس نمو اقتصادي مستدام، يستهدف التنمية البشرية ويعزز التماسك الاجتماعي لجميع الشرائح المجتمعية ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر الآن للتعقيب على رد السيد الوزير في إطار الترتيب اللي اعتمدناه في الأسئلة، في إطار بطبيعة الحال ما تبقى من الوقت لكل فريق.

وفي هذا الإطار أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الوزير المحترم،

نحن متفقون جملة وتفصيلا مع مضمون جوابكم، والأكيد أن أولوية بلادنا من خلال هذه الإستراتيجية الناجحة، ولله الحمد، تكمن أساسا في تطعيم المواطنات والمواطنين المغاربة وكذا الأجانب المقيمين بالمغرب وتحصينهم من التداعيات الصحية لهذه الجائحة على كافة المستويات.

فالعملية تمر في أحسن الظروف، مما جعلنا جميعا واعين بأهميتها، بالرغم من بعض المشوشين عليها واستغلالها سياسيا، جهات معروفة بتبخيسها لكل جهود الدولة ومؤسساتها، وعبرت أكثر من مرة عن مواقفها الرافضة لعدة مشاريع تبنتها الدولة وتحاول دائما تحويل النقاش العمومي إلى الشارع، المفروض فيه أن يناقش داخل مؤسساتنا الدستورية بدلا من الشارع، وبإثارة المغالطات، وهي سياسة تستغلها هاته الجهات أيضا لاستفزاز الدولة وابتزازها والحال أن الشأن الصحي يجب أن يبقى خارج المزايدات مهما كانت المبررات للحفاظ على المكتسبات التي تحققت في هذا الشأن، إن الاحتجاجات تبقى سلوكا حضاريا ومن الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين للتعبير عن أفكارهم ومواقفهم، والتي لا يمكن مصادرتها بأي حال من الأحوال، لكن المثير للتساؤل: لماذا هاته الاحتجاجات رفعت شعارات لا تمت بصلة لموضوع التلقيح وخارج سياق المرحلة؟

السيد الوزير المحترم،

لقد أثيرت زوبعة كبيرة حول اللقاحات وطبيعتها، خصوصا الحقنة الثالثة، فجميع المعطيات التي أعطيتم مشكورين من خلال مروركم على مختلف القنوات ومن مختلف المؤسسات وكل ما تضمنته الحملة التواصلية التي تقومون بها في مختلق وسائل الإعلام، خاصة الإذاعة والتلفزة، والتي تبرز سلامة كل اللقاحات، حيث أن كل هاته الجهود لم تستطع إقناع هاته الفئة القليلة من الخضوع لعلمية التلقيح، وبالتالي فإنه من غير المقبول أن تبقى خارج العملية، خاصة وأن 24 مليون مغربية ومغربي تلقحوا وهو ما يشكل حافزا بالنسبة لمن لم يتلقحوا ويعزز من حضور بلادنا في تحقيق إقلاع اقتصادي، لذلك فمن مسؤولية الدولة حماية المواطنات والمواطنين وتحصينهم، وفي ذلك تحصين لبلدنا من الأضرار الناجمة عنها على كافة المستويات وعلى الجميع أن يتحمل مسؤوليته في هذا الإطار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا على احترامكم الوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المرابط الخمار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، المغرب اليوم أصبح مثالا ونموذجا يحتدى به في تدبير الأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وبفضل كل الإجراءات الاستباقية التي كان لها بالغ الأثر في التصدي بحزم لهذا الوباء منذ بداية تفشيه، وهو ما جعل بلادنا تسير بخطوات ثابتة نحو تسريع وتيرة عملية التلقيح، في أفق بلوغ المناعة الجماعية والتعافي من كل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الأزمة.

إننا وبقدر تثميننا لكل المجهودات المبذولة من قبل الوزارة، بقدر ما نحيي الانخراط الواعي والمسؤول للمواطنين في حملات التلقيح، وندعو بهذه المناسبة إلى تكثيف حملات التوعية والتحسيس بأهمية التلقيح والاستمرار في الأخذ بالاحتياطات الاحترازية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي ستساهم في خلق جو من انعدام الثقة والتبخيس للمجهودات المبذولة والتشكيك في جدوى وأهمية عملية التلقيح.

ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى تعزيز مراكز التلقيح بمختلف جهات المملكة لتفادي الاكتظاظ المسجل في بعض المراكز، وهو ما يساهم بشكل كبير في تردد المواطنين وعدم إقبالهم بكثافة على أخذ جرعات اللقاح.

في هذا الصدد، ساهمت الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، انطلاقا من موقعها كهيأة تنظيمية، في التصدي لوباء "كوفيد-19" عن طريق تبسيط المساطر الإدارية للحصول على التراخيص لمعدات الأشعة كالمساحات الضوئية للصدر التي تستخدم في تشخيص تلف الرئة الناجم عن "كوفيد-19"، وكذلك تحديد التدابير التي يجب اتخاذها للسيطرة على المرض والتكفل بالمرضى.

ومن أجل ضمان حماية العمل والمرضى من المخاطر المرتبطة باستعمال هذا النوع من معدات الأشعة، أتوجه إليكم، السيد الوزير المحترم، بطلب العمل على تسريع وتيرة المصادقة على مشاريع النصوص التطبيقية للقانون 142.12، لا سيما المرسوم المتعلق باستعمال الإشعاعات المؤينة (rayonnements ionisants) في الميادين الطبية، نثمن كذلك انخراط بلادنا في برامج إنتاج اللقاح، وهو ما سيمكننا من تغطية الحاجيات من اللقاح والانفتاح على البلدان الإفريقية في إطار انفتاح المغرب على عمقه الإفريقي وتكريس سبل التعاون جنوب-جنوب.

وشكرا على حسن الاستماع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي.

تفضل، الدكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أولا، كنشكرك، السيد الوزير، على الإجابة، كما أن فريق الوحدة والتعادلية كينخرط تماما في المجهودات اللي قامت بها الحكومة في هاذ الإطار، ولاسيما في سياسة التلقيح اللي هي حقيقة سياسة ناجحة.

ولكن اسمح لي، السيد الوزير، بأنه كنا ملي طرحنا هاذ السؤال كنا كنتظرو كذلك نعرفو غير الخزان اللي عندنا ديال التلقيح ومدة الصلاحية ديالو، لأنه غادي نوصلو لواحد العدد ديال 80% غنعرفو شحال عندنا في الخزان، كما أن اللجنة العلمية لابد تكون مأسستها يكون عندها واحد الرئيس اللي تتعطي بيانات كل ما يقتضي به الأمر، وأنا كنعتقد حتى اللجنة العلمية تكون حقيقة مستقلة على وزارة الصحة، باش يمكن تعطي المعلومة للمواطن.

اليوم، المواطن راه ما طالب غير المعلومة ما طالبش شي حاجة أخرى، وهذا حق دستوري.

ولهذا، السيد الوزير، اللجنة العلمية كيمكن لها تفيدنا بهاذ الأمور والأبحاث اللي تتقوم بها، لأن اليوم ملي تنشوفو المنظمة الدولية للصحة اللي تتقول بأنه راه خصنا اللي عندو مرض كوفيد ودار غير تلقيح واحد راه تيعتبرو بأنه ما يمكن يتفادى الجرعة الثانية أو ذيك آخر المنشور ديال (The Lancet) اللي تتقول لك نفس الشيء وتتمشي لنفس التوجه، كنعتقد اللجنة العلمية لابد تجاوب لأن ما تخليش ارتباك داخل المواطنين اللي هوما تيشوفو بعض التصريحات وتيوليو يعيشو بها وتيقولو ربما هناك سياسة ارتجالية.

لا، هنا سياسة معقولة وقمتم بعمل جيد الحكومة، واحنا تنشيدو بهاذ العمل، ولكن لابد اللجنة العلمية تقوم بالدور ديالها ولهذا تنطالبو بأن تكون مأسستها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

بداية، نود في الفريق الحركي أن نهنئكم، السيد الوزير، على الثقة المولوية السامية بإعادة تعيينكم على رأس قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، وكمعارضة وطنية لا تفوتنا الفرصة لتسجيل تحفظنا على كل ما شاب عملية ترشيح واستقالة الوزيرة السابقة في وقت قياسي وكل ما رافق ذلك من سخرية وفقدان ثقة الشارع في مؤسسة دستورية مهمة، اللي هي مؤسسة رئاسة الحكومة.

وتفاعلا، السيد الوزير، مع جوابكم نود الوقوف عند بعض المعطيات الأساسية وتسجيل مجموعة من الملاحظات والاقتراحات:

أولا، لا يمكننا من باب الموضوعية التي تميز مواقفنا إلا أن ننوه بما حققته بلادنا، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من نجاح منقطع النظير في مقاومة جائحة كورونا والحد من تداعياتها الخطيرة على مختلف المستويات؛

ثانيا، وبنفس الواقعية والموضوعية لا يمكننا إلا أن نسجل مجموعة من المؤاخذات والانتقادات حول التدبير الحكومي لهذا الملف الشائك، وفي صدارتها غياب التواصل والشح في المعلومة وما رافق ذلك من ارتباك منذ تشكيل هذه الحكومة، وإصدار قرارات مؤثرة دون القدرة على تبريرها، وفي صدارتها إلزامية الإدلاء بجواز التلقيح للولوج إلى الخدمات والفضاءات العمومية، في وقت أكدتم فيه، السيد الوزير، من هاذ المنبر وعبر بلاغات حكومية أن التلقيح اختياري

وفي وقت مطلوب منكم ومعكم اللجنة العلمية وباقي مكونات الحكومة تبرير قراراتكم والتواصل المقنع المبني على مقاربة علمية ومسؤولة، اخترتم اللجوء إلى استعمال قاموس الأغلبية والأقلية والاستقواء بحجة القوة العددية في غياب الحجة العلمية؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، لا يمكن في مثل هذه الظرفيات وممارسة سياسة الهروب إلى الأمام واللجوء إلى سياسة صم الآذان على رسائل جزء مهم من المجتمع، اضطرته قراراتكم غير المبررة إلى الخروج إلى الشارع، ولا التهرب من مواجهة الرسائل التي تتناقلها وسائل الإعلام حول فساد اللقاحات وعدم نجاعة البعض منها، خاصة ونحن أمام حكومة بأغلبية رقمية، رفعت شعارات الإنصات والأمل واستعادة الثقة في المؤسسات.

لهذا نطالبكم ومن خلالكم الأغلبية الحكومية ببناء..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا.

نمر إلى الفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير، لا أحد منا ينكر المجهود الضخم اللي بذلته بلادنا بقيادة جلالة الملك من أجل توفير اللقاحات مجانا للمواطنين، كذلك الإجراءات الاقتصادية المصاحبة اللي عرفتها بلادنا إبان الجائحة.

اليوم، السيد الوزير، هذا النقاش اللي يجري في المجتمع واللي نعتبره في الفريق الاشتراكي هو نقاش مغلوط، لأنه الأساس فيه ماشي النقاش الحقيقي اللي خصو يكون ماشي شكون مع اللقاح، وشكون ضد اللقاح.

النقاش الحقيقي هو من اقتنع من المغاربة باللقاح ومشى دارو جرعة أولى وثانية وربما ثالثة، ومن لم يقتنع بعد، وهذه هي مسؤولية الحكومة، لأنه في الإستراتيجية التواصلية ديال الحكومة نسجل مع كامل الأسف أنه ما استطعتش توصل لكل الفئات المجتمعية ديال المغاربة وتقنعهم بجدوى العملية ديال التلقيح.

اليوم المغاربة ضحية ديال (fake news) ضحية ديال الأخبار الزائفة في وسائل التواصل الاجتماعي، كنسمعو عن ارتفاع نسبة الوفيات في الناس اللي اخذاو الجرعة ديال التلقيح، كنسمعو على أنه كاين شي حد تشل في هذه المدينة أو شي حد مات في هذه المدينة، ما كاينش استراتيجية تواصلية قوية تحصن المكتسبات اللي حققتها بلادنا في هذا المستوى.

لذلك، لابد من الحكومة أنها تنظر بكل جدية في هذه المسألة هذه، لأنه ما يمكنش نخليو المغاربة ضحية ديال هاذ الشي، ديال هذه العملية ديال التضليل المنظمة واللي مستهدفة فيها بلادنا بالأساس.

الخيار اليوم هو ما بين اللقاح وما بين الإغلاق، ماشي ما بين جواز التلقيح من عدمه، خص استراتيجية تواصلية قوية وترافع الحكومة في هذا الجانب.

لابد كذلك، السيد الوزير، في الجواب ديالكم ما سمعناش شي حاجة على المهنيين ديال الصحة ولا الدور ديالهم البطولي خلال الجائحة واللي مازال مستمر، الناس تشتغل ليل نهار وخارج أوقات العمل ومرابطين في المراكز وفي القرى وفي البوادي وفي المدن من أجل إنجاح الحملة الوطنية للتلقيح، خص التفاتة حقيقية ومنصفة وتحفيزية لهذه الفئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السادة المستشارون المحترمون،

لم تفتأ نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ومنذ بداية هذه الجائحة تؤكد انخراطها الكامل في التعبئة الوطنية لمواجهتها، والتي قادها بحكمة وتبصر جلالة الملك حفظه الله، كما أن نقابتنا العتيدة أعلنت دوما دعمها لكل الإجراءات والتدابير التي قامت بها السلطات العمومية لحماية الحق في الحياة وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني في انتظار العودة التدريجية للحياة الطبيعية، لكن وإننا في الآن ذاته حرصنا على التنبيه لبعض الملاحظات التي وإن كانت من الطبيعي أن تعتري بين الفينة والأخرى المجهود الوطني المبذول، إلا أن التنبيه لها يندرج في إطار النقاش العمومي الذي يجب أن يستمر حول الحالة الوبائية والتدابير المتخذة في إطارها.

لكل ذلك، وبحجم افتخارنا بالنجاح الذي عرفته الحملة الوطنية للتلقيح، إلا أننا نسجل أن التدابير الحكومية المتخذة في إطارها مؤخرا، خصوصا فرض جواز التلقيح افتقرت إلى التواصل الكافي مع الرأي العام، وهو الأمر الذي خلق نوعا من الرفض لهذا القرار من بعض المواطنين، وكان يمكن تفاديه لو تم التواصل الجيد حول جواز التلقيح ولو منح للمواطنين والمواطنات وقت معقول ما بين قرار إلزامية الجواز وتاريخ دخول هذا القرار حيز التنفيذ.

سيدي الرئيس،

إن التواصل الفعال والاحترافي مع الرأي العام لا يقل أهمية عن عملية التلقيح نفسها، لذلك نهيب بالسيد الوزير وبكافة أعضاء اللجنة العلمية إلى تكثيف التواصل مع المواطنين والمواطنات حول عملية التلقيح وحول ما يروج من أخبار حول تعرض بعض المواطنين لمضاعفات بعد تلقيهم جرعات بعض أنواع اللقاحات، لا يسعنا ترك الرأي العام الوطني معرضا للإشاعات أو للأخبار الزائفة في بعض الأحيان، بل يجب على الحكومة أن تضاعف التواصل الحكومي حول القرارات المتخذة، وعلاوة على ذلك نهيب بالحكومة باحترام حق الاحتجاج السلمي لكل التعبيرات المجتمعية، وذلك لأن حرية التعبير حق من أقدس الحقوق في كل الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

سيدي الرئيس،

لا يمكن لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نثير موضوع تطورات الوضعية الوبائية والحملة الوطنية للتلقيح دون أن نجدد الإشادة بالعمل الوطني الجبار الذي تبذله الشغيلة الصحية بجميع أصنافها، مطالبين الوزارة بتطوير منظومة التحفيز الخاصة بها واتخاذ جميع التدابير والإجراءات التي تكفل الحماية الجسدية لهم أثناء مزاولة مهامهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

غير أننا نسجل أن المؤشرات الإيجابية التي تعرفها الوضعية الوبائية ببلادنا لم تنعكس بشكل لازم على بعض القطاعات الاقتصادية التي مازالت تعاني الكثير جراء الإجراءات الاحترازية المعمول بها، حيث أن العديد من المقاولات تعيش اليوم أوضاعا كارثية وصلت حد الإفلاس، كمقاولات المنظومة السياحية، قطاع الأنشطة الثقافية والإبداعية والصناعة التقليدية.

وأمام هذا التحسن في الوضعية الوبائية، الذي يرجع فيه الفضل إلى السياسة الاستباقية لصاحب الجلالة، حفظه الله، أضحى من الضروري على الجهات المسؤولة أن تتخذ قرارات تعيد الحياة إلى هذه القطاعات المتضررة من تأثير هذه الأزمة.

فهل تعتقدون، السيد الوزير، أن التمويلات المالية التي قدمتها الحكومة عند بداية الأزمة الصحية كتمويل "ضمان أوكسجين" وغيرها مازالت تنعش خزينة هذه المقاولات بعد حوالي 21 شهر من الأزمة؟

السيد الوزير،

إذا كنتم تعتقدون أن قرارات الإغلاق الكامل أو المحدود قادرة على الحد من انتشار الوباء، فمن الواجب عليكم التفكير في هذه المقاولات وأجرائها وتقديم يد العون في تحمل التكاليف القارة للمقاولات.

وبعد أن كانت مقاولات القطاع السياحي بمدينة مراكش تعول على استضافة الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، شكل نقل هذا الموعد من مراكش إلى مدريد خسارة للقطاع السياحي الذي كان سينتعش بوصول الوفود المشاركة، وبالتالي ضياع حركية اقتصادية مهمة.

السيد الوزير المحترم،

نطالبكم باعتماد إجراءات خاصة تقضي باعتماد تدابير تحفيزية لفائدة الأشخاص الذين استفادوا من التلقيح والذين يتوفرون على جواز التلقيح، سواء من داخل الوطن أو خارجه، فمن غير المعقول، السيد الوزير، فرض استغلال 50% من الطاقة الاستيعابية على المقاولات السياحية أو إغلاقها عند الساعة الحادية عشرة ليلا، إذا كان

جميع أجرائها ملقحون وزبنائها أيضا.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد التأكيد على انخراطنا الكامل في الحملة الوطنية للتلقيح، من خلال دعم وتشجيع المقاولات لإنجاز هذا العمل المسؤول بما يخدم المصلحة العليا للوطن، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير،

اعترفتو بأننا دخلنا، والحمد لله، المنطقة الخضراء على مستوى انتشار الوباء، بمعنى أنكم ما عندكمش مبرر علمي وبائي اللي من شأنه أنه تجيو تفرضو به، تتخباو مراه باش تفرضو الإلزامية ديال جواز التلقيح، طلعتو لنا بهذا الجواز ببلاغ مجرد بلاغ يتيم بدون إستراتيجية تواصلية، بلا حتى شي دليل اللي تعطى لا للمواطنين ولا للموظفين ولا للمقاولات باش يستعدو.

بلاغ اللي تنعتبروه متسرع واللي مشى في الإلزامية، في حين أنكم ما عمركم ما قلتو الإلزامية، ديما كنتو تتقولو الاختيارية، ومنظمة الصحة العالمية باقي تتقول التلقيح اختياري وليس إلزامي.

حاجة أخرى، ما فكرتيوش تماما في أنه تيصادر حقوق المواطنين، بالفعل لما تنشوفو بأن المرضى ما يمكن لهومش.. اللي عندهم أمراض أخرى يولجو للمستشفيات لأن ما عندهومش جواز التلقيح راه هناك إشكالات، جواز التلقيح راه هناك إشكالات، لما المواطنين ما تيمكن لهومش يتمتعو بحقوقهم حتى المدنية والاقتصادية والاجتماعية، راه كاين إشكال.

هاذ الشي اللي جعل أن العديد من المواطنين خرجوا في الاحتجاجات واللي ما لقيتو من الحل إلا مواجهتها بالقمع في بعض المدن.

السيد الوزير،

وصلت بكم أنتم بأنفسكم في وزارتكم في الإدارة ديالكم احتجاز الموظفين باش تمنعونهم من أنهم يخرجو ويشاركو في الاحتجاجات.

كذلك، بالنسبة للعمال، واش تتعرفو بلي أنكم ما خممتوش في التأثيرات القانونية على مثل هذا القرار، الناس(non seulement) ، ماشي فقط تمنعو من الولوج ولكن تمسو في العطل ديالهم، تمسو في الأجر ديالهم وغدا غادي يتطردو، بمعنى أن هنالك واحد (potentiel) ديال نزاعات الشغل والدعاوي القضائية اللي واحد السيل اللي غادي يبقى، اللي غادي يجي من بعد هذا القرار اللي كنعتبروه متهور، واش ما كانش بالإمكان أنكم تفتحو نقاش عمومي مع المسؤولين ومع المؤسسات الدستورية اللي هذا هو الهدف ديالها؟

مؤخرا سمعنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان (la CNDP[1]) إلى آخره، كان البرلمان، احنا في حالة طوارئ، أبيه، ولكن البرلمان كيشتغل، البرلمان بمجلسيه إلا إذا كنتو باغيين تعملو من حالة الطوارئ الصحية ذريعة ومبررا لتمرير قرارات ضد.. قرارات لا شعبية وقرارات تعسفية.

السيد الوزير،

حتى من ناحية التنزيل، دبا بغيتو الشعب شي يبدا يفتش شي، اعطيتو (les simples vigiles) أنهم يقلبو لنا (les cartes nationales) ويشوفو (pass) وذاك الشي، واش هادو عندهم الأهلية؟ وهاد الشي قالتو كذلك (la CNDP) وخصكم تخممو فيه مزيان لأنه لا يعقل، لا يعقل باش نعطيو بعض السلطات لغير أهلها، وإلا كلشي غادي يبدا يفتش شي، غادي نوليو في واحد الدولة اللي احنا كنطمحو أننا نكونو في دولة ديمقراطية وتسود فيها الديمقراطية.

اللي يمكن لي نقول لك، السيد الوزير، التراجع على هذا القرار، التراجع باش ما نعرضوش بلادنا لمزيد من الاحتجاجات باركة من غلاء المعيشة..

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الوزير المحترم،

نود في هذا المقام التنويه بالمجهودات الجبارة التي تبذلها الأطر الصحية والطبية لمواجهة الجائحة، حيث كانت ومازالت في طليعة الصفوف الأمامية منذ إعلان بدء تفشي الوباء وقدمت تضحيات جسام تقتضي التقدير والعرفان، وذلك بإقرار تحفيزات مادية ومعنوية تتناسب مع قيمة المجهودات المبذولة، ثم الإسراع بإخراج النظام الأساسي الخاص بمهنيي الصحة، مع الحرص على أن يكون فرصة لإعادة الاعتبار لهذه الفئة بالنظر إلى المهام الحساسة التي تتولاها، ولعل من نافلة القول في هذا السياق الدقيق المشوب بالقلق والشك الذي

[1] **C**ommission **N**ationale de contrôle de la protection des **D**onnées à Caractère **P**ersonnel

رافق القرار المتعلق بإجبارية الإدلاء بجواز التلقيح لولوج الفضاءات العمومية، أننا في فريق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة نعتقد على أن هذا القرار شوش على النجاح الذي حققته حملة التلقيح وخلق احتقانا كان من الممكن تفاديه.

وندعوكم، السيد الوزير، إلى إعادة النظر فيه وإعمال مقاربة تواصلية إقناعية فعالة، بدل الفرض والإجبار. مقاربة قوامها انخراط كل الأجهزة واللجان المعنية في تدبير الجائحة، لا سيما اللجنة العلمية التي يعتبر إسهامها هذه اللحظة بالذات في العملية التواصلية وتوعية الفئات المستهدفة المختلفة لعملية التلقيح مهما وذو راهنية، بما يحقق للمواطنين الانخراط الواعي والحر والمتبصر بكافة ملابسات التلقيح وتفاصيله الدقيقة ومراحله المختلفة وإعطاء أجوبة واضحة حول الأسئلة المقلقة والمشوشة، مقاربة مؤطرة بالمبادئ الشرعية والمشروعية والاحترام الكامل للمبادئ الدستورية التي تصون حقوق وحريات الأفراد وعدم التمييز بينهم والضامنة للحق في الحصول على المعلومة، وندعو إلى عدم استغلال تدبير هذه الجائحة في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة كمطية للمس بهذه الحقوق والحريات.

السيد الوزير المحترم،

أبانت الجائحة عن أهمية الصحة كقطاع اجتماعي حيوي هام في مواجهة الأزمات، والمطلوب العمل على تدعيم المنظومة الصحية لمواجهة الأزمات..

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس، شكرا انتهى الوقت.

نمر إلى مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضل أستاذ.

<u>المستشار السيد خالد السطي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية لابد من التنويه بالحملة الوطنية المجانية للتلقيح التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك حفظه الله في يناير الماضي، كما ننوه بالمجهود الاستثنائي للأطر الصحية التي تستحق، السيد الوزير، نظاما أساسيا جديدا عادلا منصفا محفزا ودامجا لجميع الفئات، كما أنها تنتظر منكم، السيد الوزير، توفير الحماية والأمن.

أيضا، لابد أن أغتنم الفرصة لأذكر بتضامن الاتحاد الوطني للشغل في المغرب مع المتظاهرين الذين خرجوا في مختلف المدن للتعبير عن قناعتهم بقضية فرض جواز التلقيح، وندين العنف الذي تعرضوا إليه ونطالب بإطلاق سراحهم، على اعتبار أن الاحتجاج السلمي حق دستوري.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال قضية فرض جواز التلقيح تسبب مجموعة المشاكل، كان ممكن نتفاداوها والكل مطلع عليها، بالإضافة إلى إشكالية هذا الجواز وما خلفه من تشويش ربما شوش حتى على عملية نجاح التلقيح اللي تذكرنا عليها جميعا، لكن أعتقد كاين إشكالية اعتبار جواز التلقيح وعدم اعتبار بعض الشواهد الطبية أو حتى (PCR[2]) كاينين موظفين اللي تمنعوا من الولوج لمقرات العمل ديالهم واخا عندهم (PCR) واخا عندهم شواهد طبية تثبت عدم الأهلية ديالهم للتلقيح، ما نذكرش النموذج ولكن، السيد الوزير، ممكن نخبرك به.

أيضا، إسناد جواز التلقيح لأناس ما عندهمش الصفة الضبطية، هذا خلف مشاكل وخلف إشكالات ربما شفناها حتى في التواصل الاجتماعي ما حدث مع بعض المواطنين، كان ممكن نتفاداوها، هناك أيضا تنتخوفو، السيد الوزير، باش ما نوليو رهينة ديال المختبرات اللي تتخرج هاذ التلقيح، هاذ الرهينة نخشى جميعا ليس فقط في المغرب ولكن في كل البقاع.

لذلك، السيد الوزير، نتمناو على أنكم أو الحكومة بطبيعة الحال تتجاوب أولا مع احتجاجات المواطنين وسحب قرار جواز التلقيح مع فتح نقاش مجتمعي حقيقي، أيضا وهذا مهم ربما، السيد الوزير، كان ممكن تقومو بواحد الدراسة لتتبع الحالات اللي تعرضت لبعض الإشكالات أو آثار سلبية جانبية بإشكال كورونا، هاذيك الدراسة نسألكم، السيد الوزير، علاش ما درتوهاش؟ كان ممكن تديروها ربما في انطلاق الجرعة ربما الأولى.

أيضا، لابد من تعويض المتضررين من عملية التلقيح أو ذوي حقوقهم، ولما لا اعتبار الإشكالية اللي تصابو بالتلقيح يدخلهم في إشكالية ديال حوادث الشغل؟

أيضا موضوع آخر، السيد الوزير، وهذا – أعتقد - مهم هو عدم إلزامية تلقيح الأطفال بين 12 و17 سنة وقضية ديال التمدرس ديالهم، لكن الإشكال بالنسبة للأطفال اللي ما عندهومش رقم مسار، أشنو هو موقعهم؟ أيضا بالنسبة اللي ما عندهومش البطاقة الوطنية ربما مشردين إلى آخره.

نتمناو إجابات شافية، السيد الوزير.

والسلام عليكم ورحمة الله.

[2] **P**olymerase **C**hain **R**eaction

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضلو السيد الوزير للمنصة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنا بعد بغيت نبدا في الأول بواحد الرقم، اليوم احنا كنتكلمو على 24.254.000 مستفيد من الجرعة الأولى، وأزيد من 22.000.000 مستفيد من الجرعة الثانية، ما يشكل تقريبا 65% ديال المستفيدين من مجموع السكان الإجمالي في المغرب.

اللقاح كيتدار لواحد الفئة اللي هي مستهدفة (la population cible)، الفئة المستهدفة كتبلغ اليوم 29 مليون نسمة، إذن احنا كنا على بعد خمسة ديال المليون باش نوصلو للمناعة الجماعية، إلى بغينا نوصلو 100%، نظرا أن المناعة الجماعية بالنسبة للفيروس ديال الدلتا هي 90%، 90% هي ما يناهز تقريبا 26.5 مليون ديال المستفيدين من اللقاح، احنا راه الأغلبية الساحقة والمطلقة ملقحة الحمد لله فالمغرب، كنهضرو على واحد الأقلية اللي فيها الناس اللي هما عازفين عن اللقاح، فيها الناس اللي مرضى، فيها الناس اللي يمكن يستافدو من الإعفاء، لأن عندهم موانع طبية، هاذو عندهم الحلول ديالهم، لقينا لهم الحلول ديالهم، أنتما كتعرفوها، أن عندهم (une attestation d'exemption) ديال (la vaccination) حيث عندهم (une contre indication) وكاينة فالبوابة الإلكترونية اللي هي كتخرج ليهم عن طريق واحد لجينة طبية اللي كتعطيهم هذاك التصريح. كذلك بالنسبة اللي استافدو من الجرعة الأولى كنعطيوهم واحد التصريح.

فبالتالي اليوم كنهضرو على أقلية اللي ما مستفداش، فين كاين الإشكال بالنسبة لجواز التلقيح هنايا؟ بما أن كلشي مستافد من اللقاح وعندو جواز التلقيح، إذن كيولي هذا أداة ووسيلة اللي كنحاربوبها الوباء باش ما يحدث لناش واحد البؤر مهنية، تجارية، اقتصادية، صناعية، فبالتالي خاصو يكون سلوك حضاري، ما كنفرضش أنا على شي واحد في الشارع يعطيني جواز التلقيح نشوفو ولا ما تدوزشاي ما يمكنش، ولكن إلا بغا يدخل لواحد البلاصة خصو من دايتو لراسو، تلقائيا يوري جواز التلقيح ويدوز، باش يمكن يحمي هداك المهني ولا داك النشاط الاقتصادي.

احنا كنتكلمو اليوم شنو هي المعادلة باش نبقيو على هاد المكتسبات اليوم، احنا عارفين بأن المكتسبات اللي حصلنا عليها اليوم، من طبيعة الحال بفضل كاع جميع التدابير الاحترازية،واللتوجيهات ديال صاحب الجلالة، ولكن هاد الشي كيفاش غادي نقدرو نحافظو عليه وحنا كنشوفو في العالم شنو كيدور بينا، راه احنا ماشي في معزل، المغرب ماشي في معزل على البلدان الأخرى، التطور الوبائي كتعرفوه، وتبعنا هاذي عامين واحنا كنتعاملو مع الوباء، واكتسبنا واحد الخبرة، وكنعرفو من بعد ما كتجي الموجة الثالثة أو الرابعة في العالم، فبالتالي راه احنا واصلنا كذلك واحد الموجة، ولكن هاذيك الموجة إلا قاستنا، كيفاش نبقاو محافظين على المكتسبات؟ في الدول الأوروبية والأسيوية الناس اللي ولاو كيسدو، كيسدو كاين الإغلاق، علاش الإغلاق؟ بلا ما نسمي البلدان، ولكن ما وصلوش واحد النسبة ديال التمنيع اللي جد مهمة، ماشي راه كنعسو ونفيقو كتجي لنا فكرة وكنطبقوها، ما يمكنش، راه كاين واحد العمل جد مهم، لجنة علمية اللي هي عندها الاستقلالية العلمية، ماشي ولابد خاصها تكون تابعة للإدارة ولا شي، عندها استقلال (l'autonomie scientifique) هاذي عاطيها لها الله من نهار الأول، أي واحد عالم فشي أمور عندو الاستقلالية العلمية ديالو، وكنتبعو النصائح ديالها.

ومنين كنتكلمو على الجرعة الثالثة كذلك حتى هي ماجاتش ونزلت الجرعة الثالثة، الجرعة الثالثة كانت مبنية على أسس علمية، احنا عرفناها، تبعنا منذ بداية ديال اللقاح، وشفنا المعدل العمري ديال الأشخاص اللي كانو كيتقاسو بـ"كوفيد-19"، لما بدينا الحملة الوطنية ديال التلقيح، بدا غادي كينخفض حتى وصلنا تقريبا 53 سنة، من بعد فات ستة أشهر بدا كيطلع كيف بدينا النهار الأول، وصلنا الناس اللي كانت عندهم الهشاشة واللي بداو فالأول دارو الجرعات الأولى ديالهم، ولاو كيتصابو رغم الاستفادة ديالهم من جوج جرعات.

إذن كان هنا كنهو أنه كاين ديال الحماية ديال اللقاح بدات كتندثر، ولهذا خص ولابد تعزيز.. وهذا ماشي قرار خاص بالمغرب بوحدو، اعتمدتو بزاف ديال الدول اللي متقدمة في اللقاح.

حقيقة المنظمة العالمية للصحة من حقها ما تقول لك أنا ما كنصحش، عرفتي علاش المنظمة العالمية ديال الصحة ما تنصحشي دبا بالجرعة الثالثة؟ لأن عندها المسؤولية العالمية، فالوقت اللي كاين بلدان آخرين مازال ما وصلتهومش حتى الجرعة الأولى، ما يمكنش تقول أنا خص بلدان وحد آخرين يديرو الجرعة الثالثة، واحد أخرين ما اخذاوش الأولى، لكن الناس اللي تقدمو فعمل الحملة الوطنية ديال التلقيح ديالهم، كيتقدمو حسب معطيات علمية، وشافو بأن الجرعة الثالثة معززة وكتخلي أن الناس تحافظ عليهم من الخطورة.

كذلك، بغيت نتكلم على الأمر ديال بالنسبة للقاحات و(stock) ديال اللقاحات، الحمد لله عندنا ما يكفي باش نلقحو جميع المواطنين المغاربة، والمغرب غادي في السيادة ديال اللقاح، احنا غادي نبداو نتجو اللقاح فهاد الشهر ديال نونبر، فهاد الشهر 11 غادي ندخلو في العملية ديال اللقاح، وما كتطرح لناش الإشكالية ديال (la date d'expiration)

واش قرب يسالي، لأن عندنا ذوك الاقتناءات كتكون تدريجية، ما عندناش إجمالية و(stock) وكنحطوه، كاين التدرج فالأمور وكاين واحد (la traçabilité informatisée, dématérialisée)، ما كاينش فيها أدنى إشكال بتاتا.

والناس اللي كانو كيشوشو، كيقولو بأن التلوث ديال.. غنشرح ليكم هاد القضية ديال التلوث باش تفهموها، وقعت (un seul vaccin) اللي هو "فايزر"، ما كاين لا تلوث لا والو، كاين (3 flacons) ديال اللقاح ما تدكونجلاوش كليا والناس اللي كانو، هذا غلط تقني، الناس اللي كانو اخذاو (le flacon) ملي كتقبطو (un flacon)، (vaccin) ولا دوا، كتلقاو فيه واحد الكاوتشو، داك الكاوتشو، ذاك الكواتشو فيه واحد (centre) واحد (le cercle) في الوسط وكاين (le cercle) اللخراني، خاصك تبيكي ف (le cercle) الوسطاني،(ils ont piqué dans le cercle) فالجنب، فبالتالي ملي كتبيكي كيتقطع الكاوتشو، وملي كتدخل (la seringue) كيطيح الكاوتشو (à l'intérieur de liquide) كيقول لك (voilà) ها أنتوما اللي عندنا فيه (les particules)، (les particules) ديال الكاوتشو، فبالتالي هاذي خلقت واحد البلبلة وشرحناها ودرنا بلاغ، فبالتالي حتى المسألة ديال التواصل، راه كاين تواصل، كاين مسلسل ديال التواصل ديال اللجان العلمية اللي كتخرج، كل يوم كاين واحد من اللجنة علمية اللي كيخرجو كيشرح، لكن واش بغينا نسمعو ولا ما بغيناش نسمعو؟ واش كنثيقو فذاك الكلام اللي كنقولو ولا ما كنثيقوش فذاك الكلام اللي كيقول لنا الخبراء المغاربة ديالنا؟ واحنا كنشهدو لهم بالنزاهة ديالهم والعمل ديالهم الجدي، لأن منذ الجائحة واحنا كنشوفو المكتسبات اليوم، ما يمكنش نشككو في المكتسبات اللي حققناها اليوم، ولكن بغينا نحافظو على المكتسبات.

فبالتالي واش كتوقعو أنه حيث المغرب يرجع منطقة خضراء، حيد (le pass vaccinal)، طلق كلشي، إيوا وملي توقع كارثة، وتوقع لنا عاود ثاني انتكاسة كبيرة والمنظومة الصحية الناس ديالها عياو، عياو، عامين ديال التمارة، عامين وهما كيضربو، عرفتي شحال ديال الأطباء في الإنعاش؟ السي زيدوح، راه عارف مزيان عندنا 485 فـ (privé) و222 طبيب ديال الإنعاش في (public)، واش 222 هي اللي غادي تشد لينا المغرب عاود ثاني إلى طاح كامل (les détresses respiratoires) الأوكسجين.. إذن خصنا المعطيات اللي عندنا والقدرة ديالنا نتصرفو فيها ونوظفوها أحسن توظيف، باش نمشيو لبر الأمان، وعلى ذاك الشي كاينة استباقية، ملي كنشوفو احنا أوروبا، فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، البرتغال، كلشي طلع بالزربة، و"الدلتا"، المتحور ديال الدلتا اللي هو "AY 4.2" غادي يقدر يدخل للمغرب، ماشي احنا في منأى، احنا فالمغرب.

إذن، يمكن لنا نحافظو على هاذ المكتسبات، باش نبقيو على الإجراءات الاحترازية ديالنا، وعلى ولابد التباعد، وعلى القناعة وكذلك وكذلك (Pass) وخليني نتكلم.. تكلمتي، خليني نتكلم، أنت عندك الحق تكوني معارضة..

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الرئيسة، رجاء.

تفضل السيد الوزير، استرسل.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

لأن (Pass) وثيقة كتحمي الناس باش يدخلولواحد المكان، أنا عندي الأغلبية اليوم خصني نحميها أكثر من الأقلية، حيث الأقلية ماشي هي اللي غادي تفرض علينا الرأي ديالها الأقلية، حيث هاذيك الأقلية اللي بقات اليوم فيها الرافضين بتاتا، وفيها الناس اللي عندهم موانع، وفيها الناس اللي هوما (hospitalisés)، فبالتالي الله يرحم بها الوالدين، كاين تعامل مع هاذ الأقلية اللي مريضة، ماعمرنا منعنا شي واحد يدخل للمستشفى حيث ما عندوش الجواز أبدا...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت.

شكرا السيد الوزير.

وشكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم بها السيد منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول موضوع "فرض إجبارية التلقيح"، وأحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد في إطار الاتفاق المسبق لبرمجة تناول الكلمة، وقد أبلغ المجلس من طرفها أي من طرف الحكومة، بأن الموضوع المشار إليه مدرج ضمن جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

شكرا لمساهمتكم.

ورفعت الجلسة.